

الموصول وصلته في العربية

دراسة في البنية والتركيب
(القرآن الكريم نموذجًا للتطبيق)

Relative Pronouns and Clauses in Arabic

A Study in Morphology and Syntax
The Holly Qur'an as a model for application

إعداد

محمود محمد رمضان الديكي

إشراف

الدكتور عبد الحميد الأقطش

حزيران ١٩٩٧

الموصول وصلته في العربية

دراسة في البنية والتركيب
(القرآن الكريم نموذجاً للتطبيق)

إعداد

محمود محمد رمضان الديكي

بكالوريوس لغة عربية وآدابها، جامعة اليرموك، ١٩٩١

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الآداب، قسم اللغة العربية
وآدابها - جامعة اليرموك، تخصص لغة ونحو

لجنة المناقشة:

د. عبد الحميد الأقطش رئيساً

أ.د. سمير شريف سنيّة عضواً

د. عبد القادر السعدي عضواً

حزيران ١٩٩٧

الإهداء

إلى كل من وصلني بمعروف أو حقّت عليّ صلتته:

آل البيت الكرام عليهم السلام.

أمّي

أبي

زوجتي

أساتذتي وأصدقائي وزملائي السائرين على دروب المعرفة.

شكر وتقدير

الحمد لله كما يجب، أحمدك ربي ولا أحصي ثناء عليك، وأصلي وأسلم على رسولك صلاة كما ينبغي حتى يرضى، وعلى آل بيته، والسائرين على نهجه مذ كان حتى يكون.

أما أستاذنا الفاضل الدكتور عبد الحميد الأقطش، فله مني دعاء خير ما دام في النفس نفس، فقد علمني حروف الأبجدية من جديد، وكان لي نعم الهادي والدليل، لم يخل بعلم ولا ضن بوقت، خير ما فيّ منه، وأما النقص فمن نفسي.

وأما أستاذنا الفاضل الدكتور سمير ستيتية، فله في تفكيري ووجداني موضع لا يعلمه إلا الله، له الفضل والشكر على أحسن ما يكون الشكر على موافقته على مناقشة هذه الدراسة دون تردد، نفعه الله بأجر ما تجشم من عناء الدرس والتقصي، أنه يجزي من يشاء بغير حساب.

أما شيخنا الدكتور عبد القادر السعدي، من جامعة آل البيت، فله جزيل الشكر على تجشم عناء الدراسة والتمحيص والتدقيق، عسى أن ينفعني الله بعلمه، وأن يهديني إلى الاتصاف بخلقه الجم.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذتي في جامعة اليرموك الذين أفدت منهم، وعلى أيديهم تتلمذت. وكذلك الشكر كل الشكر لزملائي الذين شاركوني عناء البحث والتقصي، وإخراج هذه الدراسة بهذه الصورة، لا سيما الصديق محمود أبو موسى، والصديق أمين عودة، وآخرون.

قائمة بالرموز الصوتية المستخدمة

الرمز	الصوت بالعربية	الرمز	الصوت بالعربية
<i>q</i>	ق	·	أ
<i>k</i>	ك	<i>b</i>	ب
<i>l</i>	ل	<i>t</i>	ت
<i>m</i>	م	<i>ʔ</i>	ث
<i>n</i>	ن	<i>g̃</i>	ج
<i>h</i>	هـ	<i>ḥ</i>	ح
<i>w</i>	و	<i>ḳ</i> أو <i>ḥ</i>	خ
<i>y</i>	ي	<i>d</i>	د
<i>a</i>	الفتحة	<i>ḍ</i>	ذ
<i>ā</i>	الفتحة الطويلة	<i>r</i>	ر
<i>u</i>	الضمة	<i>z</i>	ز
<i>ū</i>	الضمة الطويلة	<i>s</i>	س
<i>i</i>	الكسرة	<i>sʰ</i>	سين سامخ
<i>ī</i>	الكسرة الطويلة	<i>š</i>	ش
<i>e</i>	الكسرة الممالة	<i>ʕ</i>	ص
<i>ē</i>	الكسرة الممالة الطويلة	<i>ḍ</i>	ض
<i>o</i>	الضمة الممالة	<i>ṭ</i>	ط
<i>ō</i>	الضمة الممالة الطويلة	<i>ẓ</i>	ظ
<i>á</i> أو <i>ā</i>	الفتحة المخطوفة	‘	ع
<i>é</i> أو <i>ē</i>	الكسرة المخطوفة	<i>ḡ</i>	غ
<i>â</i>	المد العارض	<i>f</i>	ف

الفهرس

الموضوعات	الصفحة
الملخص.....	ط
المقدمة.....	١
التمهيد.....	١٥-٣
المصطلح والتعريف.....	٤
وظيفة الموصول.....	٧
الموصول وصلته في ضوء مفهوم الجملة.....	١١

الفصل الأول

الضمير الموصول لغاته ووروده في القرآن الكريم

أولاً: الموصولات الخاصة.....	٢٦-١٧
أ- الذي.....	١٧
ب- اللذان.....	١٩
ج- الذين.....	٢٠
د- التي.....	٢٢
هـ- اللتان.....	٢٣
و- جمع التي.....	٢٣
ز- ما استعمل لجمع المذكر غير (الذين).....	٢٤
ح- (ذو) الطائفة.....	٢٥
ثانياً: الموصولات المشتركة.....	٤٠-٢٧
أ- ما.....	٢٧
ب- من.....	٣١
ج- أي.....	٣٤

د- ذا ٣٧

هـ- (ال) الداخلة على صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول ٤٠

الفصل الثاني

الضمائر الموصولة، أصولها وتطورها

مقدمة ٤٥

مدخل عام ٤٥

العلاقة بين التعريف والإشارة ٤٦

العلاقة بين الموصول والإشارة ٤٧

العلاقة بين الموصول والتعريف ٤٧

أولاً: الموصولات الخاصة ٤٩-٧٦

١- الذي ٤٩

- آراء النحاة العرب ٤٩

- آراء المستشرقين ٤٩

٢- اللذان ٥٢

٣- الذين ٦٢

٤- التي ٦٤

٥- صيغ جمع المؤنث ٦٥

ثانياً: الموصولات المشتركة ٦٦

أ- (مَنْ) و(مَا) ٧٢

ب- أي ٧٥

ج- (ال) التعريف ٧٦

الفصل الثالث

دراسة المركب الموصولي تركيبياً

مكونات المركب الموصولي ٨٠-٩٠

٨٠	أولاً: المرجع.....
٨١	- المرجع نكرة.....
٨٢	- رتبة المرجع.....
٨٣	- حذف المرجع.....
٨٣	ثانياً: الضمير الموصول.....
٨٤	- رتبة الضمير الموصول.....
٨٥	- حذف الضمير الموصول.....
٨٨	ثالثاً: الصلة.....
٨٨	- رتبة الصلة.....
٨٩	- حذف الصلة.....
٩٠	الخانة النحوية.....
٩٣-١٠٤	قيود سلامة التركيب.....
٩٣	أ- القواعد المكونية.....
٩٣	ب- القواعد النحوية.....
٩٤	أولاً: الإعراب.....
٩٥	ثانياً: المطابقة.....
٩٦	ثالثاً: الربط العائدي.....
٩٨	- أحوال العائد.....
١٠٠	- حذف العائد.....
١٠١	- شروط حذف العائد.....
١٠٥	قيود الدلالة.....
١٠٥	- قيود الحذف.....
١٠٥	- قيود الصلة.....
١٠٩	الخاتمة.....
١١١	قائمة المصادر والمراجع.....
١١٩	الملخص باللغة الإنجليزية.....

الموصول وصلته في العربية

دراسة في البنية والتركيب
(القرآن الكريم نموذجاً للتطبيق)

إعداد: محمود محمد رمضان الديكي
إشراف: الدكتور عبد الحميد الأقطش

الملخص

تناولت هذه الدراسة الضمانر الموصولة في اللغة العربية، وفق أسلوب مقارنة مع اللغات السامية. وقد عُنيت بجانب التطبيق على القرآن الكريم. وقد سارت الدراسة في مسارين:

الأول: تأصيلي، حيث درست الضمانر الموصولة في اللغة العربية؛ أصولها وتطورها، وذلك من خلال النظر في بنية اللفظ وما تنشي به من عناصر صوتية وصرفية، والنظر في اللغات السامية والبحث فيها عن العناصر الصوتية المشتركة فيما يخص الضمانر الموصولة وضمانر الإشارة. وكذلك النظر في اللهجات العربية في المستوى الفصح وكذلك اللهجات الدارجة، ومن خلال ما سجله علماء اللغات السامية لهذه الضمانر. وقد عُنيت الدراسة كذلك بما أطلق عليه: الموصولات المشتركة وهي (ما، من، أي) وكذلك دالة التعريف.

الثاني: تركيب، حيث عُنيت الدراسة بتحديد عناصر المركب الموصولي، أي: الموصول، والصلة، والاسم الذي تصفه جملة الصلة، وقد أطلق عليه في هذه الدراسة المرجع. ودرست سمات كل عنصر من حيث التعريف والتكرير، والخانة النحوية، والحذف. وكذلك تم تبين قيود سلامة التركيب، من حيث، المطابقة والإعراب، والربط العائدي والدالة.

كما عُنيت الدراسة بتحديد مفهوم الضمير الموصول ووظيفته، وتحديد مفهوم المركب الموصولي ووظيفته. وقد تم حصر الضمانر الموصولة في القرآن الكريم وتواترها، واللغات الواردة فيها. وقد اشتملت الدراسة على جداول تبين الضمانر الموصولة الواردة في القرآن الكريم والخانة النحوية، وجداول تمثل الضمانر الموصولة في اللغات السامية وبعض اللهجات العربية القديمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لقد حاولت هذه الدراسة أن تقوم على سوقها، بحثا جادا، وجهدا لا يعرف الكلل، بالتقصي والجمع والتدبر والمناقشة والاستيضاح، ومع ذلك فإنني أقدمها للقارئ على أنها لم ترق في مراتب الكمال، إلا بمقدار نقص صاحبها.

وقد جاءت في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. في التمهيد تم توضيح الضمير الموصول مفهوما ومصطلحا ووظيفة، وفي الفصل الأول تم حصر الضمائر الموصولة في القرآن الكريم واللغات الواردة في هذه الضمائر، وقد نوقشت بعض القضايا المتعلقة ببعض دوال الاستفهام والإشارة التي أشار النحاة إلى موصوليتها، وكذلك دالة التعريف في العربية.

وعرض الفصل الثاني لتأصيل الضمائر الموصولة وفق المنهج التاريخي المقارن بين العربية ولهجاتها، واللغات السامية، بغية فهم هذه الضمائر والمراحل التي مرت بها، وتشكلها من العناصر الإشارية المشتركة بين التعريف والإشارة والموصولية. وفي الفصل الثالث دراسة تركيبية للمركب الموصولي: عناصره ووظيفته وقيوده النحوية، كالمطابقة والربط العائدي، ثم قيود الدلالة. وكانت الدراسة في مجملها تطبيقا على القرآن الكريم.

لقد ناقش النحاة العرب الضمائر الموصولة نقاشا مطولا في كتبهم، وقد جاءت هذه الضمائر أحيانا في أبواب مستقلة، كما هي الحال في الكافية وشروح الألفية وغيرها، وأحيانا ضمن دراسة الجملة وإعرابها، أو ضمن أقسام الكلام، أو عند مناقشة مفهومي التعريف والتكثير، كما هي الحال عند سيبويه، وابن هشام في المغني، وغيرهما. أما في العصر الحديث فقد ركزت دراسات المستشرقين والمهتمين من الغرب - من أمثال بروكلمان ورايت وموسكاتي وبرجشتراسر ورايين، ومن العرب زاكية رشدي وإسماعيل عمايرة وعبد الرحمن أيوب - على تأصيل الضمائر في

العربية عن طريق مقارنتها باللغات السامية، غير أن الضمائر الموصولة لم تلق من العناية ما لقيته الضمائر الأخرى.

متمنيا أن تتضمن هذه الدراسة إلى مثيلاتها في المكتبة العربية، وأن تجد لها مكانا متواضعا بين كتب النحو العربي وعلم اللغة المقارن.

التمهيد

الموصول

- المصطلح والتعريف والوظيفة.
- الموصول وصلاته في ضوء مفهوم الجملة.

المصطلح والتعريف :

مصطلح (الموصول) يطلق في كتب النحو على مجموعة من البنى الصرفية في العربية تنتظم في قسمين: الأول ما أطلق عليه النحاة (الموصول الاسمي)، والثاني ما أطلق عليه (الموصول الحرفي) وهو ما يؤول مع ما بعده بمصدر^(١)، وهو ليس من مجال هذه الدراسة.

أما مصطلح (الاسم الموصول) فلعل أول استعمال له يظهر عند المبرد (ت ٢٨٥ على الأرجح) وكان يرادُ به (الموصول الاسمي)، وهو (الذي) وما يبنى عليها، و(من)، و(ما)، و(أي)... و(الموصول الحرفي) وهو (أن)، و(ما) المصدرية، و(كي)... وقد أطلق عليها (الأسماء الموصولة المصادر)^(٢). وكما هو الحال في مجمل المصطلحات النحوية أو التعريفات والحدود، فإن المرء لا يكاد يعثر في كتب النحو المبكرة على مصطلح قارٍ محدد أو تعريف مانع جامع (للاسم الموصول)، فابن السراج (ت ٣١٦) لم يستعمل مصطلح (الاسم الموصول) وإن كان قد عرفه بقوله "اسم مبهم، لا يصح معناه إلا بصلته"^(٣). ولا تخرج مجمل التعريفات الواردة في كتب النحو عما ورد عند ابن السراج، سواء السابقة أو اللاحقة.^(٤) وقد أشارت إشارة عامة إلى كونه: اسماً، معرفة، ضميراً، ناقصاً، مفتقراً لما بعده. وسأحاول فيما يلي مناقشة هذه الأمور، ثم الحديث عن وظيفة الموصول بغية النظر في تحديد المفهوم والمصطلح والتعريف.

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٢٤.

(٢) انظر: المقتضب، المبرد، ج ٣، ص ١٩٦.

(٣) الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٤) انظر هذه التعريفات في: الكتاب، سيوييه، ج ٣، ص ١٠٥. الكافية، ابن الحاجب، ج ٢، ص ٣٥-٣٧. الأمالي النحوية، ابن الحاجب، ج ٣، ص ١٣٣-١٣٤. الأشباه والنظائر، السيوطي، ج ١، ص ٣٨١، شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٣، ص ١٣٨. شرح كتاب الحدود، عبد الله الفاكهي، ص ١٥٣-١٥٤. نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص ١٧٧.

فمن حيث عدّه اسماً، كان مبعث ذلك التقسيم المنطقي للكلم (اسم وفعل ثم حرف" الكلم) وهي قضية ذهنية فلسفية محض، غير أنها ضرورة عقلية لفهم مخرجات الكلام الإنساني. لقد نظر النحاة في المواقع التي يحتلها (الموصول) في التركيب، فوجدوا أنه: يُجرُ لفظاً أو محلاً: ﴿ادفع بالتي هي أحسن السبئية﴾ (المؤمنون: ٩٦)، وينادي: ﴿بأيها الذين آمنوا﴾ (النور: ٢٧)، ويقع مسنداً إليه: ﴿وراودته التي هو في بيتها﴾ (يوسف: ٢٣). وهي المواقع التي يحتلها الاسم، فهو إذن من الأسماء على هذا الرأي .

لقد نظر النحاة في تحديدهم للاسم -لدبل في تقسيم الكلم بعامة- إلى ملامح ثلاث :

- ملامح المعنى، كقولهم: "الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها، غير مقترنة بزمان محصل"^(١).

- ولامح المبني والتصريف والشكل.

- ولامح التركيب والإسناد.

والناظر في هذه الاعتبارات يرى أن ما يدخل في باب الاسم باعتبار يخرج منه باعتبار آخر، فالموصول يخرج من باب الاسم باعتبار المعنى، إذ هو لا يدل على معنى مفرد في نفسه، فهو مفتقر إلى التركيب، كحال الأدوات والحروف، غير أنه يدخل في باب الأسماء باعتبار الإسناد، فهو يقع مسنداً إليه، فيحل محل الاسم في التركيب الإسنادي، وكذا أسماء الإشارة والضمائر.

وللخروج من مأزق الاعتبارات المختلفة في تقسيم الكلم، يقترح تمام حسان أن يتم التفريق باعتبار المعنى والمبنى مجتمعين، فيبنى التقسيم على طائفة من المباني ومعها طائفة من المعاني لا تتفك عنها، وعلى هذا الأساس قسم الكلام إلى: اسم، وفعل، وصفة، وضمير، وخالفة، وظرف، وأداة^(٢). وقد أدرج الموصول الاسمي في زمرة

(١) أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ١٥.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص ٨٦-٨٧. وانظر: المغني الجديد في علم الصرف، محمد خير الحلواني، ص ٢٥.

الضمائر، التي تضم ضمائر الشخص، والإشارة، والموصول، وأسماء: (الضمير الموصول)^(١). وهذه الأصناف تجمعها صفات مشتركة باعتبار المبنى والمعنى؛ فمن حيث المعنى نجد أنها لا تدل على مُسمّاها دلالة الاسم على مسماه، وإنما تدل على ذلك بواسطة المرجع والتركيب والسياق، وهي تشترك في ذلك مع الحروف والأدوات، وعلى ذلك لا يمكن وصفها بالتعريف والتكثير في غياب المرجع. وأما من حيث المبنى، فهي لا تتبع جدول الاشتقاق الذي للأفعال والأسماء والصفات، كما أن جُلّها مبني لا يتبع جدول الإعراب. ومن حيث التركيب فلا بدّ لها من مرجع متقدم لفظاً أو رتبة أو حكماً. وهي تلعب دوراً هاماً في التعليق والإحالة والربط الجُملي.

ويبدو أن عدّ (الموصول) ضميراً أولى من عدّه اسماً، لولا أن مصطلح الضمير أصبح مصطلحاً قاراً في كتب النحو، وهو يدل دلالة خاصة على ما يسمى عند المحدثين بضمائر الشخص، فهو - أي الضمير - "ما وضع لمدلوله بقرينة غير الإشارة، مشعراً بعدّه وشخصه وجنسه، وكان متمتعاً بالقيمة الإحالية للاسم الظاهر"^(٢)، وهذا التعريف لا ينطبق تماماً على الموصول.

لا شكّ في أن هذه المجموعات الثلاث (ضمائر الشخص، والإشارة، والموصول)، تشترك في سمات تميزها عن غيرها، وإن كانت تشترك مع الاسم في سمة هامة جداً وهي سمة الإسناد، غير أنها تشترك معه في ذلك من حيث أنها تحيل عليه؛ إما حضوراً، كما في أسماء الإشارة وضمائر التكلم والخطاب، وإما عهداً، كما في ضمائر الغائب والموصول.

نقدم أن الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، حسب تسميات النحاة، تشترك مع الأسماء من حيث القيمة الإحالية في التركيب، ثم إنها تشترك بصفات

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٩، وص ١٣٣.

(٢) الضمير وأثره في بناء الجملة، محمود أبو موسى، ص ٧.

أخرى مع الأدوات النحوية، ذلك أنها لا تؤدي معنى في نفسها، غير أنه ليس للأدوات القيمة الإحالية ذاتها، وكذا الإحالة على مرجع متقدم، غير أن الاختلاف لا يمنع من جمعها في باب أسماء سيبويه (الأسماء المبهمة)^(١)، وذلك أنها تقع على كل شيء، فلا تحيل على شيء محدد إحالة الاسم على مسماه، وعليه فإن (هُوَ) ليست من الكلام إلا بمرجع، جثة أو معنى، وكذا (الذي) ليست من الكلام إلا بمرجع معهود وصلة.

أما بالنسبة للمصطلحات: (ضمير)، و (إشارة)، و (موصول)؛ فالضمير ما يكتفي عن غائب في اللفظ، حاضر في الذهن، وحضوره حضور حال ومقام كما في التكلم والخطاب، أو حضور عهد وإحالة كضمائر الغيبة، ولهذا أسماها الكوفيون (المكنيات)^(٢)، فالذي وجه المصطلح ما يؤديه (الضمير) من وظيفة في الخطاب، وكذا مصطلح (الإشارة)، وقد أطلق عليها أحيانا (المبهمات)^(٣) من حيث أنها لا تدل على معين في نفسها. أما فيما يتعلق بـ (الموصول) فالذي وجه المصطلح جانب التركيب، وذلك أنه لا يتم إلا بما أسموه الصلة دون النظر إلى الوظيفة التي يؤديها في الخطاب أو التركيب.

وظيفة الموصول :

يشيع في كتب النحو أن الموصول يؤتى به لإمكان وصف المعارف بالجملة^(٤)، وذلك أنهم أقرروا أن الجملة نكرات^(٥)، فلما احتيج إلى جريها صفات للمعارف، احتيج إلى إصلاح اللفظ بدالة تحمل سمة التعريف^(٦).

(١) انظر: الكتاب سيبويه، ج ٢، ص ٧٧-٧٩. وانظر: النحو الوافي، عباس حسن ج ٢، ص ٣٤٠.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٣، ص ٨٤.

(٣) انظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص ٢٢٧.

(٤) انظر: الخصائص، ابن جني، ج ١، ص ٣٢٢. والأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٦٢. وشرح الكافية،

ج ٢، ص ٣٥-٣٧. وإملاء ما من به الرحمن...، العكبري، ج ١، ص ٧.

(٥) انظر: الكتاب سيبويه، ج ١، ص ١٣١، والأصول في النحو، ج ٢، ص ٢٦٢.

(٦) انظر: الخصائص، ج ١، ص ٣٢٢.

فـ(الموصول) يقوم بوظيفة التعريف في الجملة الواقعة صفة، حيث إنّ الحاجة إلى المطابقة بين الصفة والموصوف تعريفاً وتكثيراً استدعت ما أسموه (صلة لوصف المعارف بالجمال). غير أن مفهوم (الوصل) و(الصلة) غير مقتصر عند النحاة على وظيفة التعريف التي يقوم بها (الموصول الاسمي)، فـ (الموصول الحرفي)، و(ذو) التي تضاف إلى أسماء الأجناس، ﴿لينفق ذو سعة من سعته﴾ (الطلاق: ٧)، و(أي) في نداء المحلى بـ(ال) - كل ذلك يطلق عليه مفهوم (الصلة)، وهو ما أسماه ابن جني (ت ٣٩٢ على الأرجح)، (إصلاح اللفظ)^(١). إلا أنّ الاعتبارات مختلفة، ففي (الموصول الحرفي)، (أن، أن، كي، لو،...)، كانت الحاجة محض تركيبية، ففي قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا﴾، (البقرة: ١٠٩)، لا يمكن حذف (الموصول الحرفي) (لو)، حيث التركيب بدونه لا يستقيم، أما (الموصول الاسمي) فالتركيب بدونه غير محال ولكنه يُولد دلالة أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حَمَلُوا الثَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْبَنَاءِ إِذْ بُنِيَ السُّورُ ثُمَّ هَجَرُوا عَنْهَا﴾ (الجمعة: ٥)، يمكن أن تحذف الجملة (يحمل أسفاراً) حالاً من (الحمار)، أو صفة على نية حذف الموصول (الذي).

وعليه فإنه لا بدّ أن يبحث عن وظائف أخرى (للموصول الاسمي) غير وظيفة (إصلاح اللفظ) بمعنى سلامة التركيب.

ويمكن إجمال الوظائف التي يؤديها الموصول فيما يلي :

أولاً: وظيفة المطابقة مع الاسم المتقدم (المرجع). فلما كانت مقولات التعريف والتكثير والتذكير والتأنيث، والعدد، والإعراب، لا تنطبق على الجملة، فإنّ المطابقة مع المرجع تتم بواسطة (الموصول)، وبالذات ما يتعلق بالتعريف والتكثير^(٢). ونجد هذه

(١) انظر: السابق.

(٢) انظر: ملاحظات بشأن تركيب الجملة، محمد الشاوش، ص ٢٥٨.

الوظيفة - أي وظيفة التعريف - التي يقوم بها (الموصول) في بعض اللغات التي لا تحوي أداة للتعريف كالملاوية، والروسية، ومجموعة اللغات السلافية، موسعة لتشمل التعريف العهدي بعامة؛ أي ما تقوم به الأداة (ال) في العربية.

ثانياً: ما أسماه ابن جني (إصلاح اللفظ). فتمام الموصول بصلته يسمح له بأن يكون ركناً من أركان الإسناد أو فضلة في الجملة، غير أنّ صلة الموصول وحدها، لا يمكن لها أن تحتل هذه المواقع، وعليه فإنه يمكن النظر إلى (الموصول) بأنه يقوم بوظيفة نقل الجمل المستقلة إلى الجمل الفرعية، وهي وظيفة مشابهة لما يؤديه الموصول الحرفي في الجمل المصدرية.^(١)

ثالثاً: وظيفة الربط^(٢). وذلك أنّ (الموصول وصلته) يشكلان جزءاً من جملة مركبة، وتشكل (الصلة) وحدها جملة تامة، ولهذا فإنّ التضام بين الجملتين؛ الجملة التي تحتوي (الموصوف) (المرجع)، والجملة الواصفة (الصلة)، يجعل من الممكن أن تكون كل جملة منهما مستقلة. ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَنَجِّنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبْثَ﴾ (الأنبياء: ٧٤)، فحذف الضمير الموصول يجعل كلا الجملتين: الجملة الرئيسة: (ونجيناها من القرية)، والجملة الفرعية: (كانت تعمل الخبائث) - مستقلة بنفسها لا يربطها بالأخرى رابط.

رابعاً: يقوم الموصول بوظيفة تخصيص الجملة بعده (الصلة) صفة من المعرفة. وذلك أنها بإسقاط الموصول قد تؤدي وظيفة دلالية أخرى كالحال، كما في قوله تعالى:

(١) انظر: السابق، ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) انظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص ١٧٧.

﴿كَمْثَلُ الْعِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: ٥)، أو أن تختلف الدلالة كلياً كما في قوله تعالى: ﴿الْمُحِبُّونَ رَبَّهُمْ الَّذِي خَلَقَهُمْ﴾ (البقرة: ٢١).

ويبدو أن هذه الوظيفة وظيفية متأخرة، حيث إننا نجد في سياقات أخرى وفي أخوات العربية من اللغات السامية أن الجملة يمكن أن تكون نعتاً من المعرفة من غير (الموصول) كما في العبرية (הַיְלָקָהּ - הַיְלָקָהּ) = (القطيع [الذي] أعطاه لك) ^(١) (إرميا: ١٣: ٢٠).

خامساً: وظيفة الإضمار، والإشارة، والإحالة. وذلك أن الموصول يمكن أن يقوم بنفسه من غير مرجع مذكور في الكلام، وهي وظيفة مشابهة لما يقوم به ضمير الغائب، من حيث أنه يحيل عهداً على مرجع معلوم لدى المخاطب بمضمون صلته. كما في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٦).

مما تقدم يمكن أن ينظر للموصول بمعيار لغوي على أنه: دالة ربط ضميرية، موصولة، تحيل على مرجع معرفة، معلوم لدى المخاطب بمضمون صلته.

(١) انظر: التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص ١٨١ - ١٨٣.

- الموصول وصلته في ضوء مفهوم الجملة :

فيما خلا ابن هشام (ت ٧٦١هـ) فإن قارئ كتب النحو لا يكاد يعثر على أبواب مستقلة لدراسة الجملة، ويأتي الحديث عن الجملة عرضاً عند الحديث عن الحال أو الشرط أو الموصول وصلته... أو عند الحديث عن أقسام الكلام والتفريق بين القول والكلام والجملة.

لم يذكر سيبويه مصطلح الجملة، وقد استخدم مصطلح (المسند والمسند إليه)^(١) للدلالة على مفهوم الجملة، ويبدو أن المبرد أول من استخدم مصطلح الجملة^(٢)، وقد استعمل في موضع آخر من (المقتضب) مصطلح "المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد منهما عن الآخر"^(٣)، تابعاً بذلك سيبويه.

يشيع الحديث في كتب النحو عن (الجملة) و (الكلام)، ويخلط بينهما أحياناً، بينما يفرق بعض النحاة بينهما تفريقاً واضحاً، يقول ابن جني عن الكلام: "وإنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل على اختلاف أنواعها"^(٤). ولمثل ذلك ذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣) حيث يقول: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى... وسُمِّي الجملة"^(٥).

أما ابن هشام فقد أفرد فصولاً للحديث عن الجمل؛ أنواعها، وتفسيرها وأحكامها^(٦)، كما أنه فرق تفريقاً واضحاً بين الكلام والجملة، فالكلام عنده ما أفاد معنى يحسن السكوت عليه، ولا يشترط ذلك في الجملة، وإنما يشترط فيها عنصر الإسناد، ثم

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ج ١، ص ٢٢٠.

(٢) انظر: المقتضب المبرد، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٣) السابق، ج ٤، ص ١٢٢.

(٤) الخصائص، ابن جني، ج ١، ص ٣٣.

(٥) شرح المفصل، ابن يعيش، ج ١، ص ٢٠.

(٦) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٤٩٠ وما بعدها.

فرق بين الجملة الصغرى والجملة الكبرى أو الجملة البسيطة والجملة المركبة، فالجملة الكبرى أو المركبة قد تتألف من جملتين أو أكثر، تكون الكبرى مستقلة بنفسها فتدخل في باب الكلام، والصغرى غير مستقلة بنفسها (تابعة)^(١)، كما هو الحال في أسلوب الشرط، حيث تشكل الأداة والشرط وجوابه جملة مستقلة (كلاماً) بينما تشكل جملة الشرط جملة صغرى (تابعة) وكذا جواب الشرط، وهذا التقسيم؛ (صغرى وكبرى، أو مستقلة وتابعة) يشبه التقسيم: (Sentence and clause) في الإنجليزية. وعرف إبراهيم أنيس الجملة بأنها "أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"^(٢)، بينما فرق عبد الرحمن أيوب تفريقاً واضحاً بين الجملة والكلام: فالجملة هي مجموعة من النماذج التركيبية واللغوية المتداخلة في لغة ما، والكلام هو الحدث اللغوي، أو نتاج تطبيق هذه النماذج^(٣).

إن الناظر في كلام ابن هشام وغيره من النحاة، والتعريفات الكثيرة للجملة^(٤)، يرى أنها تلتقي عند قاسمين مشتركين في اشتراط كونها جملة، الأول: الإسناد والتركيب والثاني: الاستقلال والإفادة. فالجملة في غالبية اللغات يجب أن تحتوي ركني الإسناد (المسند + المسند إليه) ثم يجب أن تكون مفيدة معنى يحسن السكوت عليه. غير أننا نجد أن النحاة أطلقوا مصطلح الجملة على تراكيب لا تحقق شرط الاستقلال، كصلة الموصول، أو جملة الشرط... وهو ما سمي بالجملة الفرعية أو التابعة. إن الاعتماد على فكرتي الإسناد والإفادة، تحققاً وعدمياً، يمكننا من تصنيف الناتج اللغوي إلى الأنماط اللغوية التالية:

(١) انظر: السابق، ص ٤٩٧.

(٢) من أسرار العربية، إبراهيم أنيس، ص ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص ١٢٦.

(٤) انظر: بعض هذه التعريفات في: أشغال ندوة اللسانيات في خدمة العربية، ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، محمد الشاوش، ص ٢٣٧ - ٢٦٦.

أولاً: أنماط غير إسنادية وهي :

- ١- الوحدة الدالة الإفرادية (الكلمة) مثل: الفرس، الرجل.
- ٢- مركبات جزئية غير إسنادية، مثل، المركب الوصفي، مركب الإضافة، العدد والمعدود.
- ٣- الجار والمجرور.

ثانياً: أنماط إسنادية، وهي :

- ١- الجملة البسيطة : وتحقق شرط الإسناد والاستقلال والإفادة.
- ٢- الجملة المركبة : وتحقق شرط الإسناد والاستقلال والإفادة.
- ٣- الجملة التابعة: وتحقق شرط الإسناد ولا تحقق شرط الاستقلال، كصلة الموصول.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن فكرة الاستقلال منظور لها باعتبار الحدث اللغوي المنتج، أي السياق الخطي للكلام، ففي قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ (آل عمران: ١٦)، تمثل (يقولون إننا أمانا) منظوراً إليها خارج هذا السياق، جملة مستقلة، غير أن دالة التعليق (الذين) جعلتها جملة تابعة أو فرعية في تركيب أوسع.

يطلق في الدراسات اللغوية المعاصرة على الجُمْل الفرعية تسمية (أشباه الجمل)، (Clause)، وتدخل أشباه الجمل في علاقات داخل الجملة (الجملة المركبة)، فتحل أحد موضعي الإسناد أو الفضلة، كما تدخل في مركبات أدنى، فتقع نعتاً أو حالاً، مشكلة مركباً وصفيّاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ جُنُوداً لَّهُ تَرَاهَا﴾ (التوبة: ٢٦) أو مركباً موصولياً^(١) كما في قوله تعالى: ﴿وَبَلَّغْنَا أَجْلَنا الَّذِي أَجَّلْتُمْ لَنَا﴾ (الأنعام: ١٢٨).

(١) أطلق الفاسي الفهري مصطلح (مركب صلي) على (الضمير الموصول + الصلة) وفي موقع آخر استعمل مصطلح (مجموعة موصولية). انظر: اللسانيات واللغة العربية، ٢٧، ص ٨٢. أما في هذه الدراسة فيشير مصطلح (المركب الموصولي) إلى [المرجع (الاسم الذي تصفه الصلة) + الضمير الموصول + الصلة] قياساً =

فصلة الموصول جملة فرعية (تابعة) (clause)، تصف اسماً معرفاً (المرجع) في الجملة الرئيسية بواسطة أداة التعليق (الضمير الموصول).

ويمكن توضيح مفهوم (المركب الموصولي) و (المجموعة الموصولية) والعلاقات التي تربطها بالجملة الرئيسية وفقاً للتصور التالي لقوله تعالى : ﴿وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتُمْ لَنَا﴾ (الأنعام: ١٢٨).

الآية: ﴿وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتُمْ لَنَا﴾ تمثل جملة موسعة.

مركب موصولي : (أجلنا الذي أجلت لنا).

مجموعة موصولية: (الذي أجلت لنا).

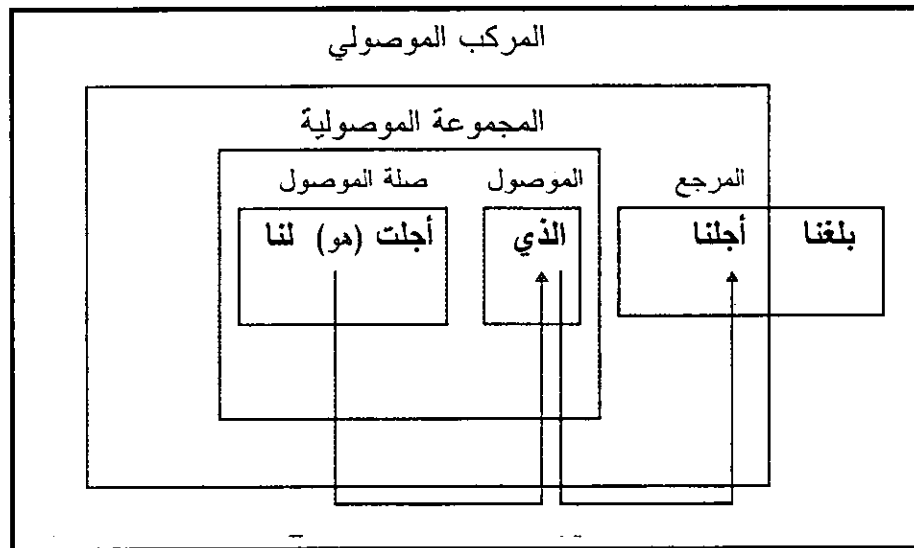
ضمير موصول: (الذي).

جملة رئيسية: (بلغنا أجلنا).

جملة فرعية: (أجلت لنا).

وكما هو موضح في الرسم التالي :

جملة موسعة



= على (المركب الوصفي) الذي يشير إلى (الموصوف + الصفة)، بينما تشير (المجموعة الموصولية) إلى [الضمير الموصول + الصلة].

يربط الضمير الموصول (الذي) بين جزئي الجملة الموسعة أو (المعقدة):
(Complix sentence): الجزء الأول: (بلغنا أجلنا) التي تحتوي المرجع المعرف
بالإضافة (أجلنا) وتسمى الجملة الرئيسة (Main Clause)، والثاني (أجلت لنا) وهو
صلة الموصول، أي الجملة التابعة (subordinate)، وهي الجملة الوافدة للمرجع
(أجلنا)، ويغلب أن تحتوي ضميراً عائداً، على أنه يمكن حذفه كما سيوضح في الفصل
الثالث من هذه الدراسة.

وتشكل الجملة الفرعية (صلة الموصول) مع الضمير ما اصططلحت عليه
(المجموعة الموصولية) أمّا (المرجع) -وهو الاسم الموصوف- مع المجموعة
الموصولية، فيشكل (المركب الموصولي).

الفصل الأول

الضمير الموصول

لغاته، ووروده في القرآن الكريم

- أولاً: الموصولات الخاصة.
- ثانياً: الموصولات المشتركة.

الفصل الأول

الضمير الموصول

لغاته، ووروده في القرآن الكريم

تقدم أن النحاة قد قسموا الموصول إلى: موصول حرفي وهو (أن، كي، لو...)، أي ما يؤول مع ما بعده مصدر^(١)، وهو ليس في مجال هذا البحث، وموصول اسمي، وقد قسم إلى: الموصولات الخاصة، والموصولات العامة أو المشتركة، في حين قسمها عبد الرحمن أيوب إلى: الموصولات التي تراعي الجنس والعدد (الذي، التي...)، والموصولات التي تفرق بين العاقل وغير العاقل: (ما، من)، والموصولات التي لا تفرق بين العاقل وغير العاقل (ال، أي، ذو)^(٢). وفيما يلي عرض لهذه الموصولات:

أولاً: الموصولات الخاصة:

أ- الذي، وهي للمذكر المفرد العاقل كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمُوتَ بِغَيْرِ مَعْدٍ تَدْرِيهَا﴾ (الرعد: ٢)، أو غير العاقل، كقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ (الأنعام: ٩١).

وقد تقع للجمع، ومن الآيات التي خرجت على الجمع قوله تعالى: ﴿مَثَلُهم كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة: ١٧)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر: ٢٣)، وقوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَا الْحَدِيدَ فَاِخْضَوْا﴾ (التوبة: ٦٩). وقد اختلفت النحاة في هذه الآيات، فمنهم من قال بأن (الذي) لفظه مفرد وقع للجمع، ومنهم من قال بأنه محذوف النون وهي لغة في

(١) انظر: الكليات، الكفوي، ص ٨٢٠.

(٢) انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص ٩٥-٩٦.

(الذين)، ومنهم من قال بأنه مفرد على أصله^(١)، وقد استشهدوا على أن (الذي) تقع للجمع بقول الشاعر:

إن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد^(٢)

وفيه لغات منها^(٣):

١- الذي: وهو الشائع، وبه لغة التنزيل.

٢- الذّ: ومنه قول الشاعر:

كالذّ تربى من زبية فاصطيدا^(٤)

٣- الذّ: ومنه قول الشاعر:

والذّ لو شاء لكنت صخرًا أو جبلاً أشمّ مشمخرا^(٥)

٤- الذي: ومنه قول الشاعر:

وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للذي^(٦)
ينال به العلا أو يصطفيه لأقرب أقربيه وللقصي

٥- لذي: قال العكبري "وفي الذي خمس لغات إحداها (لذي) بلام مفتوحة من غير لام التعريف"^(٧).

وقد أورد النحاة تصغير الذي على (الذّي)^(٨).

(١) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٢) من شواهد الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٣) انظر: الإنصاف، الأنباري، ج ٢، ص ٦٧٥-٦٧٧، والكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٤) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٥) انظر: السابق.

(٦) انظر: السابق.

(٧) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، العكبري، ج ١، ص ٧.

(٨) انظر: الإنصاف، ج ٢، ص ٦٧٣.

أما عن تكرار (الذي) في القرآن الكريم، فقد حظي بتكرار عالٍ حيث ورد في ثلاثمئة وأربعة مواطن وفقاً لما أحصيته^(١). وقد أجاز بعض النحاة؛ كالقراء ويونس وأبي علي الفارسي وغيرهم، أن تأتي (الذي) موصولاً حرفياً فيسبك منها ومما بعدها مصدر^(٢)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَوَضَعْنَاهُ لِلَّذِي خَاضُوا﴾ (التوبة: ٦٩) على تقدير (وَوَضَعْنَاهُ كَخَوْضِهِمْ). أما ابن هشام، فقد أشار إلى أن (ما) المصدرية و(الذي) تتقاربان، فتأتي (الذي) بمعنى (ما) وتأتي (ما) بمعنى (الذي)^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يَبَشِّرُ اللَّهُ بِمُحَادَّةٍ﴾ (الشورى: ٢٣)، وقوله تعالى: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (الأنعام: ١٥٤). وقد عدّ الزجاجي (أن) - إذا كانت مع الفعل بتأويل مصدر - اسماً من الأسماء الموصولة^(٤).

ب- اللذان: وهي صيغة المثني المذكر، وقد وردت في القرآن الكريم مرتين، إحداهما في حالة الرفع، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِذَا هُمَا﴾ (النساء: ١٦)، والثانية في حالة النصب في قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمُ الَّذِينَ أَخْلَانَا﴾ (فصلت: ٢٩).

ومن اللغات الواردة في (الذنان):

١- اللذان، بحذف النون، ومنه قول الشاعر:

أُبْنِي كَلِيبَ بْنَ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَا^(٥)

(١) ليس من مجال هذه الرسالة أن تذكر جميع المواطن التي ورد فيها الضمير الموصول في القرآن الكريم، ويكتفى بالتمثيل، على أن الأمثلة قد جمعت في دراسات أخرى، انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عضيمة، ق ٣، ج ٢٠، ص: ١٨٢ - ٢١٢. وانظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، إسماعيل عميرة، حسب مواطن ورود الضمائر الموصولة.

(٢) انظر تفصيل هذه الآراء في: التأويل النحوي للقرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، ص: ١١١٠ - ١١١١.

(٣) انظر: مغني اللبيب، ص ٧٣٦ - ٧٣٧.

(٤) انظر: الجمل في النحو، الزجاجي، ص: ٣٦١.

(٥) من شواهد الكافية، ٢، ص ٤٠.

٢- اللذان، وهي لغة لتمييم وقيس، وقد قرئ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾ (النساء: ١٦). و﴿رَبَّنَا أَرِنَا الْآذِينَ أَخْلَانَا﴾ (فصلت: ٢٩)، وقد ذكر ابن عقيل أن التشديد عوض عن الياء المحذوفة^(١).

٣- وقد يقال: (الذان)^(٢)، بحذف (ال) من (الذان).

ج- (الذين) وهي جمع (الذي)، وهو الشائع المضطرب وقد حقق في القرآن الكريم أعلى تكرار، حيث ورد في ألف وثمانين موطناً، وأما أوجه القراءات واللغات فيه فمنها:

١- هذيل تعربه إعراب جمع المذكر السالم، ومنه بالرفع قول الشاعر:

نحنُ اللذون أصبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا^(٣)

ومنه:

وبنو نوبجية اللذون هم معط مخدمة من الخزان^(٤)

٢- وقد ورد بحذف النون، ومنه قول الشاعر:

قومي اللذو بعكاظ طيـــــروا شرراً
من روس قومك ضرباً بالصياقيل^(٥)

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٢٤. وهي قراءة ابن كثير، انظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ص ٢٢٩.

(٢) انظر: شرح الكافية، ج ٢، ص ٤١.

(٣) من شواهد شرح الأشموني على الألفية، ج ١، ص ١٨٢ وقد نسب لرؤية.

(٤) انظر: إعراب ثلاثين سوق من القرآن الكريم، ابن خالويه، ص ٣٠. أنشده ابن مجاهد.

(٥) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

٣- اللذَّيُون واللَّذَيْنِ: ذكرها الأستراباذي في شرح الكافية، قال: قال الجزولي: إنها لغة من يشدد الياء في (الذي)^(١).

٤- (الذي) بحذف نون (الذين). ومنه الشاهد السابق في (الذي):

وإن الذي حانت بفلح دماؤهم...

وقد حمل عليه قوله تعالى: ﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة: ١٧). وقد كانت هذه الآية موضع حديث للنحاة، وقد ذهبوا فيها مذاهب شتى. والظاهرة اللافتة للانتباه في هذه الآية أن الضمير في عجز الآية بصيغة الجمع، فقال بعضهم: إن (الذي) هي (الذين) محذوفة الياء، ولا يستقيم لأن العائد في الصلة (استوقد) بصيغة الأفراد، غير أن واقع الأداء القرآني لا يقتصر على هذه الآية، فمن الآيات التي اختلف فيها الرابط (الضمير العائد) قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقاً مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئاً وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (النحل: ٧٣) وقوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ (البقرة: ٦٢). وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ مَحْدَلِكَ﴾ (محمد: ١٦)، وهو في القرآن الكريم كثير، وخلاصة القول فيه أن العربية تتيح مرونة استعمال المفرد مكان الجمع أو المثني، ويتوقف ذلك على وضوح المعنى واستقامته، كأن يتقدم ما يدل على المعنى المقصود، أو أن تدل قرائن أخرى كالحال أو السياق على ذلك، وألا يؤدي الخروج على ظاهر القياس إلى التباس، كما أن لكل حالة في القرآن الكريم عللها البلاغية والبيانية^(٢).

(١) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٢) انظر: ظاهرة التبادل بين المفرد والجمع والمثني، دفع الله عبد الله سليمان، ص: ٧٥-١١٥.

د- التي: للمفرد المؤنث ولجمع غير العاقل، وقد وردت في القرآن الكريم في سبعة وستين موطناً. وقد وردت لجمع الإناث في قراءة: ﴿وَأَمَّا أَتُكَمْ﴾ (النساء: ٢٣)، مكان (اللاتي أرضعنكم)، قال ابن جني "ينبغي أن تكون التي هنا جنساً، فيعود الضمير على معناه دون لفظه، كما قال سبحانه: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ (الزمر: ٢٣) ثم قال بعد ذلك: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ وهذا على مذهب الجنسية، كقولك (الرجل أفضل من المرأة) وهو أمثل من أن يعتقد حذف النون من آخر الذي^(٢) ثم ذكر أن حذف النون وجه.

ويبدو أن ثمة اتفاقاً بين هذه القراءة الشاذة التي ذكرها ابن جني، وقوله تعالى: ﴿مِثْلَهُمْ كَمِثْلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً﴾ (البقرة: ١٧) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ، أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (الزمر: ٢٣)، ولعلّ الأسلم أن تكون (التي) في هذه الآية للمفرد، وذلك أنه يجوز في باب النعت أن تعود (التي) مفردة لفظاً على جمع المؤنث السالم: (أمهات) في (النساء: ٧٣). واللافت للانتباه أن الخط العثماني يثبت (اللاتي) حيثما وردت في القرآن الكريم على هذه الصورة: (التي). وعليه فإنه من المحتمل في هذه القراءة الشاذة أن القارئ قد أغفل المد. واللغات في (التي) موافقة للغات في (الذي) ومنها:

(١) أَلَتْ: كقول الشاعر:

فَقُلْ لِّلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعُوذُ بِالتَّمِيمِ^(٣)

(٢) أَلَتْ: وقد ذكر الاسترأبادي أن الوجوه الثلاثة (أَلَتْ، أَلَتْ، أَلَتْ) إنما تكون لضرورة الشعر، ثم قال "إلا أن ينقلوها في حالة السعة لا في الشعر فسمعاً وطاعة"^(٤).

(١) هذه القراءة ذكرها ابن جني في المحتسب، ج ١، ص ١٨٥. وليست في كتب القراءات، وفي الآية قراءة شاذة أخرى وهي (اللاي)، البحر المحيط: ج ٣، ص ٢١١.

(٢) المحتسب، ابن جني، ج ١، ص ١٨٥.

(٣) من شواهد الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٤) الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٣) أما (التي) فقد جاء في الارتشاف: "قال بن مالك: وقد تشدّد يؤهما مكسورتين ولا يحفظ التشديد في (التي) إنما حفظ في (الذي)"^(١)، وقد ناقش ابن الحاجب مسألة إعراب (الذي) و(التي) مشدّدتين، ولا يرى ذلك لأن التشديد ليس سبباً في الأعراب^(٢).

أما تصغيرها فقد ورد في القولة العربية المحفوظة: (بعد التي واللتيا) وقد جاءت في نهج البلاغة على سبيل التضمين، محذوفة الصلة "هيهات بعد اللتيا والّتي"^(٣).

هـ- أمّا المثني فهو (اللتان)، ولم ترد في القرآن الكريم. واللغات التي فيها كاللغات التي في (اللتان) "وكان القياس اللذان واللتان... إلّا أنّ الذي والمثني لم يكن لياثهما حظّ في التحريك لبيانهما، فاجتمعت (الياء) ساكنة مع العلامة (علامة التثنية)، فحذفت لالتقاء الساكنين"^(٤).

و - ورد لجمع (التي) صيغ عديدة منها:
اللاتي: وهي الواردة في الذكر الحكيم في عشرة مواطن، وهي الصيغة الأقيس. منها قوله تعالى: ﴿وَأَمْسِكْهُمْ آلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣).
اللاتي: وهي الواردة في الذكر الحكيم في أربعة مواطن، منها قوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَنْسَخُ مِنَ الْمُعِضِّ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْكُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللّٰهُ لَمْ يَعْصِ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلَسْنَ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤). وقد وردت في الشعر جمعاً للمذكر، كقول الشاعر:

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ١، ص ٥٢٥.

(٢) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٣) نهج البلاغة، الشريف الرضي، ص ١١٢.

(٤) الأسموني، ج ١، ص ١٧٩.

من النفر اللائي الذين إذا هم يهابُ اللئام حلقة الباب قعقعوا^(١)

وقد وردت محذوفة الياء (اللاء) في قول الشاعر:

فما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا^(٢)

وتورد كتب النحو صيغا شتى لجمع (التي) بعضها يستعمل لجمع المذكر والمؤنث على السواء، ومن هذه الصيغ: (اللواتي، اللوات، اللاتي، اللات، اللات، اللاتي، اللاء، الألى، اللاي، اللآت، اللواتي، اللواء، اللوات، اللاءات، اللآ، اللوى)^(٣).

وقد استعملت (الألى) لجمع المذكر والمؤنث في قول الشاعر:

ويبلى الألى يستلثمون على الألى تراهنّ يوم الروع كالحدا القبل^(٤)

ز - أما ما استعمل لجمع المذكر غير (الذين) فتورد كتب النحو منه:
الألاء: كقول الشاعر:

أبى الله للشسم الألاء كأنهم سيوف أجاد القين يوماً صقالها^(٥)

اللاء: ومنه الشاهد السابق:

وما آباؤنا بأمنّ منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

(١) من شواهد الكافية، ج ٢، ص ٤٠.

(٢) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٤، منسوب لرجل من سليم.

(٣) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٦٢-٢٦٣، وشرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٣، وشرح الكافية، ج ٢، ص ٤١.

(٤) البيت من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٠، وينسب إلى أبي ذؤيب الهذلي.

(٥) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨١، ينسب لكثير عزة.

الألى: وقد سبقت الإشارة إليه، ويستعمل للمؤنث والمذكر، قال الأشموني: "الألى اسم جمع لا جمع، وإطلاق الجمع عليه مجاز، وأمّا الذين فإنه خاص بالعقلاء"^(١). ومنه قول الشاعر:

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجههم إلينا^(٢)

اللائي: ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي يُؤْمِنُ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦). وهي قراءة الأخفش^(٣). والقراءة المشهورة ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾. وفي الآية قراءة أخرى تنسب لابن مسعود هي: (وَاللَّائِي أُلُوا مِنْ نِسَائِهِمْ)^(٤). اللاتين: رفعاً ونصباً وجراً، وقد ذكر الأستراباذي أنها تكون رفعاً اللاؤون^(٥)، وقد جاء في الرفع قول الشاعر:

هم اللاؤون فكوا الغلّ عني بمرور الشاهجان وهم جناحي^(٦)

ح- ذو الطائفة: لا ترد في القرآن الكريم موصولة، والوارد (ذو) بمعنى صاحب، وتصريفاتها. وكذلك ترد (أولو) و(أولات)، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زُفُرًا وَلَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (النور: ٢٢) وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلَحْنَ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤). والمشهور في (ذو) أنها تلزم حالة واحدة؛ إعراباً وجنساً وعدداً. ومما جاء فيه للمذكر المفرد قول الشاعر:

قولوا لهذا المرء ذو جاء ساعياً هلم، فإن المشرفي الفرائض

(١) شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٣.

(٢) من شواهد التصريح، ج ١، ص ١٤٢. ينسب لعبيد بن الأبرص.

(٣) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤١.

(٤) مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، ص ١٣.

(٥) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤١.

(٦) انظر: اللسان، مادة (ذا).

أُظُنُّكَ دُونَ الْمَاءِ، ذُو جُنْتُ تَبْتَغِي سَتَلْقَاكَ بَيْضُ لِلنَّفُوسِ قَوَابِضُ^(١)

ومما جاءت فيه للمفرد المؤنث:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتِ وَذُو طَوَيْتِ^(٢)

وقد تعرب إعراب الأسماء الستة، ومنه قول الشاعر:

فَإِذَا كَرَامُ مُوسِرُونَ لِقَيْتِهِمْ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا^(٣)

ومنهم من قال بتصرفها تصرفاً كاملاً، فيأتي منها المؤنث (ذات، ذوات)، والمثنى والجمع.... قال الفراء: "سمعت إعرابياً يقول: بالفضل ذو فضلکم الله به، والكرامة ذات أكرمکم الله بها، فيجعلون مكان الذي (ذو)، ومكان التي ذات، ويرفعون التاء على كل حال، ويخلطون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التنثية: (هذان ذوا تعرف)، و(هاتان ذوا تعرف)، وأنشد الفراء (وبئري ذو حفرت وذو طويت)، ومنهم من يثني ويجمع ويؤنث، فيقول: (هذان ذوا قالوا)، (وهؤلاء ذوو قالوا) و(هذه ذات قالت)، وأنشد:

جمعتها من أَيْتَقَ مَوَارِقَ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ^(٤)

ويرى عبد الرحمن أيوب أن قبيلة طيئ استعملت الاسم الموصول (ذو) استعمال الأسماء الستة، وظل كذلك عند طائفة منهم، بينما اقتصر طائفة أخرى على حالة الرفع في جميع الحالات^(٥).

(١) البيت من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٣. وينسب لقوال الطائي. وفي المقتصد، ج ٢، ص ٩٠٩: (قولا).

(٢) البيت من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٠٣.

(٣) البيت من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ١٩٩، لمنظور بن سحيم.

(٤) لسان العرب، (باب ذوا وذوي مضافين إلى الأفعال)، ج ١٥، ص ٤٦٠، وينسب البيت لرؤبة.

(٥) انظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمن أيوب، ص ١٠٥.

ثانياً: الموصولات المشتركة (مَنْ، ما)

يقصد بالموصولات المشتركة: مجموعة من البنى الصرفية تؤدي بالإضافة إلى وظيفة الموصول وظائف أخرى، وهذه الأدوات هي: (ما)، و (من)، و (أي)، و (ال) الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين.

أ- (ما): لعل بنية صرفية لم تحظ بالترار الذي حظيت به (ما)، سواء في القرآن الكريم أو في غيره. وقد قسمها النحاة إلى: حرفية؛ وهي النافية والمصدرية والزائدة، وسمية؛ وهي على أوجه، أحدها: المعرفة ومن المعرفة: الموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا مَنَعَ اللَّهُ بِأَقِي﴾ (النحل: ٩٦). ومن أنواعها أيضاً: أن تكون نكرة، استفهامية أو شرطية، أو موصوفة، إلى غير ذلك من تفرعات مطولة نجدتها في متون كتب النحو. وكثيراً ما يختلط الأمر بين هذه الوظائف التي تؤديها (ما)، ولعلك لا تجد شاهداً - قرآنياً كان أو شعرياً - إلا وفيه تخريجات شتى، كالأوجه التي خرج عليها ابن هشام (ماذا)، ثم عقد فصلاً خاصاً للتدريب على (ما) وما تُخرج عليه^(١).

ترد (ما) الموصولة في اصطلاح النحاة: (ما) المعرفة الناقصة، لاحتياجها لزوماً إلى الصلة. لفظها واحد، ومعناها محايد، فتقع للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع، ويجوز أن يعود الضمير على لفظها أو معناها، والحمل على اللفظ أكثر ما لم يحصل في الكلام لبس^(٢).

ويبدو أن إمكان تخريج (ما) على غير وجه واحد دليل على أن (ما) في أوجهها تعود إلى أصل واحد في مراحل متقدمة، حيث كانت تستعمل الأداة الواحدة لأداء وظائف متعددة.

(١) انظر: مغني اللبيب، ٣٩٠ - ٤١٩، وانظر: تحقيق مسألة (ما) ودراستها عند أبي علي الفارسي، صالح بن سليمان العمير، ص ٥٠٣ - ٥٤٢.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٤، ص ١٣.

ولعلّ أبرز الوظائف التي تؤديها (ما) وتهم الباحث في هذه الرسالة، الوظائف التي يؤديها ما اصطلاح عليه بـ(ما الاسمية) وهي: الموصولية، والشرط، والاستفهام، ثم (ما) نكرة موصوفة وغير موصوفة.

أما من حيث أدائها وظيفة التعليق الشرطي، فيرى فيصل صفا أن النحاة قالوا بعدم موصوليتها اعتماداً على ظهور العلامات المفصحة عن أسلوب الشرط، وهي الجزم، أو اقتران الجواب بالفاء، ويرى ألا تعارض بين كون الأداة مفيدة للشرط وكونها موصولة، فمهمة ما يسمّى بأدوات الشرط هي إحداث التعليق الشرطي أي القيام بوظيفة دلالية، لا إحداث الجزم، بدليل أن هناك أدوات شرط لا تجزم^(١).

وبالنسبة لـ(الفاء)، فيرى سمير ستيّية بأنها رابط إيقاعي، لا يوجد لها أية دلالة وليس لها من السيطرة بحيث تجعل الجملة شرطية أو غير شرطية^(٢). كما أن ما هو ثابت في الموصولية وهو (الذي) يكثر أن يأتي خبره مقترناً بالفاء، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (محمد:٤) وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْقِيُونَ أَمْوَالَهُم بِالْأَيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَمَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ مَعْدُ رَبِّهِمْ﴾ (البقرة:٢٧٤). قال الأخفش: "وهذا في القرآن والكلام كثير، حيث إنّ (الذي) هنا بمعنى (مَنْ)، و(مَنْ) يكون جوابها بالفاء في المجازة"^(٣).

وقد أشار النحاة إلى أربعة وعشرين موضعاً في القرآن الكريم جاءت فيها (ما) محتملة الشرط أو الموصولية. وقد وضعوا لاحتتمالها الموصولية ملامح كثيرة^(٤).

أما عن علاقتها بالاستفهام، فهي ظاهرة نجدها في غير لغة، أي استعمال الضمائر الموصولة في أسلوب الاستفهام، يذكر برجشتراسر: أنه يجوز استعمال

(١) انظر: (من) و(ما)، موصولتان هما في أسلوب التعليق الشرطي أم غير موصولتين؟، فيصل صفا، ص ٦٥-٨٨. وانظر: نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط، إسماعيل عمايرة، ص ١٤٠.

(٢) انظر: الشرط والاستفهام، سمير ستيّية، ص ٢٣.

(٣) معاني القرآن، الأخفش، ص: ١٨٧، وانظر في هذا المعنى: سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج ١، ص ٢٥٨-٢٥٩.

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، ق ١، ج ٣، ص ٩٠-٩٣.

ضمائر الاستفهام موصولة في كل اللغات السامية، غير أنه في العربية أوسع بكثير^(١). بينما يرى هنري فليش العكس، حيث يقول: "والضمائر الموصولة ماعدا (الذي) تستخدم أيضاً في الاستفهام، فهي في هذه الحالة ضمائر استفهامية"^(٢).

أما عن كون (ما) معرفة حال كونها موصولة، ففي تعريف الموصولات عامة خلاف؛ وجمهور النحاة على أنها معارف بالعهد الذي في صلاتها، وخالفهم الأخفش، وذهب إلى أن ما فيه (ال) من الموصولات تعرف بها، أما (ما) و (من) فمعرّتان لأنهما بمعنى ما فيه (ال)، إلا (أي) فتعرف بالإضافة^(٣).

الأصل في (ما) أن تكون لما لا يعقل وصفات من يعقل، وإذا اختلط من يعقل بما لا يعقل عُبِّر عنه بـ(ما)، كقوله تعالى: ﴿مَا فِي السَّمُوتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، غير أنها كثيراً ما تقع لمن يعقل، وقد وقعت (ما) للعاقل في القرآن الكريم سبعاً وأربعين مرة. ويرى إسماعيل عمايرة أن تقارض (من) و(ما) في الأساليب العربية، دون التفريق بين من يعقل وما لا يعقل يمثل مرحلة تاريخية سابقة، ثم أصبحت اللغة تتوسع فتخصص لكل حالة أداة^(٤). ومن أمثلة استخدام (ما) للعاقل في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (النساء: ٢٢). وقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣) وقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (الشمس: ٥).

يصر بعض النحاة، ومنهم السهيلي، على أن (ما) في جميع السياقات الواردة في القرآن الكريم، جاءت على أصلها لغير العاقل، ويذهبون في تخريجها مذاهب شتى^(٥).

إن للقرآن الكريم خصوصية بلاغية تجعل المرء يقف عند أي أداء يخرج عن مقتضى الاتساق اللغوي في العربية نحواً أو صرفاً. ومما لاشك فيه أن استعمال أداة مكان أخرى يقتضي أن يستوقف القارئ وقفةً يعيد فيها النظر ويراجع فهمه قبل أن

(١) انظر: التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) العربية الفصحى، هنري فليش، ص ١٧٢، وانظر: ص ١٧٣.

(٣) انظر: همع الهوامع، السيوطي، ٢، ص ١٩١، ٢٧١.

(٤) انظر: نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية، إسماعيل عمايرة، ص ١١٦.

(٥) انظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص ٥٣.

يحكم حكماً متسرعاً، متكئاً على التوسع في الاستعمال، وهي ظاهرة نجدها في غير أداة من الأدوات النحوية. والحديث عن تخريج هذه الآيات التي وردت فيها (ما) وعدت لما يعقل يخرج المرء من باب النحو إلى باب البلاغة والبيان، وثمة الإعجاز. ففي قوله تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾ (النساء: ٣) تشير (ما) في هاتين الآيتين إلى جنس النساء ؛ إماء وحرائر، وقد عوملت الإماء معاملة ما لا يعقل في التراث العربي، فهي (بضاعة) تباع وتشترى. وفي قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ (الشمس: ٥) تشير (ما) في هذه الآية إلى أمر الله في قوله (كن)، فما بنى السماء هو أمر الله وإرادته.

وهكذا يمكن تخريج جميع هذه الآيات التي وردت فيها (ما) لمن يعقل، غير أن ذلك لا يمنع الرأي القائل بأن (ما) تطلق على من يعقل فتتبادل الموقع مع (من). وسيوضح الأمر في الفصل الثاني الذي يتناول جانب التأصيل والعلاقة بين (من) و(ما).

ومجمل تكرار (ما) موصولة أو محتملة الموصولية، في القرآن الكريم ألف ومئة وسبعون مرة وهي تمثل ما نسبته (٦٠٪) من ورود الضمائر الموصولة في القرآن الكريم.

لم ترد (ما) متبوعة بـ(ذا)، يليها الموصول (الذي): (ماذا الذي) في القرآن الكريم، وقد وردت في قول المتنبي:

إذا لم تكن نفس النسيب كأصله فماذا الذي تغني كرام المناصب^(١)

ولم ترد مسبقة بـ(ما) النافية إلا وبينهما حاجز، كقوله تعالى: ﴿مَا مَعَدِّي مَا تَسْتَعْبِلُونَ﴾ (الأنعام: ٥٧).

(١) ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح الواحدي، ص ٣٣٤.

ب- مَنْ: و(مَنْ) مثل (ما) في أوجهها، إلا في وقوعها غير موصولة وغير موصوفة^(١). ومن أوجهها: شرطية واستفهامية وموصولة ونكرة موصوفة، وزيد في أوجهها: أن تكون نكرة تامة، كقول الفرزدق:

ونعم مزكاً من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سرٍّ وإعلاني^(٢)

أو أن تكون زائدة للتوكيد على مذهب الكسائي والكوفيين وهي في ذلك مشكلة لـ(ما)^(٣).

وتقع (مَنْ) للمفرد والمثنى والجمع، وللمؤنث والمذكر، لفظها مفرد مذكر، يعود الضمير على لفظها أو معناها ومراعاة اللفظ أكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحاً نُؤْتِكُمْ أَجْرَهَا﴾ (الأحزاب: ٣١) فقد عاد الضمير في أول الآية (يقنت) مراعيًا لفظ (من)، ثم عاد بصيغة التأنيث (تعمل) مراعيًا معنى (مَنْ) ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَقُولُ ءَامِنًا﴾ (البقرة: ٨)، حيث عاد الضمير في (يقول) بصيغة الإفراد، ثم بصيغة الجمع في (ءامنًا). فالأكثر مراعاة اللفظ ما لم يحصل لبس، كما في الحالات التالية:

(١) إذا لم يكن في الكلام ما يوضح جنس مرجع الموصول كما في المثال:

(أعط من سألك) إذا كانت السائلة أنثى، فإنه تجب المطابقة مع معنى (مَنْ):

(أعط من سألتك) وليس (من سألك).

(٢) مراعاة مطابقة الخبر للمبتدأ في الجنس، فلا يجوز (من هو جميلة جاريتك)

ويجب (من هي جميلة جاريتك).

وقد وردت مراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَشْتَرِي لَهْمَ الْحَدِيثِ لِيُخَلَّ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ

(١) انظر أوجه (من) في: المفصل، الزمخشري، ص ١٧٨-١٨٠. ومغني اللبيب، ص ٤٣١-٤٣٣. وشرح

المفصل، ج ٤، ص ١٣. والكتاب، سيويه، ج ٢، ص ٥، ١٠٥-١٠٦.

(٢) من شواهد مغني اللبيب، ص ٤٣٣.

(٣) انظر: السابق، ص ٤٣٣-٤٣٤.

مبين ﴿ وَإِذَا تَتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا، كَانَ فِيهِ أَخَذِيهِ وَقَرَأَ، فَبَشَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (لقمان: ٧٠).

وكما هو الحال في (ما)، فقد فرقَ النحاة بين (مَنْ) موصولة وشرطية، لاعتبارات شكلية، من حيث الجزم وارتباط الجواب بـ (الفاء). وقد أشار فيصل صفا إلى موصوليتها في أسلوب الشرط^(١).

أما عن العلاقة بين كونها موصولة أو موصوفة، وكونها استفهامية؛ فقد فرق الإستراباذي بينهما من حيث الدلالة والتركيب حيث قال: "واعلم أنك إذا قلت: (علمت من قام)، وجعلت (من) إمّا موصولة أو موصوفة، فالمعنى عرفت ذات القائم بعد لم أعرفها، وإن جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى، بل المعنى: علمت أي شخص حصل منه القيام، وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم، وأنه مثلاً زيد، وذلك، أن كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولاً لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام، فيكون مفعول (علمت) إذن مضمون الجملة، وهو قيام الشخص المستفهم عنه، وإنما إن كانت موصولة أو موصوفة، فالعلم واقع عليها، فكأنك قلت: (علمتُ زيدا الذي قام)"^(٢).

فـ (مَنْ) موصولة هي التي تحمل علامة المفعولية، ففي قوله تعالى: ﴿فَسْتَعلمُونَ من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى﴾ (طه: ١٣٥)، قال الأنباري: إن (من) استفهامية ولا يجوز كونها موصولة^(٣)، وقد أجاز الفراء ذلك^(٤). وقد ذكر عبد الخالق عزيمة كثيراً من الآيات تحتمل فيها (مَنْ) الموصولية أو الاستفهام^(٥)، ويلحظ أنها في جميع هذه المواطن يتقدمها (عَلِمَ) أو أحد تصريفاته، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ تعلمون من تكون له العقبة الدار﴾ (الأنعام: ١٣٥)، وقوله تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله﴾ (الأنعام: ١١٧).

(١) انظر: (من) و(ما)، موصولتان هما في أسلوب التعليق الشرطي أم غير موصولتين؟، فيصل صفا، ص ٦٥-٨٨.

(٢) انظر: الكافية، ٢، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن، الأنباري، ٢، ص ١٥٦.

(٤) انظر: معاني القرآن، الفراء، ٢، ص ١٩٧.

(٥) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عزيمة، ق ٣، ج ١، ص ٢٧٧-٢٨٧.

هنالك فرق واضح بين استعمال (مَنْ) للاستفهام واستعمالها موصولة من حيث التركيب، وذلك أن (مَنْ) موصولة لا تشكل مع صلتها جملة تامة، غير أن (مَنْ) مع ما يليها استفهامية تشكل جملة تامة، حيث إنها أحد ركني الإسناد وما بعدها الركن الثاني. قال الزجاجي: "اعلم أن (ما) و(مَنْ)... في الاستفهام أسماء تامة بغير صلة، وكذلك في الجزاء، وإنما تكون هذه الأسماء ناقصة في الخبر، لأنها في الإخبار لابد لها من صلة وعائد" (١).

أما ما يتعلق باحتمالها الشرط والموصولية، فثمة الكثير من المواطن، وقد حصرها عبد الخالق عضيمة في أربعة وعشرين موطناً (٢). وقد وضعوا لذلك شروطاً وملاحح كثيرة (٣). أما عباس حسن فقد فرق بينهما بقوله: "الفرق كبير بين (ما) و(من) الشرطيتين والموصولتين، فالشرطيتان الواقعتان مبتدأ تختلفان عن الموصولتين الواقعتين مبتدأ أيضاً... وذلك أن الموصولتين ليس فيهما تعليق شئ على آخر، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق، فلا تجزمان بخلاف الشرطيتين فلا بد فيهما من الجزم" (٤).

أما من حيث ظهور علامات الجزاء كالجزم واقتران الجواب بالفاء، فالأمر لا يخلو أن يكون الفعل مما لا يقبل علامات الجزم أو أن يعترض عامل آخر لا تظهر العلامة بسببه، كما أن (الفاء) كما تقدم ليس شرطاً أن تفصح عن أسلوب الجزاء وأما من حيث التعليق وعدمه، فهو المعول عليه في تلمس الفرق، وذلك قولهم أن الموصولية لا يوجد فيها تعليق أمر على آخر، غير أنه ليس للموصولية علامة تفصح عنها، ولهذا كثرت المواطن التي عدها النحاة محتملة الشرط والموصولية، فكل موطن لا تظهر فيه علامة التعليق (الجزم) عدت فيه موصولة، كأن يلي (مَنْ) فعلاً ماضياً كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥). وقد أشار العكبري إلى أنها اسم موصول تضمن معنى الشرط (٥).

(١) كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، ص ٣٦١.

(٢) انظر: عضيمة، ق ٣، ج ١، ص ٩٠-٩٣.

(٣) انظر: السابق.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، ج ١، ص ٣٥، هامش رقم (٢)، وانظر: ج ٣، ص ٣٢٠.

(٥) انظر: إعراب القرآن، العكبري، ج ١، ص ٨٢، والبحر المحيط، أبو حيان، ج ٢، ص ٤١.

ومجمل القول أن (مَنْ) موصولة في كلٍّ، غير أنها تؤدي وظيفة الشرط، فتجزم حيث يجوز الجزم. وقد أجاز النحاة أن تقع الموصولات بعامة جواز ما. لقد بلغ مجمل المواطن التي وقعت فيها (مَنْ) موصولة أو محتملة الموصولية ما يقارب سبعمئة موطن مشكلة ما نسبته (٢٥٪) من تكرار الضمائر الموصولة في القرآن الكريم، ولو عدت (من) موصولة حيثما وقعت في أسلوب الشرط لزادت النسبة على ذلك كثيراً.

بقي أن نشير إلى أن كتب النحو والمعاجم تشير إلى تصرف (مَنْ) تصرفاً تاماً في الجنس والعدد والإعراب^(١)، أو كتصرف الأسماء الستة، وهي ظاهرة نجدها في (أي) كما سيتضح، ومن ذلك قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت منون أنتم؟ فقالوا: الجن، فقلت: عموا ظلاماً^(٢)

ج- (أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء، في أوجهها ك(مَنْ) و (ما)، تكون شرطاً واستفهاماً وموصولة^(٣)، ثم إنها تكون وصلة لنداء المعرف ب(ال)، ومنها (أي) الدالة على الكمال، وزاد الأخفش أنها نكرة موصوفة بمعنى (من) كقولنا (مررت بأيّ معجب لك)، وأشار ابن هشام إلى أن ذلك غير مسموع^(٤).

ومن اللغات الواردة فيها:

(١)- أن تخفف، كقول الفرزدق:

تنظرتُ نصرأً والسماكين أيهما عليّ من الغيث استهلّت مواطره؟^(٥)

(٢)- أن تتصرف، جمعاً وتثنية، وتذكيراً وتأنيثاً، وإعراباً، جاء في الكتاب: "وزعم أن من العرب، وسمعناه من بعضهم، من يقول: أيون هؤلاء، وأيان هذان، فأَيُّ قد

(١) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٦٢ وكتاب الجمل، الزجاجي، ص ٣٣٦، الكتاب، سيبويه، ج ٢، ص ٤١٠-٤١١.

(٢) البيت في الخزائن لشمير بن الحارث الضبي، ج ٦، ص ١٧٠.

(٣) انظر في أوجهها: مغني اللبيب، ص ١٠٧، والمفصل، الزمخشري، ص ١٨١-١٨٢.

(٤) انظر: مغني اللبيب، ص ١٠٩، والكافية، ج ٢، ص ٥٦.

(٥) ديوان الفرزدق: ٣٤٧.

تجمع في الصلة، وتضاف، وتثنى وتتون^(١)، وقد تؤنث (أي) ومن ذلك قراءة أبي بن كعب^(٢) قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْرِيْ نَفْسًا بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ (لقمان: ٣٤).

ويرى سيبويه أن الأصل فيها الاستفهام يقول: "إنما جمعت (أي) في الاستفهام ولم تجمع في غيره، لأنه إنما الأصل فيها الاستفهام، وهي فيه أكثر في كلامهم"^(٣).

وفي بنائها وإعرابها خلاف، وهي بذلك، أي وقوعها معربة، تخالف باقي الضمائر الموصولة؛ فالخليل ويونس يريان أنها معربة دائماً، موصولة أو استفهامية أو شرطية. في حين يرى سيبويه أنها معربة إذا كانت موصولة وحذف صدر صلتها^(٤) وتبنى على الضم إذا أضيفت. واختلفوا في قوله تعالى: ﴿لَنَنْزِلَنَّهُمْ مِنْ حُلٍّ شَيْعَةً أَهْلَهُمْ أَشَدُّ﴾ (مريم: ٦٩). فهي على رأي سيبويه مبنية على الضم، ومن قال بإعرابها، عدّها استفهامية^(٥). ومما تفرّق به عن باقي الضمائر الموصولة أنها تضاف وهي موصولة لا تضاف إلا إلى معرفة^(٦).

إنّ النظر في (أي) لا يمكن أن ينفك عن النظر في (ما) و(من)، فجميعها أدوات استفهام يستفهم بـ(ما) عن ذات غير عاقلة، وبـ(من) عن ذات عاقلة، وكذلك هي في الموصولية، و(أي) يطلب بها تعيين ذات، غير أنها لا تميز بين العاقل وغير العاقل، كما أن فيها دلالة أكثر تخصيصاً من (ما) و(من)، وذلك المعنى هو المتلبس في (أي) موصولة أو شرطية أو استفهامية، وهو دلالة الاختيار من زمرة محدّدة بما تضاف إليه (أي) كما هو واضح في الأمثلة التالية:

(١) أحبُّ ما تحب.

(٢) أحبُّ من تحب.

(٣) أحبُّ أيّ الأطعمة تحب.

(١) الكتاب، سيبويه، ج ٢، ص ٤١٠، وانظر: المفصل، الزمخشري، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٢) انظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٢، ص ٣١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ج ٢، ص ٤١١.

(٤) انظر: السابق، وانظر: مغني اللبيب، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٥) انظر: مغني اللبيب، ص ١٠٨.

(٦) انظر: السابق، ص ١١٠.

وقد بلغ مجمل المواطن التي وردت فيها (أي) في القرآن الكريم واحداً وستين موطناً، في ستة وأربعين منها تحتمل الاستفهام حسب. وقد وردت في موطن واحد منصوبة ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠) وقد وردت (أيكم) في أربعة مواطن، في موطن واحد كانت خالصة للاستفهام، ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشًا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ (النمل: ٣٨) وتحتمل في المواطن الأخرى الموصولية، وقد وردت في موطن واحد مُقْتَرَنَةً بِـ (ما)، ﴿أَيُّمَ الْأَجْلِينَ قَضَيْتُمْ فَلَا مَحْدُونَ لِمَلِيٍّ﴾ (القصص: ٢٨) وتحتمل في هذه الآية الشرط أو الموصولية، وقد وردت (أيها) مرة واحدة محتملة الموصولية، ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ (الكهف: ١٩) أمّا (أيهم) فقد وردت في ستة مواطن، وكانت في كل محتملة الموصولية.

ذكر عبد الخالق عضيمة ست آياتٍ عدّ النحاة (أي) فيها موصولة وهي^(١):

﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا، فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ (الكهف: ١٩).

﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ (طه: ٧١).

﴿يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ (الإسراء: ٥٧).

﴿لَنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (الكهف: ٧).

﴿لَنَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (هود: ٧).

﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم: ٦٩).

ويظهر أن الآيات التي ذكرها عضيمة لم تستوف مواطن (أي) جميعها. فقد بلغ مجمل الآيات التي يمكن أن تعد فيها (أي) موصولة أو محتملة الموصولية إحدى وعشرين آية، واستفهامية في ثمان وأربعين آية، بينما احتملت الشرط في آيتين، وقد عدّها النحاة شرطية لظهور العلامات المفصحة عن أسلوب الشرط، وذلك في قوله

تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء: ١١٠).

﴿أَيُّمَ الْأَجْلِينَ قَضَيْتُمْ فَلَا جَنَاحَ لِمَلِيٍّ﴾ (القصص: ٢٨).

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عضيمة، ق ١، ج ٣، ص ١٧١ - ١٧٤ .

ويلحظ أنها جاءت مقترنة بـ(ما)، وهي ظاهرة نجدها في أدوات الاستفهام (أينما، كيفما...) وعليه فإن (أي) للاستفهام وتؤدي وظيفة التعليق الشرطي حالها حال (أين) عندما تقترن بـ(ما) (أينما).

أما الأنماط الأخرى التي جاءت فيها (أي) محتملة الموصولية، فإنها لا تخلو أن تكون للاستفهام، وهي على نمطين تركيبين:

الأول: ما كانت فيه الجملة مستوفية لمفعولها (فعل + فاعل + مفعول به)، كقوله تعالى: ﴿لَنبَلِّغَهُمْ أَثْمَهُمْ أَحْسَنَ مَعْمَلًا﴾ (الكهف: ٧) وقوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ مَعْمَلًا﴾ (هود: ٧)، حيث وقعت (أي) بدلاً من المفعول به في الجملة، أو بدلاً من الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ (الإسراء: ٥٧) وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَهْلَكُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ (آل عمران: ٤٤) وهي في هذه الآيات أقرب للاستفهام.

أما النمط الثاني، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ (الكهف: ١٩) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لَنَعْلَمَ أَيُّ الْعَزِيزِينَ أَحْسَنُ لِمَا لَبِثُوا هَاهُنَا﴾ (الكهف: ١٢)، حيث احتلت (أي) واصلتها موقعاً رئيسياً في الجملة، فلا تتم دونها، فيكاد يلمح فيها معنى الموصولية، غير أنها لا تفرق عن استعمال (ماذا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَحْدِرِي نَفْسُ مَاذَا تَكْسِبُ لَهَا وَمَا تَحْدِرِي نَفْسُ بِأَيِّ أَرْضٍ تَهْوِي﴾ (لقمان: ٣٤)، أو استخدام (كيف) في قوله تعالى: ﴿لَيُؤْتِيَنَّهُ كَيْفَهُ يُؤْرِي سَوْءَ أَخِيهِ﴾ (المائدة: ٣١)، وغيرها من أدوات الاستفهام مثل (أين) كقولنا (لنعلم أين موقع الشجرة)، فإنها في كل أدوات استفهام خرجت عن مقصد الاستفهام لأسباب تركيبية، فلم يكن لها موقع الصدارة. ونجد في قواعد الإنجليزية أنهم يعدون (Which ، أي)، و(When ، متى)، و(Where ، أين) في بعض التراكيب ضمائر موصولة (Relative pronouns).

د- (ذا): ضمير إشارة للمفرد المذكر، مؤنثه (ذي)، غير أن هذا الضمير لم يرد في القرآن الكريم بهذه الصيغة، وإنما يرد مركباً مع (ما) و(من) استفهاميتين كقوله

تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ فَمَالُوا: اسْطِيرَ الْأَوَّلِينَ﴾ (النحل: ٢٤).
وقد وردت (من ذا) في القرآن الكريم خمس مرات، وفي كلِّ كانت متبوعة بموصول (الذي): (من ذا الذي)، وقد وردت في الشعر غير متبوعة بموصول، كقول الأعشى:

وغريبة تأتي الملوك حكيمةً قد قلتها ليقال من ذا قالها^(١)

أما (ماذا) فقد وردت في ستة وعشرين موطناً ولم تكن متبوعة بموصول. وقد وردت متبوعة بموصول في قول المتنبي:

إذا لم تكن نفسُ النسيبِ كأصله فماذا الذي تغني كرامَ المناصبِ^(٢)

وقد عدت (ذا) في هذه السياقات ضميراً موصولاً^(٣). ولا يبدو الأمر كذلك، وإنما هي باقية على أصلها ضمير إشارة مركباً مع أداة الاستفهام (ما) أو (من) ليشكل أداة استفهام، وليس أدل على ذلك من أنها ترد متبوعة بالضمير الموصول (الذي) كما تقدم. وقد ورد في (ذا) في مثل قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥) وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَفْرُضُ اللَّهُ فَرَضاً حَسَنًا فَيُضَاهِيهِ لَهُ﴾ (الحديد: ١١) آراء منها: القول بإلغاء (ذا) وتكون (الذي) خبر (من)، أو أن تكون (ذا) موصولاً، وتكون (الذي) توكيداً لفظياً له^(٤).

وقد أجاز الكوفيون أن تقع "ذا" وجميع ضمائر الإشارة موصولة، بعد (ما) استفهامية كانت، أو لا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٨٥) أي أنتم الذين تقتلون، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَى﴾ (طه: ١٧). هي توكيد لفظي لما ترجع إليه متقدماً عليها من ضمير سابق، تصبح معه أداة استفهام

(١) ديوان الأعشى، ص ٢٧.

(٢) ديوان المتنبي، شرح الواحدي، ص ٣٣٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب، ص ٣٩٥-٣٩٧، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق ١، ج ٣، ص ١٤٩.

(٤) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج ١، ص ٤٤٢.

واحدة. ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الظَّلُّ الْبَعِيدُ﴾ (الحج: ١٢) على أن (ذلك) في الآية بمعنى الذي^(١). ولم يجوز البصريون ذلك إلا في (ذا) شرط كونه بعد (ما) الاستفهامية^(٢). ولا يرى (الكفوي) موصوليتها في (من ذا الذي) بدليل دخول (هاء) عليها في قوله تعالى: ﴿أَمِنْ هَذَا الَّذِي﴾ (نكت: ٢١٠.٢٠) وذلك أن (هاء) التنبيه لا تدخل إلا على ضمير إشارة^(٣).

وخلاصة القول في (ذا) وغيرها من ضمائر الإشارة أنها تعمل عنصر تبئير للفت نظر المتلقي، أو نوعاً من التوكيد اللفظي لما تعود إليه من ضمير سابق أو مرجع ظاهر، وقد تشكل مع الأداة قبلها، أداة واحدة بغض النظر عن أصلها التاريخي.

(١) انظر: أمالي ابن السجري، ج ٢، ص ٤٤٢.

(٢) الكافية، ج ٢، ص ٤٢.

(٣) انظر: الكليات، الكفوي، ص ٤٦٠.

هـ- (أل) الداخلة على صيغتي اسم الفاعل والمفعول:

(أل) في عرف النحاة على أنواع عدة منها^(١):

الأول: دالة تعريف، وهي الداخلة على الأسماء العامة، فتفيدها تخصيصاً،

وتسمى (ال) التعريف العهدية، ومثالها قوله تعالى: ﴿لَهُمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ

فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ (المزمل: ١٦). أو عموماً، وهي ما

تسمى بـ(أل) التعريف الجنسية ومثالها قوله تعالى: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

الْأُنثِيِّينَ﴾ (النساء: ١١).

الثاني: أن تكون عنصراً إشارياً بمعنى (هذا)، وهي الداخلة على بعض ألفاظ

الزمان كـ(اليوم) و(الآن)، ومثالها قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ

دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣).

الثالث: (أل) الموصولة، وهي الداخلة على صيغتي اسم الفاعل والمفعول،

والداخلة على الجمل وأشباه الجمل، كما في: (أنف الناقة يجذع)، و(الترضى)،

و(على المعه) و(من القوم الرسول الله منهم)^(٢).

أما الداخلة على الجمل وأشباه الجمل فما من شك في أنها موصولة. ويبدو أن

هناك صلة بين هذه الأداة وبين الموصول العامي (ألي)، وسيتضح ذلك في الفصل

الثاني من هذه الدراسة.

أما الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ففيها خلاف. "فعند الأخفش حرف

تعريف وليست موصولة، ...، ومذهب الجمهور على أنها معرفة موصولة، فقال

المازني موصول حرفي، وقال ابن السراج والفارسي والأكثر موصول اسمي"^(٣).

ومن النحاة من منع أن تكون (ال) موصولة، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى:

﴿وَأَنَا عَلَىٰ خَلْقِهِم مِّنَ الشَّاهِدِينَ﴾ (الأنبياء: ٥٦)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا نُوا فِيهِ مِنْ

(١) انظر: مغني اللبيب، ص ٧١-٧٨.

(٢) انظر: السابق، ص ٧٢.

(٣) الارتشاف، ج ١، ص ٥٣١، وانظر: الكافية، ج ٢، ص ٣٧.

الزاهدين^(١) (يوسف: ٢٠)، إذ تقدمت في هاتين الآيتين شبه الجملة (على ذلك) و(فيه) على اسم الفاعل، والموصول لا يتقدم شيء من صلته عليه^(٢).

ويرى عبد الرحمن أيوب أن النحاة قد رأوا أن (ال) تدخل على الجمل وأشباه الجمل؛ ولهذا عدوها موصولة، ثم يقرر بأن الموصول نوع جديد من الدوال النحوية إذ استعملت اللغة أولا (ال)، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال، ثم أوجدت اللغة وسيلة تدخل على الأفعال، وهي (ذا) و(ذو)، فلما صار الأمر كذلك اختصت (ال) بالدخول على الأسماء، و(ذو) على الأفعال، ثم تطور الموصول عن طريق الدمج بين دالة التعريف و(ذو) لينتج (الذي).

من المرجح أن (ال) الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ليست ضميرا موصولا، إنما هي دالة التعريف التي تدخل على الأسماء العامة ك(الكتاب، الشمس، القمر)، وتدخل على الصفات كنوع من المطابقة مع الموصوف. غير أن دلالة الموصول والتعريف تتقاربان، ولهذا قد يلتبس الأمر أحيانا، فإذا ما لجئ إلى التأويل والإحلال في مثل: (الحافظو عورة العشيعة) = (الذين يحفظون)، بدت (ال) معادلة للضمير الموصول (الذين). ومن هنا قال ابن يعيش: "الألف واللام اسم في صورة الحرف، واسم الفاعل فعل في صورة الاسم"^(٣). أما (ال) الداخلة على غير اسمي الفاعل والمفعول كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَعَهَا﴾ (الشمس: ١)، فإنها لا تؤول بالضمير الموصول، غير أن ذلك ليس دليلا على موصوليتهما في (الزاهدين) و(الحافظين)، وعدم موصوليتهما في (الشمس)، وإنما ذلك لكون (شمس) اسم غير مشتق لا يؤول بفعل.

لم ترد (ال) موصولة في القرآن الكريم، أي داخلة على جملة أو شبه جملة.

(١) انظر: كتاب اللامات، الزجاجي، ص ٤١، والكامل، المبرد، ج ١، ص ٣٥.

(٢) شرح الفصل، ابن يعيش، ج ٣، ص ١٤٣.

جدول يمثل الضمائر الموصولة وتواترها في القرآن الكريم

الضمير الموصول	الاستعمال	التواتر	الشاهد
الذي	مفرد مذكر عاقل = = غير عاقل	٣٠٤	﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا﴾ (الإسراء: ١١١) ﴿وبلغنا أجلنا الذي أجلت لنا﴾ (الأنعام: ١٢٨)
الذان	مثنى مذكر	٢	﴿والذان يأتينيها منكم فنادوهما﴾ (النساء: ١٦) ﴿ربنا أرنا الذين أضلانا﴾ (فصلت: ٢٩)
الذين	جمع مذكر	١٠٧٣	صراط الذين أنعمت عليهم﴾ (الفاتحة: ٧)
الذي	جمع مذكر	٣	﴿مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فلما أضاءت ما حولهم ذهب الله بنورهم﴾ (البقرة: ١٧) ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ (التوبة: ٦٩) ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾ (الزمر: ٣٣)
التي	مفرد مؤنث جمع غير عاقل	٦٨	﴿ومريم ابنت عمران التي أحصنت فرجها﴾ (التحریم: ١٢) ﴿والأغل التي كانت عليهم﴾ (الأعراف: ١٥٨)
اللتان	مثنى مؤنث	صفر	-----
اللاتي	جمع مؤنث	١٠	﴿وأمهنتكم التي أرضعنكم﴾ (النساء: ٢٣)
اللاتي	جمع مؤنث	٤	﴿والتي ينسن من المحيض﴾ (الطلاق: ٤)

جدول رقم (١)

الفصل الثاني

الضمائر الموصولة

أصولها وتطورها

مقدمة:

أحاول في هذا الفصل تحديد العناصر الصوتية الأصيلة في الضمائر الموصولة، وما ضُمّ لها من عناصر صوتية وصرفية أخرى، وتحديد مسار تطورها في العربية، إلى أن وصلت إلى الصورة التي هي عليها في العربية الفصيحة. وذلك عن طريق النظر في بنية اللفظ ذاتها وما تشي به من عناصر صوتية أو صرفية، والنظر في أخوات العربية من اللغات السامية، وكذلك النظر في لهجات العربية في مراحلها المختلفة. فهذا المبحث يندرج تحت باب التطور اللغوي التاريخي.

مدخل عام:

يرى فندريس أن الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات عامة، ومنها الضمائر- شخصية وإشارية وموصولة- ليست سوى بقايا كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت في اللغات مجرد موضحات، أي مجرد رموز^(١).

ويرى هنري فليش أن هذه الضمائر ربما تأتي من اللغة الانفعالية، ويبدو الأمر أكثر وضوحا بالنسبة للضمائر الإشارية ذات الصلة الوثيقة بالضمائر الموصولة كما سيتضح. ويرى أن الضمائر الإشارية تنتسب لأساس لغوي قديم يعسر تحديده، وغالبا ما تكون مركبة من عناصر عدة. حيث إنها غالبا ما تكون مكونة من مقطع واحد أو صوت واحد، ثم يتم ترميمها بإضافة عناصر صوتية أخرى، أو تركيبها مع عناصر إشارية أخرى^(٢).

تحدث التغييرات الصوتية والصرفية عادة إما للمحافظة على عنصر دلالي معين بالترميم، أو بالتركيب مع عناصر أخرى، وهذا ما يحدث كثيرا مع ضمائر الإشارة.

(١) انظر: اللغة، فندريس، ص ٢١٦.

(٢) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش، ص ١٦١-١٦٢.

والموصول، أو بإقصاء العناصر الصوتية الشاذة أو تغييرها في مرحلة ما من مراحل تطور اللغة، بغية التسهيل أو الاتساق والاطراد، أو الحاجة إلى التعبير بإضافة واستحداث عناصر صرفية جديدة، وذلك أن التصورات الذهنية والمعاني غير محدودة، والناطق يحاول جادا اختيار دوال لغوية تفي بحاجته للتعبير، ووسيلته في ذلك اللغة. غير أن بعض التغييرات الصوتية والصرفية تبدو أحيانا اعتباطية يعسر تفسيرها، إذ تتدخل اعتبارات اجتماعية وبيئية في حدوثها.

وبالنسبة للضمائر الموصولة يرى العلماء أنها قد تطورت عن عناصر إشارية نتجت عن حركات الإرادة والانفعال في مراحل تكون اللغة الأولى؛ ولهذا نجدها تتقارب في معظم اللغات.

ومن أهم العناصر الإشارية التي نجدها في اللغة العربية: (ها ، *hā*) التي نجدها في ضمائر الإشارة وضمائر الغائب، و(ذ ، *da*) في الإشارة والموصول، و(ال ، *'al*) في التعريف والموصول، و(أل ، *'ul*) في ضمائر الإشارة وغيرها، وهناك عدد كبير من المكملات الإشارية يتم بها ترميم الضمائر عامة، منها: النون، والتاء، والميم، واللام^(١). يبدو واضحا أن ضمائر الإشارة والضمائر الموصولة ودوال التعريف ذات دلالات متقاربة؛ ولهذا نجدها تشترك في عناصر إشارية واحدة، وكثيرا ما نجدها تدور حول عنصر إشاري واحد^(٢). وهو أمر واضح ليس في اللغات السامية حسب، بل في غير لغة من اللغات الهندو جرمانية، كما في الإنجليزية والفرنسية والألمانية. ففي الإنجليزية ثمة ربط واضح بين أداة التعريف (*the*) والإشارة (*that*) والموصول (*that*).
العلاقة بين التعريف والإشارة:

(١) انظر: السابق، ص ١٦٦، ١٦٩-١٧١.

(٢) انظر: الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، ص ١٢٦.

تبدو العلاقة واضحةً بين التعريف والإشارة. ويرى فندريس أن أدوات التعريف في اللغات التي تحتوي أداة للتعريف، ليست إلا ضمائر إشارة قديمة ضعف معناها^(١)، "فالتعريف ابن الإشارة ؛ لأن أبسط طريقة لتعريف أمر ما، هي الإشارة إليه، ومن ذلك (اليوم) التي تعني (هذا اليوم)"^(٢).

العلاقة بين الموصول والإشارة:

أما العلاقة بين الموصول والإشارة فهي من حيث الشكل جدٌ واضحة؛ وذلك اشتراكها في العناصر الصوتية ذاتها. وقد أشار النحاة إلى بعض ضمائر الإشارة التي استعملت موصولة، من ذلك (هذا) في قول الشاعر:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ^(٣)

وكذلك (تلك) في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَى﴾ (طه: ١٧)، على أن (تلك) في الآية الكريمة بمعنى الذي، ومنها (أولاء) في قوله تعالى: ﴿قَالَ هُمْ أَوْلَاءُ لِمَا أَتْرَفِي﴾ (طه: ٨٤)، حيث (أولاء) بمعنى (الذين). وفي وقوع ضمائر الإشارة - جميعها أو بعضها - موصولة خلاف ذكره الأنباري^(٤). وإجازة استعمالها جميعها موصولة مذهب الكوفيين ووافقهم سيبويه في (ذا) إذا ضُمَّت إليها (ما)^(٥).

العلاقة بين الموصول والتعريف:

(١) انظر: اللغة، فندريس، ص ٢١٦.

(٢) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان، ص ١٢٣.

(٣) البيت من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج ٢، ص ٧١٧. ليزيد بن مفرغ الحميري.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج ٢، ص ٧١٧.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري، ج ٢، ص ٤٤٣.

وعن العلاقة بين الموصول والتعريف، ذكر النحاة أن الموصول يقوم بوظيفة التعريف في الجملة الواقعة نعتاً لمعرفة، كما تقدّم في التمهيد^(١). غير أنني أرى أن دالة التعريف (ال) الداخلة على الصفة لا تقوم بوظيفة التعريف، وإنما هي مطابقة مع الموصوف وحسب، ففي قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة: ٦) لا تقوم دالة التعريف (ال) الداخلة على (مستقيم) بوظيفة التعريف، وإنما لمطابقة الموصوف (الصراط).

غير أن العلاقة بين الموصول والتعريف تنأتى من منطلق آخر، لمحاه النحاة عندما تحدثوا عن (ال) موصولة لا معرفة، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، أو الداخلة على الفعل في مثل^(٢): (أنفُ الناقةِ اليجدغُ) أو الداخلة على الجار والمجرور في مثل: (من لا يزالُ شاكراً على المعه). ونجد في العبرية ما يشير إلى استعمال دالة التعريف (ה) موصولةً كما في المثال التالي: (כל הדיקדוקי שמואל) (أخبار الأيام الأول: ٢٦: ٢٨) بمعنى (كلّ ما قدسَ صموئيل). حيث دخلت (ה)، وهي دالة التعريف في العبرية على الفعل (דיקדוקי ، قدسَ) لتؤدي وظيفة الموصول.

ويقوم الموصول بوظيفة التعريف العهدي في اللغات التي لا تحتوي دالة محددة للتعريف، كما في الروسية ومجموعة اللغات السلافية. ففي اللغة التشيكية يقولون (Veděl jsi prodavača?) (رأيتَ بائعاً؟) فإذا أراد أن يسأل عن بائع محدد يعرفه المتلقي

(١) (انظر: ص ٨ من هذه الدراسة)

(٢) انظر: هذين المثالين ومزيداً من الأمثلة: آل* الزائدة في أبنية الأسماء العربية بين النظرية والاستعمال، عبد الحميد الأقطش، ص ١٤٨.

قال: (Veděl jsi toho prodavača?) (رأيتَ هذا/ذلك بائع؟)، فإذا سأل المتلقي: أيُّ بائع؟
أجاب: (prodavača ktereho jsme potkali) أي : (بائع الذي التقينا).

فالموصول يحيل على معروفٍ عهدا لدى المتلقي بمضمون صلته، وكذا (ال) التعريف العهدي في العربية.

مما تقدم يبدو أنَّ الموصول لا يخرج عن العناصر الإشارية أو المعرفة المشتركة بين الإشارة والتعريف والموصولية. وفيما يلي دراسة تأصيلية للضمائر الموصولة في اللغة العربية.

أولاً: الموصولات الخاصة

١- (الذي) وما يبنى عليه: (الَّذانِ وَالَّذِينَ)

-آراء النحاة العرب:

أشار الخليل بن أحمد إلى أنَّ (الَّذِي) تعريفٌ لاسم الإشارة (ذا) وأنه ليس في ضمائر الإشارة عنصر أصيل غير (الذال)، وأنَّ الألف في (ذا) زائدة، فلما دخلت (ال) على (ذا) قُصِّرَت الألف في (ذا) وقوِّيت اللام بلام أخرى^(١). ويمكن تلخيص التحولات التي أشار إليها الخليل على النحو الآتي:

ذ + ا ← ذا (ضمير إشارة) $d + \bar{a} \longrightarrow d\bar{a}$

ال + ذا ← *الذا ← بتقصير الألف ← *الذَّ ← بإضافة لام للتقوية ← *الَّذ ← الذي

$'al + d\bar{a} \rightarrow *'ald\bar{a}$

$*'ald\bar{a} + l \rightarrow *'alld\bar{a} \Rightarrow 'allad\bar{i}$

(١) انظر: العين، الخليل بن أحمد، باب الليف من (ذا).

غير أن الخليل كما هو واضح لم يشر إلى التغيرات الصوتية الأخرى التي حدثت حتى أصبح الموصول على صورة (الذي).

ولم يثل رأي الخليل ذهب الكوفيون، فأصل (الذي) و(ذا) في الإشارة عندهم هو (الذال) وحدها، أما (الياء) في (الذي) و(الألف) في (ذا) فتكثيراً لهما، كراهية أن يبقى الضمير على حرف واحد، ثم أدخلت (ال) التعريف، ثم زيدت (لام) أخرى ليسلم سكون لام التعريف^(١). وذلك على النحو التالي:

$$\begin{array}{ll} \underline{d} + \bar{i} \rightarrow \underline{d\bar{i}} & \text{ذ} + \text{ي} \leftarrow \text{ذي} \\ 'al + \underline{d\bar{i}} \rightarrow *'ald\bar{i} & \text{ال} + \text{ذي} \leftarrow * \text{الذي} \\ *'ald\bar{i} + la \Rightarrow 'allad\bar{i} & * \text{الذي} + \text{ل} \leftarrow \text{الذي} \end{array}$$

ويرى الفراء أن أصل (الذي) (ذا) وهو ضمير إشارة، دخلت عليه (ال) التعريف ثم حوّلت (الألف) إلى (ياء)؛ ليفرق في الإشارة بين الحاضر والغائب^(٢). أما البصريون فقد ذهبوا مذهب سيبويه في أن أصل (الذي) (لذي)، حروفها كلها أصلية^(٣)، دخلت عليها (ال) التعريف:

$$'al + \underline{ladi} \Rightarrow 'alladi \quad \text{ال} + \text{لذي} \leftarrow \text{الذي}$$

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج ٢، ص ٦٧٠.

(٢) انظر: كتاب اللامات، الزجاجي، ص ٢٨.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج ٢، ص ٦٧٠.

ولممثل ذلك ذهب ابن السراج، فأصل (الَّذِي) عنده هو (لِذِي) فهذا هو الموجود وليسَ لنا أن ندفع الموجود إلا بالدليل الواضح والحجة البينة^(١).

وثمة في هذا المجال رأي حسن للسهيلي، فهو يرى أن العنصر الأصيل في المبهمات (ضمائر الإشارة والموصول) هو (الذال) وحدها، وقد اختيرت من بين باقي الأصوات لأنها من طرف اللسان، والمبهم مشار إليه بالجوارح، أي باليد أو اللحظ أو اللسان، والعمدة في الإشارة في هذا الموطن على اللسان، وبما أنه ليس في الأصوات ما فيه سمة (الذال) غير (الناء) إلا أنها صوتٌ مهموس، فلا يبقى إلا (الذال) لتؤدي هذه الوظيفة^(٢). ويرى أن أصل (الَّذِي) هو (ذو) التي استعملت لوصف النكرات بالأجناس كقولنا: هذا رجلٌ ذو مال. ثم استعملت (ذو) لوصف المعارف بالجمل، كما هي الحال في لهجة طيئ: (وبثري ذو حفرتُ وذو طويتُ)، ثم إن العرب لما رأته يصف معرفة أضافت إليه (ال) للمطابقة بين الصفة والموصوف، فلما انفصل (ذو) عن الإضافة قلبت (الواو) (ياءً)، لأنه ليس في كلامهم (واوٌ) متطرفة مضمومٌ ما قبلها. وحيث إن (الذال) صوتٌ شمسي فإن (لام) التعريف لا تلفظ معه، وحفاظاً على بقائها شددت^(٣):

$$\underline{d} + \bar{u} \Rightarrow \underline{d\bar{u}} \quad \text{ذ + و} = \text{ذو}$$

$$\text{ال + ذو} \leftarrow * \text{اذو} \leftarrow * \text{اذِّي} \leftarrow \text{بتشديد لام التعريف} = \text{الَّذِي}$$

$$'al + \underline{d\bar{u}} \rightarrow *'ad\bar{d\bar{u}} \rightarrow *'ad\bar{d\bar{i}} \Rightarrow 'allad\bar{i}$$

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٦٣.

(٢) انظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي، ص ٢٢٧.

(٣) انظر: السابق، ص ١٧٧-١٧٩.

-آراء المستشرقين:

ظهرت في العصر الحديث آراء عدة على أيدي المستشرقين ومن تابعهم من العرب المحدثين، وقد أيد فريق منهم وجهة نظر النحاة العرب القدماء، وعلى رأسهم بروكلمان، حيث أشار إلى أن ضمائر الإشارة والموصول في اللغات السامية تدور حول عنصر إشاري واحد هو (الذال)، أما (الذي) فقد نتج عن دمج (ال) التعريف مع هذا العنصر، وإضافة (اللام) المؤكدة^(١).

وقد تابعه في ذلك وليم رايت، الذي أشار إلى أن (ال) المستعملة في (الذي) تستعمل موصولة كما في (من القوم الرسول الله منهم)، وقد أضيفت إلى (ذو) التي تستعمل ضميراً موصولاً في الطائفة، ثم أضيف عنصر إشاري آخر هو (اللام) التي تظهر في (ذلك)^(٢):

$'al + dū + la \rightarrow *'alladū \Rightarrow 'alladī$

ولا يختلف رأي برجستراسر عن رأي بروكلمان ورايت، إلا بقوله إن (الذي) نتج عن دمج دالة التعريف مع ضمير الإشارة (ذي)، وهو ضمير الإشارة للمفرد المذكر وإضافة (لام) للتأكيد، وهو يعادل في العبرية (*hallāze*) المستعمل ضمير إشارة بمعنى (هذا)^(٣).

(١) انظر: فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٩١.

(٢) انظر: Comparative Grammar of the Semitic languages, William Wright, p:117.

(٣) انظر: التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص ٨٦.

ولممثل ذلك ذهب هنري فليش، حيث تتحلل (الذي) عنده إلى (ال) و(ل) و(ذي)، وأصلها الإشاري هو (الذال) في أغلب اللغات السامية، أما (الذي) فهو من خلق العربية^(١). وقد قال بذلك مسكاتي^(٢).

ويمثل برافمان ورابين رأي فريق آخر من المستشرقين. فقد أصل برافمان (الذي) معتمدا على الموصول العامي (هَلِّي ، hallī) الذي يستعمل في أغلب اللهجات العربية المعاصرة، وعلى ضمير الإشارة العبري (hallāzeh) الذي يستعمل موصولا أحيانا. ويرى أن (الذي) نتج عن طريق دمج ثلاثة عناصر إشارية هي: (هذا) ضمير الإشارة المستعمل للمفرد المذكر، و(ذي) وهي العنصر الموصولي الأصل المستعمل في السريانية ولهجات الآرامية الأخرى، والذي يختزل أحيانا إلى (الذال) وحدها، وأداة التعريف (ال) كنوع من المطابقة مع المرجع الموصوف، الأمر الذي تمليه قواعد العربية، حيث المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتذكير كما في: (الرجل الحسن). ثم اختزلت (ذا) من ضمير الإشارة (هذا) وحذفت، ثم أبدلت (الهاء) (لاما) كنوع من المماثلة مع الـ (لام) في (ال) التعريف، كما يحدث كثيرا في اللغات السامية، وخاصة في العبرية والآرامية، فتتحول (الهاء) لتطابق الصوت الذي قبلها فيشدد^(٣). تماما كما يحدث مع (ل) في أداة التعريف العربية مع الحروف الشمسية. ويمكن تلخيص رأي برافمان بالمعادلات التالية:

(١) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش، ص ١٧٢.

(٢) انظر: An Intruduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Moscati, p: 114.

(٣) انظر: Studies in Semitic Philology, Bravmman, p: 188.

$h\bar{a}d\bar{a} + d\bar{i} \rightarrow *h\bar{a}d\bar{a}d\bar{i}$

$*h\bar{a}d\bar{a}d\bar{i} + al \rightarrow *'alh\bar{a}d\bar{a}d\bar{i}$

$*'alh\bar{a}d\bar{a}d\bar{i} \rightarrow$ بالاختزال $\rightarrow *'alh\bar{a}d\bar{i}$

وذلك بتحول (h) إلى (l) / $*'alh\bar{a}d\bar{i} \rightarrow *'all\bar{a}d\bar{i}$

بتقصير الحركة / $*'all\bar{a}d\bar{i} \Rightarrow 'allad\bar{i}$

أما رابين فيؤصل (الذي) بطريق آخر، وهو يخالف المستشرقين جميعهم، في أن أصل (الذي) نتج عن دمج ثلاثة عناصر إشارية، ولا يرى أن (ال) في (الذي) هي ذاتها دالة التعريف أقحمت (لام) بينها وبين (ذي)^(١).

يرى رابين أن (الذي) نتج عن دمج عنصرين إشاريين، كما حدث في (hallāzeh) العبرية بمعنى (هذا)، و (illāzih) الأمهرية بمعنى (هؤلاء). وكما حدث في (hādōla) في اللهجات العربية الدارجة وهو ضمير الإشارة الخاص بالجمع مذكرا أو مؤنثا.

فمن المحتمل -كما يرى رابين- أن العربية قد استعملت (ullā'i) ضميرا موصولا محايدا، ثم تحولت إلى (ullai) أو (ullā) في بعض اللهجات، وعند وقوع هذا اللفظ بعد لفظ محرك الحرف الأخير فيه (في الوصل) تصبح (llai) أو (llā) ثم قصرت الحركة الأخيرة، فأصبح اللفظ في شعور المتكلمين على حرف واحد؛ ولذا تم ترميمه بإضافة ضمير الإشارة (ذا) بعد أن صار (ذي) فأصبح (lladī) ومع همزة الوصل، لأن الحرف الأول ساكن، تنطق (الذي)^(٢):

$'ulla' \rightarrow 1)'ullai$

$2)'ullā \rightarrow 'ulla \rightarrow lla$

$lla + d\bar{i} \rightarrow llad\bar{i} \Rightarrow 'allad\bar{i}$

(١) انظر: اللهجات العربية الغربية القديمة، رابين، ص ٢٨٠.

(٢) انظر: السابق، ص ٢٨٠-٢٨١.

إن النظر في الجدول رقم (٣) الذي يمثل توزيع بعض الضمائر الموصولة في بعض اللغات السامية، وفي الجدول رقم (٤) الذي يمثل توزيع بعض الضمائر الموصولة في بعض اللهجات العربية القديمة، يعطينا تصورًا للضمير الموصول وتطوره في اللغة العربية.

الضمير الموصول في بعض اللغات السامية^(١)

اللغة	مذكر	مؤنث	جمع
العربية الفصحى	'alladī	'allatī	'alladīna
الأرامية	dī zī	dā	
السريانية	d de / di	di	di
العبرية	zū 'ašer	zē / zot 'ašer	'ēl / 'ēllē 'ašer
لغات الحبشة	dī zā / zī / zi'a ya	'enta	'ella
العربية الجنوبية	d / dū / dm d	dt / dtm dt	'lw / 'l / 'lī d
الصفوية والثمودية واللحيانية	dū	dā	
النبطية	dī	dī	dī

جدول رقم (٤)

(١) انظر حول هذا الجدول: فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٩١. واللهجات العربية الغربية القديمة، رابين، مواطن متفرقة. والتطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص ١٨١-١٨٢.

وانظر: An Introduction to the Comparative of the Semitic Languages, Moscati, p: 114.

وانظر: Comparative Grammar of the Semitic Languages, O'leary, p: 172.

الضمير الموصول في بعض اللهجات العربية القديمة^(*)

مذكر	مؤنث	جمع	
<i>dī</i> 'alladī	<i>dī</i> 'alladī	<i>dī</i> 'alladī	اليمن
<i>dū</i>	<i>dū</i>	<i>dū</i>	عُمان
<i>dū</i> 'alladīna 'allā'ī 'allā'ūn	<i>dū</i> 'allatī	<i>dū</i> 'alladī	الحجاز
'alladī / 'allad	'allatī / 'allat	'alladūn 'allā'idūn	هذيل
<i>dū</i>	<i>dū</i> <i>dāt</i>	<i>dū</i> <i>dawū</i>	طَبِئ

جدول رقم (٥)

(*) أما في اللهجات العربية الدارجة، فالموصول الشائع هو (اللي) مع اختلاف في حركة همزة الوصل بين الفتح والكسر، وقد تختصر عند الوصل إلى اللام المشددة (ل)، وقد تتحول الهمزة إلى الهاء (هلي)، أو الياء (يلي) وهي الصيغة التي تظهر في لبنان. أما الصيغة الأكثر لفتاً للانتباه فهي صيغة (اللذ) التي تظهر في لهجة دبي وقد ذكرها جونستون (دراسات في لهجات شرقي الجزيرة، ص ٢٦٢).

(١) انظر حول هذا الجدول: اللهجات العربية الغربية القديمة، رايبين، مواطن متفرقة.

من استعراض الجدول رقم (٤)، الذي يمثل الضمير الموصول في بعض اللغات السامية الغربية الشمالية، والغربية الجنوبية؛ يتضح أنها تشترك في عنصر إشاري واحد هو (الذال) في العربية الشمالية والجنوبية، أو (الذال) في الآرامية ولهجاتها، أو (الزاي) في العبرية وبعض لغات الحبشة كالأمهرية. ويبدو أن اللغة السامية الأم كانت تستعمل صوتاً واحداً عنصراً إشارياً، وبما أن الصوت الذي تسمح قوانين الإبدال الصوتي في اللغات السامية بأن يتحول إلى (الزاي) أو (الذال) هو (الذال) وليس العكس، فمن المرجح أن العنصر الأصيل في الضمائر الموصولة هو (الذال).

أما الحركة التي تلي هذا العنصر فإنها تختلف من لغة سامية إلى أخرى وكذلك الحال في اللهجات العربية. فهي في الآرامية ولهجاتها والنبطية، وفي لغات الحبشة كالأثيوبية والأمهرية بالكسرة، خالصة أو ممالّة، قصيرة أو طويلة، وكذا هي الحال في اللهجات العربية القديمة عند هذيل وفي اليمن والحجاز، وكما تظهر في (الذي). غير أنها في العبرية والصفوية والنموذية وفي وسط الجزيرة العربية وغربها تظهر ضمة طويلة ($\bar{du}$). أما في المؤنث فتظهر الحركة فتحة طويلة، أو كسرة طويلة خالصة أو ممالّة.

ويرى رابين أن (ذو) و(ذي) كانتا تتقاسمان الجزيرة العربية، حيث تشيع (ذو) في غرب الجزيرة العربية وجنوبها ووسطها، وترتبط بذلك مع الفرع الغربي الشمالي من اللغات السامية، حيث العبرية والكنعانية. بينما تشيع (ذي) في الشمال والشرق وترتبط بذلك بالآرامية والنبطية^(١).

(١) انظر: اللهجات العربية الغربية القديمة، رابين، ص ٣٥٩.

أما وجود (*dū*) في الصفوية والثمودية والحيانية فلعله يشير إلى علاقة هذه الشعوب بجنوب الجزيرة العربية وغربها، يشهد بذلك الخط الذي تظهر به كتاباتهم، إذ يبدو أنه أقرب ما يكون إلى خط المسند.

يبدو من الواضح أن الضميرين الموصولين: (ذي)، و(ذو)، كانا يختلطان كثيرا بضمير الإشارة (ذا) ومؤنثه (ذي). فيختص (ذي) بالإشارة، ويتفرغ (ذو) للموصولية. ومن المرجح أن (ذي) كانت تستعمل في مراحل أقدم لتؤدي وظيفة الموصول والإشارة، ثم نجد أن التطور يسير باتجاهات مختلفة في اللهجات واللغات السامية، فيميل بعضها إلى الضم وتميل الأخرى إلى الكسر. غير أن وجود (ذي) في مناطق لهجية مختلفة وكذا في لغات سامية، ووجودها في الصيغة المتطورة (الذي) يرجح - نظريا - أن أصل ضمير الإشارة والضمير الموصول هو (ذي). أما الضم في (ذو) فربما مرّ بمرحلة الإمالة للكسرة الخالصة^(١).

هكذا يبدو الموصول في أغلب اللغات السامية الغربية، بفرعيها الشمالي الذي يضم الآرامية ولهجاتها والكنعانية ولغاتها، والجنوبي الذي يضم العربية الشمالية والعربية الجنوبية ولغات الحبشة.

أما (الذي) فهو تطور خاص بالعربية نجد له نظيرا شكليا في (*hallāzēh*) العبرية، وفي (*'illāzī*) الأمهرية.

فهل كان (الذي) نتيجة دمج عنصر التعريف (ال) مع العنصر الإشاري (ذي) كما ذهب لذلك كثير من النحاة العرب والمستشرقين؟

(١) انظر: السابق، ص ١٣٩.

يذهب الباحث إلى ما ذهب إليه راببن من أن (ال) في (الذي) ليست هي أداة التعريف التي تدخل على الأسماء العامة والصفات كما في (الرجل الحسن)^(١). وذلك أننا نجد أن (ال) لها صفة إشارية في ضمائر الإشارة التي خصصت للجمع كما في (هؤلاء) و(أولاء)، وكذلك في (أولو) جمع (ذو)، وترد في ثلاثة وأربعين موطنا في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا نَعْمَ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ (النمل: ٣٣). كما أن لها صفة موصولية في (الائي) و(الائي) التي تستعمل لجمع الإناث، غير أن هذه الصيغ التي تتعدد في العربية (انظر الجدول رقم (٢)) تستعمل أحيانا للمفرد وأحيانا لجمع المذكر، كما مر في الفصل السابق^(٢)، ويبدو أن هذه الصيغ جميعها -سواء في ضمائر الإشارة أو الموصول- تدور حول عنصر واحد هو (أل) كما تظهر الصفة الموصولية لهذا العنصر في بعض الشواهد التي ذكرها النحاة، حيث دخلت (ال) على فعل، كما في قول الشاعر:

ما أنتَ بالحكمِ الترضى حكومتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ^(٣)

أو على شبه جملة كما في الشاهد:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ^(٤)

أو على جملة اسمية، كما في الشاهد:

(١) انظر: السابق، ص ٢٨٠.

(٢) انظر ص ٤٤٣ من هذه الدراسة.

(٣) من شواهد ابن عقيل، ج ١، ص ١٣٧. وهو للفرزدق.

(٤) من شواهد مغني اللبيب، ص ٧٢. مجهول القائل.

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ^(١)

وقد عدها كثير من النحاة - في هذه الشواهد - بقية الموصول (الذي). ولا يبدو الأمر كذلك؛ وذلك أنه إذا كان العنصر الأصيل في الموصول هو (ذي)، فكيف يحذف ويستغنى عنه بعنصر التعريف (ال)؟ والراجع أن (ال) في الضمائر الموصولة هي عنصر موصولي، يعود إلى عنصر إشاري مشترك بين ضمائر الإشارة والضمائر الموصولة، ولا يبعد أن دالة التعريف (ال) تعود إلى العنصر الإشاري ذاته، وذلك أن أبسط طريقة لتعريف أمر ما، هي الإشارة إليه.

وقد تعرض هذا العنصر الإشاري (أل) لإضافة مكملات إشارية أخرى، إلى أن وصل إلى صورة (الاء) التي تسهل إلى (الاي). كما يظهر هذا العنصر واضحا في (أولو) جمع (ذو).

ويرى راين أن (الاي) تعرضت للتحويل والقصر إلى أن وصلت إلى صورة الحرف الواحد (ل) ثم أضيف إليها (ذي)^(٢).

وتشير لهجة هذيل إلى مرحلة انتقالية حيث نجد فيها (اللاؤون)، الأمر الذي يوضح أن (اللاء) استعملت للمفرد. كما تظهر (اللائون) في لهجة هذيل، بإضافة عنصر إشاري/موصولي آخر هو (الذال). والذي حدث في الموصول (الذي) يبدو أنه شبيه بما حدث في (اللائون).

ويمكن تلخيص هذه التحولات على النحو التالي:

(١) من شواهد مغني اللبيب، ص ٧٢. مجهول القائل.

(٢) انظر: اللهجات العربية الغربية القديمة، راين، ص ٢٨١.

المرحلة الأولى:

اللاء + ذي ← اللانذي $\text{'allā' i + dī} \rightarrow \text{'allā' idī}$

حيث دُمج غير عنصر إشاري/موصولي، كما يحدث كثيرا في اللهجات السامية كما في (hallazēh) العبرية، و(هذول = هذا + أولاء) في اللهجات العامية في بلاد الشام، ونرى مثل هذا الاجتماع في (مَن ذا الَّذِي) في القرآن الكريم، وفي النبطية (كَل + مَن + ذِي + ي زبن) = (كَل مَن الَّذِي يبيع)^(١)، حيث ترد (مَن + الَّذِي).

المرحلة الثانية:

اللانذي ← اللآيذي $\text{'allā' idī} \rightarrow \text{'allāyidī}$

وذلك بتسهيل الهمز في (اللاي) التي تظهر اسما موصولا للجمع في بعض اللهجات الحجازية، وفي قراءة ورش ﴿وَالْأَيُّ لَمْ يَحِضْنَ﴾ (الطلاق: ٤).

المرحلة الثالثة:

اللايذي ← اللاذي ← اللَّذِي (الَّذِي) $\text{'allāyidī} \rightarrow \text{'allā dī} \rightarrow \text{'alladī}$

حيث تحولت (āy) إلى (ā)، حركة مد طويلة ثم قُصُرَتْ لمجاورتها اللام المشددة^(٢). وبذلك نحصل على (الَّذِي) الضمير الموصول الشائع في العربية الفصحى، الَّذِي ظهر في اليمن والحجاز وعند هذيل، فأقصى الموصول الشائع آنذاك (ذو) الَّذِي يظهر في لهجة طيئ.

(١) انظر: بناء الجملة الأساسية في النقوش النبطية، منتصر الحمد، ص ٥٣.

(٢) انظر: اللهجات العربية الغربية القديمة، رابين، ص ٢٨١.

٢- (الذَّان):

تعدُّ صيغة التثنية صيغة خاصة بالعربية، "فالعرب كانوا يستحبون التثنية أكثر من سائر الساميين، ويستعملونها أكثر منهم"^(١).

وقياس التثنية أن تزداد (انِ ، āni) في حالة الرفع، (يَنِ ، ayni) في حالتي الجر والنصب، غير أن تطبيق هذه القاعدة على (الذي) يوقع في إشكال حذف (الياء) (حركة الكسرة الطويلة من آخر الضمير)، وقد عدَّ الكوفيون حذفها حجة لهم على أنها زائدة وأن الأصل في الموصول هو (الذال) وحدها^(٢).

أما البصريون، فإنهم يرون أن تثنية (الذي) ليست على حدِّ التثنية الحقيقية في الأسماء، وإنما هي صيغة مرتجلة للتثنية^(٣).

ونحنُ في تثنية (الذي) أمام الاحتمالات التالية:

الأول: (الذَّيان) $'alladī'ān \rightarrow 'alladīān \rightarrow 'alladī + ān$

غير أن التقاء الحركتين الطويلتين: (ī) ، و (ā) غير مقبول في العربية، فتضطر إلى إقفال الحركة الطويلة الأولى بالهمز، ومن ثمَّ فإن التثنية ستظهر على نحو (ān 'alladī')، وهي مشابهة للصيغة التي ظهرت للجمع عند هذيل (ūn 'alladī')، أما صيغة التثنية على هذه الصورة فلا وجود لها في اللهجات.

الثاني: (الذَّيان) $'alladyān \rightarrow 'alladī + ān$

أي بتحويل حركة الكسرة الطويلة (ī) إلى شبه حركة (y)، ولا تظهر هذه الصيغة (ān 'alladyān) في اللهجات العربية، وليس لها ما يعضدها. كما أنها ليست على حدِّ تثنية

(١) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص ٧٨.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج ٢، ص ٦٧٠.

(٣) انظر: السابق، ج ٢، ص ٦٧٤.

المنقوص. وهي مشكلة لصيغة الإفراد في الوصف المنتهي بألف ونون زائدتين، كما في (شَجِيان)، فهي ليست على قياس (قاضي ← قاضيان).

الثالث: (الَّذِيان)

'alladī + ān → 'alladiyyān

وهي الصيغة القياسية لتثنية الأسماء المنتهية بياء مشددة، من مثل (شَجِيّ)، و(قَصِيّ). ولم ترد هذه الصيغة في لهجات العربية، وهي تقتضي أن تكون (ياء) (الَّذِي) مشددة، على نسق (ياء) (شَجِيّ) و(قَصِيّ). وقد وردت (ياء) (الَّذِي) مشددة في شاهد شعري هو:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمُهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي^(١)

غير أنه من الواضح أن التشديد جاء لضرورة الشعر، حيث وقعت (الَّذِي) في قافية القصيدة.

مما تقدم يتضح أن تثنية (الَّذِي) لم تكن على حد التثنية القياسية في الأسماء، ولعل الكلام الأقرب للدقة هو قول الكوفيين؛ وذلك أن حركة الكسرة الطويلة في (الَّذِي) لم يكن لها حظ من الثبات عندما ضُمّت علامة التثنية للضمير الموصول، ويرى الأشموني أن حذفها كان للالتقاء الساكنين، وهما (الياء) وألف التثنية^(٢).

'alladān → بحذف (ī) → 'alladīān → *'alladī + ān

ولربما شذّبت النون كما يحدث عادة للمثنى في بعض اللهجات فتنتج ('alladānni)، وهي لغة تميم وقيس. وقد تحذف النون في بعض اللهجات فتنتج (الَّذَا)^(٣).

(١) من شواهد الكافية، ج ٢، ٤٠.

(٢) انظر: شرح الأشموني، ج ١، ص ١٧٩.

(٣) انظر: ص ١٩ - ٢٠ من هذه الدراسة.

٣- (الَّذِينَ):

وهي صيغة جمع العقلاء الشائعة كثيراً في لغة التنزيل. وحذَّ جمع المذكر السالم أن تضاف (ونَ ، *ūna*) في حالة الرفع، أو (ينَ ، *īna*) في حالتي النصب والجر لنهاية الاسم، على قياس:

musāfir + ūna / īna → musāfirūna / -īna

وعليه فإن جمع (الَّذِي) سيكون على النحو التالي:

**alladī + ūna / īna → *alladīūna / -īna*

ثمَّ يقلُّ المقطع الطويل في (**alladīūna*) فتنتج (**alladīūna*)، أو (**alladīīna*) في حالتي النصب والجر. وهذه الصيغة لا ذكر لها في اللهجات، وإنما الوارد عند هذيل، أو عقيل (اللَّذون ، **alladūn*) أي بحذف (الياء) من (الَّذي) كما حدث في التثنية^(١). وينسب لهذيل كذلك صيغة (اللَّذون ، **alladūn*)، ويرى رايبن أنها مثلت مرحلة انتقالية من (اللاي) نحو (الَّذين) الفصيحة^(٢). وتكون قد سبقتها صيغة أخرى تنسب لهذيل كذلك هي (اللاؤون)، ومنه قول الشاعر:

هُمُ اللَّأُونُ فَكُؤا الْغَلَّ عَنِّي^(٣)

ومن النظر في لهجة هذيل يلمح المرء أن صيغة الجمع كانت تتصرف تصرف جمع المذكر السالم فتظهر (الَّذون) في حالة الرفع، وتظهر (الَّذين) في حالتي النصب والجر، في حين اختارت اللغة الفصيحة صيغة واحدة هي الصيغة الثانية (الَّذين) للتعبير عن جميع الحالات الإعرابية. كما حدث في اللهجات المحكية المعاصرة، التي تفضّل

(١) انظر: شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٢.

(٢) انظر: اللهجات العربية الغربية القديمة، رايبن، ص ١٦٢.

(٣) من شواهد الكافية، ج ٢، ٤١.

صيغة النصب في المثنى والجمع للتعبير عن الحالات الإعرابية جميعها، فنقول: (كتابين)، (بابين) ... و(الطلاب الشاطرين).

ويمكن تلخيص التطور الذي حدث على الضمير الموصول الخاص بجمع العقلاء المذكر على النحو التالي:

- 1) 'allā' (المفرد والجمع) استعملت لجميع الحالات
- 2) 'allā' + ūn / īn → 'allā' ūn / īn قياساً على الصيغة الأقدم وهي المنسوبة لهذيل
- 3) 'allā' + d + ūn / īn → 'allā' dūn / īn

تنسب صيغة (اللائذون) لهذيل، وقد نتجت بضم عنصر إشاري/موصولي جديد هو (d) كما حدث في (الذي). وقد شكلت هذه الصيغة مرحلة انتقالية نحو (الذين)، حيث سهلت الهمزة فأنتجت (الاي).

- 4) 'allā' idīn → *'allāyidīn → *'allā dīn → 'alladīn

٤- (التي):

أما صيغة المؤنث (التي) ومثناها (اللتان)، فقد قيسَت على (الذي) ومثناها، وكذلك فإن اللهجات الواردة في (التي) تناظر اللهجات الواردة في (الذي)، وكذا صيغة التنثية (اللتان)^(١). وقد نتجت هذه الصيغة عن ضمّ العنصر الإشاري (tā → tī) إلى الضمير الموصول، قياساً على (الذي). فلما كانت (dī ، ذي) هي التي تشير إلى المؤنث، كما في (هذي ، hādī) غير أن هذا العنصر قد شُغل في التعبير عن المذكر، عمدوا

(١) انظر: ص ٢٢-٢٣ من هذه الدراسة.

إلى (tā) وهو العنصر الإشاري الأقل شيوعاً في التعبير عن المؤنث، ثم تحول إلى (tī) قياساً على (dī).

وما قيل في (الَّذان) يقال في (اللتان) حرفاً بحرف.

٥- صيغ جمع المؤنث:

تتعدد الصيغ التي تذكرها كتب النحو للضمير الموصول المستعمل لجماعة الإناث، فتصل في مجملها إلى ما يزيد على خمس عشرة صيغة^(١). وذلك التعدد يمكن أن يعزى إلى عدة عوامل، منها:

أولاً: التعدد اللهجي داخل الجزيرة العربية.

ثانياً: أن النصوص التي خرجت باستقراءها قواعد اللغة العربية تمتد فترة طويلة تتجاوز قروناً عدة، ابتداءً من الشواهد الشعرية التي تعود لقرون عدة قبل الإسلام، وانتهاءً بعصر الاحتجاج الذي ينتهي في القرن الثالث الهجري. وتلك مساحة واسعة من الزمن في عمر لغة تتناقل شفويًا، مما أدى إلى تسجيل وجوه عدة للظاهرة الواحدة^(٢).

ثالثاً: كثير من هذه الصيغ نتج عن تغيرات صوتية طفيفة، كمطل الحركة أو حذفها، أو تسهيل الهمز.

والناظر في الجدول رقم (٢) يجد أن صيغ جمع المؤنث تنقسم إلى قسمين، تمثلهما: (اللاتي) الواردة في القرآن الكريم، وقد رسمت في المصحف على صورة

(١) انظر: شرح اللهجة البدرية في علم العربية، أبو حيان الأندلسي، ص ٢٧٣-٢٧٤. والأصول في النحو لابن

السراج، ج ٢، ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٢) انظر: مقدمة في علم تعليم اللغة العربية، نهاد الموسى، ص ١٥٧.

(الَّتِي)، أما الصيغة الثانية فهي (الَلَّي) وقد رسمت على صورة (الَّتِي). وهذان القسمان هما:

القسم الأول: ما كان فيه الهمز، مُثَبَّتًا أو مُسَهَّلًا أو مُحذوفًا، وهو ما بني على العنصر الإشاري (أل). ويصنف إلى مجموعات ثلاث، هي:

أ- (الَلَّي)، و(الَلَّي)، و(الَلَّي)، و(الَلَّي)، ثم (الَلَّات).

ويبدو أن أصل هذه الصيغ هو (الَلَّ) أما الهمز فما هو إلا لقفل المقطع الطويل، حيث حركة المد الطويلة في (allā) تصبح (allā')، ثم تحرك الهمزة بحركة الكسر الطويلة فتنتج (allā'i)، أو تقصر فتنتج (allā'i).

أما (allāy) فقد نتجت عن تحول حركة الفتحة الطويلة (ā) إلى الحركة المزدوجة (āy)، لنتج (allāy) ثم تقصر الفتحة الطويلة فتصبح (allay) وهي صيغة الموصول العامي الشائع في اللهجات حيث تتحول الحركة المزدوجة في أغلب اللهجات الدارجة إلى كسرة خالصة (allī)، أو (illī) في لهجات بلاد الشام. ويبدو أن هذه الصيغة الشائعة في اللهجات الدارجة كانت مستعملة في عصر الخليل بن أحمد، ففي العبارة التي ينقلها سيبويه عن الخليل "يقول الرجل ألي، ثم يتذكر، فقد سمعناهم يقولون ذلك"^(١). حيث تظهر (ألي)، وقد عدها الخليل أداة التعريف (أل)، ولكن المتحدث حين يقول: (الرجل ألي ...) قد أراد الوصف ولكنه قطع حديثه فوقف على أداة التعريف. غير أن ما سمعه الخليل، ما هو إلا الموصول (ألي) الشائع في اللهجات الدارجة هذه الأيام.

ولربما نتجت (الَلَّي) في الفصيحة عن نقل المجموعة الصوتية (ā'i) إلى الحركة المزدوجة (āy) كما يحدث في (ورائي) التي تصبح (وراي)^(٢).

(١) الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص ٣٢٥.

(٢) انظر: اللهجات العربية الغربية القديمة، رابين، ص ٢٧٩.

$warā'ī \rightarrow *warā'ī \Rightarrow warāy$

أما صيغة ('allā'i) فقد ظهرت نتيجة استعمال ضمير الإشارة ('ullā'i) ضميراً موصولاً. أما همزته الأولى مضمومة فقد تحولت إلى مفتوحة في ('allā'i)، وقد يستغنى عنها في الوصل لمشاكلتها همزة دالة التعريف. غير أنها تظهر همزة قطع على أصلها مضمومة في (أولو، 'ullū) جمع (ذو) بمعنى صاحب.

أما صيغة (اللاءات) فقد نتجت عن قياس هذا الضمير على جمع المؤنث السالم بإضافة (ات) إلى نهاية الضمير. ويبدو لي أن هذه الصيغة متأخرة حيث كان يستعمل هذا الضمير (اللاء) للمؤنث والمذكر، المفرد والجمع. ومن استعماله للمذكر الشاهد السابق^(١)، ثم أراد الناطق أن يميز بين المؤنث والمذكر فأضاف لاحقة التأنيث الخاصة بجمع الإناث بعد أن أصبحت هذه الصيغة خاصة بالجمع بعد ظهور (الذي) للمفرد المذكر و(التي) للمفرد المؤنث.

ب- (اللواء)، (اللوائى)، (اللوى)، (اللوا).

لا تختلف هذه الصيغ عن الصيغ السابقة في (أ)، فهي تعود إلى الأصل الإشاري ذاته، كما في (اللاء). أما ظهور الواو في هذه الصيغ فسببه أن (اللاء) جمعت على قياس جمع وزن (فاعل) على (فواعل): ($lā'i \rightarrow law'i$) كما في (طالق ← طوالق)، وهو كثير في المؤنث على وزن (فاعل)، منه (جائزة ← جوائز)، ومنه (أخت ← أخوات)، ومن هنا خُصت هذه الصيغ بجمع الإناث، بينما ترد (اللاء) لجمع المذكر كما في قراءة الأخفش^(٢): ﴿وَاللَّائِي يُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٦)، والقراءة المشهورة (والذين يُولون).

(١) انظر: ص ٣٤ من هذه الدراسة.

(٢) انظر: الكافية، ج ٢، ص ٤١.

أما (اللّوا) فقد نتجت عن حذف الهمزة مع حركتها^(١). في حين نتجت (اللّوي) أو (اللّوي) عن تحول الحركة الطويلة إلى حركة مزدوجة.

$\text{'allawā} \rightarrow \text{'allaway} / \text{'allawiy} \rightarrow \text{'allawī}$

ج - (الألي)، (الألات).

استعملت صيغة (ألي ، ulā) لجمع الإناث وجمع الذكور كما يتضح في قول الشاعر:

وَيَلِي الْأَلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْأَلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحَدَايِ الْقُبُلِ^(٢)

ولا يعدو كونه العنصر الإشاري (أل) أضيفت إليه لاحقة الجمع القديمة (ay) حسب رأي هنري فليش^(٣). وتظهر هذه الصيغة على صورة (ألي) في ضمير الإشارة وذلك بتحويل الصوت المزدوج (ay) إلى حركة الفتحة الطويلة (ā)^(٤)، وذلك على النحو التالي:

$\text{'ull} + \text{ay} \rightarrow \text{'*ullay}$

$\text{'ullay} \rightarrow \text{'ullā}$

وفي الحجاز تظهر هذه الصيغة بالهمز (أولاء)، وذلك بتحويل المقطع الطويل المفتوح إلى مقطع مقفل بالهمز، وهي الصورة التي جاء عليها القرآن الكريم. أما (ألي) فتظهر في لهجة تميم^(٥). وقد نتجت (الألي) عن اختلاط دالة التعريف (ال) بضمير الإشارة المستعمل للجمع عند تميم.

$\text{'al} + \text{'ulā} \rightarrow \text{'al'ulā}$

(١) انظر: السابق، ج ٢، ص ٤١.

(٢) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ١٨٣. وينسب إلى أبي ذؤيب الهذلي.

(٣) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش، ص ١٦٦.

(٤) انظر: السابق، ص ١٦٦.

(٥) انظر: العربية الفصحى، هنري فليش، ص ١٦٦.

ثم بإضافة لاحقة التانيث الخاصة بالجمع نتجت (الألات).

$'ul'ulā + āt \rightarrow 'al'ulāt$

ويظهر العنصر الإشاري ('ul) على صورة ('ulū) في حالة الرفع، و ('ulī) في حالتي النصب والجر، أي معربا إعراب جمع المذكر السالم. وعلى صورة ('ulātu) أو ('ulāti) أي معربا إعراب جمع المؤنث السالم. وهو في هذه الحالات جمع لـ(ذو) بمعنى صاحب^(١). وفيما يلي جدول يبين ورود هذا الضمير في القرآن الكريم^(٢):

الجنس	الحالة الإعرابية	المفرد	التواتر	المتنى	التواتر	الجمع ١	التواتر	الجمع ٢	التواتر
مذكر	الرفع	ذو	٣٥	ذوا	١	ذوو	٠	أولو	١٧
	النصب	ذا	١٦						
	الجر	ذي	٢٤	ذوي	١	ذوي	١	أولي	٢٦
مؤنث	الرفع			ذواتا	١	ذوات	٠	أولات	١
	النصب	ذات	٣٥	ذواتي	١	ذوات	٠	ألات	١
	الجر								

جدول رقم (٦)

(١) ليست (أولو) جمعا لـ(ذو) كما قد يفهم من هذه العبارة ومن الجدول اللاحق، ولكنها صيغة للجمع مبنية على العنصر، الإشاري (أل).

(٢) يرد هذا الجدول في: أشاتات في اللغة والأدب، محمد اليعلاوي، ص ٤٥.

القسم الثاني: وهو المبني على (الَّتِي)، وتمثله (اللاتِي) الواردة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّانِيكُمْ إِلَّتِي فِي مَجُورِكُمْ﴾ (النساء: ٢٣)، وقد وردت في تسعة مواطن أخرى. وهذه الصيغ هي:

أ- (اللاتِي)، (اللاتِ)، (اللاتِ).

واضح أن الصيغتين الثانية والثالثة نتجتا عن تقصير الحركة أو حذفها. وقد نتجت هذه الصيغ عن جمع (الَّتِي) على قياس جمع (بنت) على (بنات)^(١)، والمعادلة التالية توضح ذلك:

'allatī → 'allātī / 'allātī / 'allāt

ب - (اللواتِي)، (اللواتِ)، (اللواتِ).

ظهرت هذه الصيغ كما في (ب) من القسم الأول^(٢)، أي على قياس جمع (فاعل) على (فواعل):

latī → lawātī

'allatī → 'allawātī / 'allawātī / 'allawāt

بالإضافة إلى ما تقدم يظهر في الجدول رقم () بعض الصيغ الأخرى مثل (اللواتِ)، و(اللاتِ)، و(الألاء)^(٣)، وهذه الصيغ - إن ثبت ورودها في شعر أو نثر - لا تعدو كونها تغيرات صوتية طفيفة على الصيغ التي شرحت آنفا.

(١) انظر: العربية النصحى، هنري فليش، ص ١٧٣.

(٢) انظر: ص ٨٨ من هذه الدراسة.

(٣) انظر بعض هذه الصيغ وشواهداها: الفصل الأول من هذه الدراسة، ص ٢٣-٢٤.

ثانياً: الموصولات المشتركة:

أ- (من)، و(ما):

تؤدي هاتان الأداة النحويتان وظائف مختلفة أهمها: الاستفهام، والشرط، والموصولية، وهي كذلك في كثير من اللغات. وبما أن بنيتها الشكلية لا تتغير بتغير الوظيفة التي تؤديها؛ فإن الحديث عن أصولها وتطورها سيتطرق إلى بناها الشكلية لا بوصفها موصولة أو شرطية أو استفهامية.

ولتحديد عناصرها الصوتية، وما طرأ عليها من تحولات لا بد من النظر في الجدول التالي الذي يمثل هذه الأدوات الفحوية في عدد من اللغات السامية:

جدول يمثل (الضمانر الموصولة المشتركة) في بعض اللغات السامية^(١)

اللغة	(ما)	(من)	(أي)
العربية الفصحى	<i>mā</i>	<i>man</i>	<i>'ayyu</i>
العربية الجنوبية	<i>mā</i>	<i>mn / bn</i>	<i>'y</i>
الأكدية	<i>mīnu</i>	<i>mannu</i>	<i>ayyu</i>
الأجارتية	<i>mh</i>	<i>my</i>	<i>mn / m</i>
العبرية	<i>mā</i>	<i>mī</i>	<i>'ē</i> <i>zē</i>
الآرامية	<i>mā</i>	<i>man</i>	-
السريانية	<i>mā</i> <i>mānā</i>	<i>man</i>	<i>'aynā</i>
الأثيوبية	<i>mōnt</i>	<i>mannū</i>	<i>'ay</i>
الفينيقية	<i>m</i>	<i>my</i>	-

جدول رقم (٧)

(١) حول هذا الجدول انظر:

An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Moscati, p:115.

وانظر: فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ص ٩٢. وانظر: اللغة الأكديّة، عامر سليمان، ص ٢٣٨.

يتضح من هذا الجدول أن العنصر الأصيل في كل من (ما) و(من) هو الميم وحدها، أما النون فهي طارئة على هاتين الصيغتين، وذلك أننا نجدها أحيانا في الأداة التي تقابل (ما) العربية، كما في الأكديّة والسريانية والآثيوبيّة، ولا نستطيع القول بأن ظهور النون في الصيغة المستعملة لغير العاقل خاص بمجموعة من اللغات السامية دون أخرى، وذلك أن اللغات التي ظهرت فيها (النون) تمثل المجموعات السامية كلها، حيث تمثل الأكديّة المجموعة الشرقيّة، وتمثل السريانية والآثيوبيّة المجموعتين الغربيّة الشماليّة والغربيّة الجنوبيّة. وكذلك لا تظهر النون -التي نجدها في من العربية المستعملة للعاقل- في الأجاريتيّة والعبريّة والفينيقية، وهذه اللغات، التي تمثل المجموعة الكنعانية، لا تظهر فيها (النون) سواء في صيغة العاقل أو غير العاقل. أما اللغات التي تميز بين صيغتي العاقل وغير العاقل بوجود النون أو عدمه، فهي العربيّة، والعربيّة الجنوبيّة التي تبدل فيها (الميم) (باء) كما في السبئية، وهو إبدال صوتي تبيحه اللغات السامية.

إن ذلك يشير إلى أن اللغات السامية كانت لا تفرق بين العاقل وغير العاقل، فتستعمل العنصر (m) محركا بالفتحة الطويلة (mā) لكلا الحالين، وذلك أن الميم محركة بالفتح في أغلب اللغات السامية، كما يوضح الجدول السابق، ما عدا العبريّة، حيث تظهر الكسرة الخالصة الطويلة، ويبدو أنها مرّت بحالة الإمالة نحو الكسر، ثم أصبحت كسرة خالصة، بينما بقيت الحركة الأصلية التي اختصت بغير العاقل. أما العربيّة فقد أبقت حركة الفتح غير أنها قصرت في (من) التي تستعمل للعاقل، إلا أنها - وفي شواهد حية من القرآن الكريم - بقيت تستعمل (ما) للعاقل كما في قوله تعالى ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (النساء: ٢٢).

يشير ابن منظور إلى أن (من) تتصرف تصرفاً كاملاً في لهجة الحجاز، في العدد والتأنيث، والحالة الإعرابية، فيقال: (مَنُوا، ومنا، ومني، ومنان، ومنون، ومنات...) ^(١)، ومنه قول الشاعر:

أتوا ناري فقلت: منون أنتم؟ فقالوا: الجن، فقلت: عموا ظلاماً ^(٢)

وهذه الحالة لا تعدو كونها قياساً (مَن) على الاسم المتمكن وضمائر الشخص. وتظهر هذه الحالة في (أي) كما سيتضح.

أما (ما) فقد تقصر حركتها إذا سُبِقَتْ بحرف جر، أو تحذف نهائياً إذا تَبِعَتْ بـ(لا) النافية (ولم لا)، كما تلحقها (هاء السكت) فتصبح (مَه)، وتظهر هذه الهاء في الأجاريتية كما يوضح الجدول السابق.

^(١) انظر: اللسان، ابن منظور، (منن).

^(٢) البيت من شواهد الجمل في النحو، الزجاجي، ٦٣٦. وينسب لتأبط شراً أو لشمير بن الحارث الطائي. انظر: حاشية المحقق، ص ٣٣٦.

ب- (أي):

تُشترك اللغات السامية الوارد ذكرها في الجدول رقم (٧) بوجود (ay) في هذه الأداة، ما عدا الأجاريتية التي تستعمل (mn) استعمال (أي) في العربية، وأمر الأجاريتية ليس غريباً على العربية؛ وذلك أن العربية تستعمل (man) استعمال (أي) في السؤال المعتمد على عبارة سابقة، فإذا قلت: رأيت زيدا؟ قيل: (مَنْ زيدا) بمعنى أي زيد^(١)؟ وقد خصّ الزجاجي (أي) بالسؤال عما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل^(٢).

ويبدو أن الحالة الموجودة في الأجاريتية، هي الأقدم، حيث كانت تستعمل (مَنْ ، man) لتأدية وظيفة (أي ، ayv).

وعليه فإن العنصر الأصيل في هذه الأداة هو (ayv) كما تظهر في الأكديّة دون الهمزة، ثم أضيفت لها همزة الوصل، التي ما هي إلا نفخة صوتية في بداية المقطع^(٣)، وقد ثبتت مع الاستعمال لتصبح همزة قطع في العربية وأغلب اللغات السامية، كما يظهر في الجدول السابق. ثم أضيفت لها النهايات الإعرابية في العربية والأكديّة، أما العربية الجنوبية فلا يسعف خط المسند بتحديد حركتها. وقد اقتضى التحريك تشديد الياء (y) لإحداث التوازن المقطعي.

ay → ay → ayva

كما أضيفت لها لاحقة التانيث في العربية في مرحلة متأخرة، لتصبح (ayvat)، وكذلك فإنها تتصرف تصرفاً كاملاً في بعض اللهجات فيقال: (أَيَّان، أيون...).

أما السريانية فقد تمّ ترميم هذه الأداة فيها بإضافة عنصر إشاري هو (nā) في المذكر لتصبح (aynā) الذي يوافق (أَيْن) التي يستفهم بها عن المكان في العربية، وفي

(١) انظر: الكتاب، سيبويه، ج ١، ٣٥٦.

(٢) انظر: كتاب الجمل في النحو، الزجاجي، ص ٣٣٥.

(٣) انظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر، ج ١، ص ١٤٣-١٤٤.

المؤنث تمّ إضافة ضمير الإشارة (*dā*) لتصبح (*ʾyda*) وقد حدث ذلك في العبرية بإضافة ضمير الإشارة (*zē*) أما (*ʾay*) فتظهر فيها في (*ʾayyē*) للسؤال عن المكان بمعنى (أين) العربية^(١).

ج- (ال) التعريف:

ذهب النحاة في أصل دالة التعريف العربية مذاهب شتى، يمكن إجمالها فيما يلي: الرأي الأول: أن دالة التعريف هي الألف واللام، ويمثل هذا الرأي الخليل بن أحمد^(٢). الرأي الثاني: أن دالة التعريف هي اللام وحدها، ويمثل هذا الرأي، سيبويه ومن تبعه من النحاة^(٣).

الرأي الثالث: أن دالة التعريف هي الهمزة وحدها. ذكره السيوطي ونسبه للمبرد، قال: "ذكر المبرد في كتابه المسمى بـ(الشافى) أن حرف التعريف هو الهمزة المفتوحة وحدها، وضم إليه اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام"^(٤).

الرأي الرابع: أن دالة التعريف هي في الأصل (*hal*). وهو رأي المستشرقين ومن تبعهم من العرب المحدثين. ودليلهم على ذلك أن دالة التعريف في العبرية وبعض اللغات السامية الأخرى هي (ḥ) وأن الهمزة والهاء في العربية تتبادلان^(٥).

تسلك دالة التعريف في العربية مسلكين، فهي مع ما سمي بالحروف القمرية تظهر على صورة (*ʾal*)، همزتها همزة وصل. أما مع الحروف الشمسية فلا تظهر اللام إلا

(١) انظر: An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Moscati. p: 115.

(٢) انظر: الكتاب، سيبويه، ج ٣، ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٣) انظر: السابق. وقد ناقش داود عبده هذه الآراء، ورجح رأي سيبويه، انظر: دراسات في علم أصوات العربية، ص ٧١-٧٤.

(٤) الأشباه والنظائر، السيوطي، ج ٢، ص ٤٥٣. وقد ذهب المبرد في المقتضب مذهب سيبويه، انظر: ج ١، ص ٢٥٣.

(٥) انظر: خصائص العربية، إسماعيل عميرة، ص ٦٥-٦٦.

في الخط، حيث يكفي بتشديد الصوت الأول مع نفخة صوتية هوائية، تسبقه لإمكان النطق بالساكن.

أما العبرية فدالة التعريف فيها هي (*h*)، وكذا الحال في الفينيقية والمؤابية والصفوية واللحيانية والتمودية. ولا تظهر اللام إلا في العربية والنبطية، وفي الحميرية تظهر الميم في موقع اللام^(١).

يبدو أن المستشرقين قد قالوا بأن دالة التعريف في العبرية والعربية أصلها (*hal*) اعتماداً على ظهور اللام في دالة التعريف العربية، فهذه اللام لا تظهر في العبرية البتة، إنما تكفي العبرية بتشديد الصامت الذي يلي دالة التعريف كما تفعل العربية مع الحروف الشمسية، ودلتاجاً العبرية إلى التشديد في أصوات الملق الستة ومعها الهاء.

من الراجح أن دالة التعريف في اللغات السامية على حرف واحد هو الهاء، كما تظهر في مجموعة اللغات الكنعانية، وهي الهمزة وحدها في العربية، وواضح أن الهاء والهمزة أصلهما واحد، إذ يكثر أن تتحول الهمزة إلى الهاء أو العكس، كما في (أراق) تصبح (هراق). وقد أشار ابن هشام نقلاً عن قطرب إلى أن أداة الاستفهام (هل) تصبح (أل) فيقال: (أل فعلت؟)^(٢)، ومنها (آل ← أهل)، و(أيا ← هيا)، ...

فلا يبعد أن العربية والعبرية تستعملان أداة واحدة للتعريف هي (*ha*) غير أنها تظهر (*a*) في العربية، وقد كانت هذه الأداة تقتضي تشديد الصامت الذي يليها، إلا أن العربية فضلت فك الإدغام، وكانت وسيلتها في ذلك اللام أو الميم كما في الحميرية.

أما سبب بقاء الإدغام فيما سمي بالحروف الشمسية وهي: (ت، ث، د، ذ، ر، ز، ن، س، ش، ص، ض، ط، ظ) فلعل صوتية توضحها الخصائص الصوتية لهذه الأصوات، ذلك أن هذه الأصوات يشترك اللسان في إنتاجها بالجزء: الذي ينتج به اللام، وهي

(١) انظر: Comparative Grammar of the Semitic Languages, O'leary, p: 162.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص ٧٨.

أسلة اللسان، فلقرّب مخارج هذه الأصوات من مخرج اللام صُعَب نطق اللام معها، ولهذا أبقت العربية على التشديد في هذه الأصوات بينما لجأت إلى فكّه مع الأصوات القمرية. ويكثر أن تلجأ العربية إلى فك الإدغام باللام أو النون أو الراء كما في (عرّس عرنس، قطّب قطرب)؛ ذلك أن تشديد الصوت يؤدي إلى احتقان جهدي في منطقة إنتاجه، إلّا أن التشديد في حال الحروف الشمسية أسهل على الناطق من اجتماع اللام ساكنة معها.

الفصل الثالث

دراسة المركب الموصولي تركيبيا

- مكونات المركب الموصولي

- القيود النحوية

- قيود الدلالة

مكونات المركب الموصولي:

سبق الحديث في التمهيد أن المركب الموصولي نظير للمركب الوصفي^(١)، وقد صرح بذلك النحاة عند حديثهم عن وظيفة الضمير الموصول، وذلك بقولهم: إن (الذي) وصلة لوصف المعارف بالجمال^(٢). وعليه فالمركب الموصول - حاله حال المركب الوصفي - يتكون من ركنين أساسيين، هما: (الموصوف) و(الصفة). غير أنه يفترق عنه من حيث إنه يحتاج إلى رابط هو الضمير الموصول، كما أن الصفة في المركب الوصفي يمكن أن تكون وصفا مفردا، أما في المركب الموصولي فلا تكون إلا جملة خبرية، ومن هنا احتيج إلى الربط العائدي بين الصلة والموصول والمرجع.

يتكون المركب الموصولي وفق النموذج التالي:

مرجع (موصوف) + (ضمير موصول) + جملة الصلة

وعليه يمكن تمييز العناصر الآتية:

أولاً: المرجع:

وهو الموصوف، ولا يكون إلا معرفة، وفق الأنماط التالية، وجميعها ترد في القرآن الكريم:

أ- اسم علم، كقوله تعالى ﴿وَمَرْيَمُ ابْنْتِ إِمْرَأَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ (التحریم: ١٢).

ب- معرف بدالة التعريف (ال)، كقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الإسراء: ٣٣).

ج- مركب إضافة، كقوله تعالى ﴿هَؤُلَاءِ شُرَكَاءُنَا الَّذِينَ كُنَّا نَدْعُوا مِنْ دُونِكَ﴾ (النحل: ٨٦).

(١) انظر: ص ٣٣-٣٤ من هذه الدراسة.

(٢) انظر: الخصائص، ج ١، ص ٣٢٢.

د - ضمير شخص، كقوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ﴾ (النحل: ١٠).

هـ - ضمير إشارة، كقوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَهُ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٦٢).

- المرجع نكرة:

وفي الوقت الذي لا تستسيغ السياقات العربية، سواء في القرآن الكريم أو غيره، أن تتبع المجموعة الموصولية اسما نكرة، يورد (Hopkins) بعض الأمثلة من القرن الثالث الهجري جاء فيها المرجع نكرة، من ذلك (ثلاثة فدادين من أرض التي في يدي باهور)، و(زوج في الجزيرة وزوج الذي في الرمل)^(١)، غير أن مجمل الشواهد التي يذكرها (Hopkins) من المعاملات التجارية على السنة النصارى واليهود، ممن هم ليسوا من الفصاحة على عرق.

وثمة شاهدان، أحدهما من القرآن الكريم، هو قوله تعالى ﴿وَقِيلَ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُحْمَةٌ ۖ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَوَحَدَهُ ۖ يَخْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ (الهمزة: ٣، ٢، ١). حيث جاء الضمير الموصول (الذي) بعد نكرة (هَمْزَةٌ لُحْمَةٌ)، قال النحاس: "(الذي) في موضع رفع بمعنى هو الذي، ويجوز النصب بمعنى (أعني الذي)، ويجوز الخفض على البدل من كل"^(٢)، "وقيل يجوز أن يكون في محل جر صفة لـ (كل هَمْزَةٌ لُحْمَةٌ) أي يكون نعتا وهو معرفة لمنعوت نكرة أو يكون بدلا منه"^(٣).

(١) انظر: Studies in the grammar of early Arabic, Hopkins, p: 240.

(٢) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، ج ٥، ص ٢٨٧.

(٣) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت صالح، ج ١٢، ص ٥٠٥.

أما أنه في محل نصب فلا يستقيم إلا أن يكون (الهمزة اللمزة) في هذه الآية محددا الأمر الذي ينفية لفظ العموم (كل)، فالآية وإن خصت بمناسبتها أحد المشركين إلا أنها أطلقت الحكم بلفظة (كل). وكذا لا يستقيم الحال في الرفع والجر.

وتذهب الدراسة إلى أن الآية القرآنية الأولى تامة لا يتعلق بها متعلق، أما الآية الثانية فابتدائية أخرى، ويكون الموصول وصلته في محل رفع مبتدأ خبره ﴿يَخْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾، فلا يكون (الذي) متعلقاً بما قبله.

أما الشاهد الثاني فهو من الحديث، وهو في الدعاء بعد الأذان "... وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته"^(١)، وقد ورد في سنن النسائي "المقام الم محمود"^(٢)، أما الأول فعلى سبيل التضمنين بالنقل الحرفي لقوله تعالى: ﴿لَمَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ (الإسراء: ٧٩)، أما ما ورد في سنن النسائي فعلى القياس اللغوي.

وفي اللغات السامية يذكر برجشتراسر أنه يمكن أن تلي المجموعة الموصولية اسما نكرة، ومثال ذلك من السريانية: (*gabrā da - mlē kulle garbā*) (رجل [الذي] ممثلي كله بالحرب)، حيث (*d*) الضمير الموصول السرياني بعد الاسم المنكر (*gabrā*)^(٣). ولا أدري كيف وصف برجشتراسر هذا الاسم بالتكثير مع أنه يحمل دالة التعريف السريانية (*ā*) في آخر الاسم، تلك الأداة التي أفرغت من معناها في كثير من الألفاظ.

- رتبة المرجع:

المرجع جزء من الجملة الرئيسة وليس جزء من المجموعة الموصولية، وحاله حال الاسم الموصوف، يمكن أن يقع مسندا أو مسندا إليه أو فضلة في الجملة الرئيسة.

(١) صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء عند الأذان، حديث رقم (٥٨٩).

(٢) سنن النسائي، كتاب الأذان، باب الدعاء عند الأذان، حديث رقم (٦٨٠).

(٣) انظر: التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، ص ١٨١.

وأما موقعه بالنسبة للمجموعة الموصولية فإنه لا يقع إلا خارجها، حيث يليه الموصول والصلة. فرتبته في هذا الموقع محفوظة، وهو بذلك موافق للمركب الوصفي، إذ العربية لا تبيح تقدم الصفة على الموصوف إلا في التركيب السببي من مثل قوله تعالى: ﴿الْمَوْلَىٰ فَهُوَ﴾ (التوبة: ٦٠).

- حذف المرجع:

يكثر حذف المرجع فتقوم المجموعة الموصولية مقامه، وهو في القرآن الكريم كثير، منه قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (الفاتحة: ٧). وفي الموصولات المشتركة (من، ما)، لا تبيح العربية ظهور المرجع، وعليه فإنه لا يمكن إحلال (من) أو (ما) مكان (الذي) حيثما ورد، أما (الذي) فيمكن أن تحل مكان (ما) أو (من) حيثما وردتا موصولتين، ومن ذلك: (رجلٌ ادّعى ما ليس له، وآخر منع الذي عليه)^(١). فالموصولات المشتركة ليس لها مرجع مذكور في السياق الخطي للكلام، فهي تقوم مقام الاسم الظاهر. وهما لإبهامهما تعودان على غير معين، أما (الذي) فلا يعود إلا على معين بمضمون صلته.

ثانياً: الضمير الموصول:

وهو من أهم عناصر المركب الموصولي، إذ به يتعين مركبا موصوليا، وبغيابه نصبح أمام مركب وصفي، وتتعين الجملة التابعة حالا أو صفة، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَكْمُلُوهَا كَمَا لَبِثُوا أَشْقَارًا﴾ (الجمعة: ٥)، أو أن تصبح الجملة الفرعية غير مرتبطة بالجملة الرئيسية، أو أن يستحيل التركيب، أو أن تحتل الجملة الفرعية موقعا وظيفيا آخر فتتغير الدلالة، يقول نجيب اسكندر: "يبدو لنا

(١) شرح نهج البلاغة للإمام علي، الشريف الرضي، ص ٤٠٩.

الموصول ترتيباً ضرورياً، لا نكاد نرى وسيلة لضيافة الجملة بدونه، غير أن اليابانية تذهب أبعد من ذلك فهي لا تعرف فكرة الموصول وتعمل بدونها^(١)

ترتبة الضمير الموصول:

يعدّ الضمير الموصول في العربية جزءاً من الجملة الرئيسة. "واحتفظت العربية بذلك فأتبعت الموصول الاسم الموصول به في إعرابه ... وذلك ضدّ ما تعودنا عليه في اللغات الغربية القديمة وفي الألمانية أيضاً ... وأكثر اللغات السامية بين هذين الضدين، فالاسم الموصول فيها لا يتغير وفقاً لما يسبقه ولا لما يتلوه"^(٢).

فالضمير الموصول في العربية معمول لما قبله، ويظهر أثر العامل فيه عندما يكون معرباً، كما في صيغتي التثنية، كقوله تعالى: «رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا» (فصلت: ٢٩) فمع أن الضمير الموصول في المعنى فاعلٌ "للفعل (أضل) إلا أنه جاء منصوباً بالفعل (أر) الذي يسبقه .

الضمير الموصول رأس المجموعة الموصولية، ولا يجوز للصلة أو جزء منها أن تتقدم عليه، قال ابن الحاجب: "الموصول والصلة كجزءي اسم، وقد ثبت للموصول التقدم، لكون الصلة مبنية له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول ... ولا يفصل بين الموصول والصلة ... وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة، نحو: (الذي إياه ضربت)، لان الفصل ليس بأجنبي منهما"^(٣).

(١) اللغات الأوروبية والسامية تعود لأصل مشترك، نجيب اسكندر، ص ٨٨.

(٢) التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص ١٨٢.

(٣) الكافية، ج ٢، ص ٦٠.

ولا يجوز أن يؤتى بتابع للموصول قبل تمام الصلاة. فلا يوصف، ولا يبدل منه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يخبر عنه، قبل تمام الصلاة^(١). فإذا تم بصلاته عومل معاملة الاسم الظاهر.

ويجوز أن يتقدم ما هو من مكملات الصلاة، إن كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً، على الموصول، إن أمن اللبس^(٢).

- حذف الضمير الموصول:

القاعدة العامة أن الضمير الموصول لا يحذف، على أن إجازة حذفه مذهب الكوفيين وبعض النحاة، قال ابن هشام: "ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم، ﴿ءَاْمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (العنكبوت: ٤٦)^(٣)، ذلك أنه يجب في هذه الآية تقدير موصول آخر: (والذي أنزل إليكم).

لقد كان المعنى موجه النحاة في تقدير موصول في هذه الآية. ذلك أن العربية تبيح نسقين من العطف؛ عطف على الصلاة وحدها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَاقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةُ الْأَرْضِ خِصَابًا﴾ (آل عمران: ٩١). وعطف على الموصول والصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿ءَاْمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (العنكبوت: ٤٦). فَعَطْفُ (أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ) على (أُنْزِلَ إِلَيْنَا) يؤدي إلى أن تكون الجملتان تصفان مرجعا واحدا هو القرآن الكريم، وما ذاك بالمعنى المقصود، ولا يستقيم إلا بتقدير موصول آخر. وخير شاهد على ذلك قول حسان بن ثابت:

(١) انظر: اللُّمَعُ في العربية، ابن جني، ص ١٩٠.

(٢) انظر: النحو الوافي، عباس حسن، ص ٣٨٠.

(٣) مغني اللبيب، ص ٨١٥.

أمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء^(١)

فلا بدّ من تقدير موصول (ومن يمدحه وينصره)، ولا تعطف (يمدحه وينصره) على صلة (مَنْ) وهي (يهجو).

والكوفيون يقدرّون موصولا محذوفا في غير العطف، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ (النساء: ١٥٩). على تقدير (إِلَّا مَنْ لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ). أما البصريون فيقدرّون موصوفا محذوفا؛ يقول ابن هشام: "وما قدرناه أقيس، لأن اتصال الموصول بصلته أشدّ من اتصال الموصوف بصفته"^(٢). ومما قدّر فيه الكوفيون موصولا محذوفا، قول النابغة:

كأنك من جمال بني أقيش يققع خلف رجله بشن^(٣) / الذي يققع /

وقول عمران بن حطان الخارجي:

وما منهما إلا يسير بنسبة تقربه مني وإن كان ذا نفر^(٤) / من يسير /

وقول الراجز:

جادت بكفي كان من أرمي البشر^(٥) / من كان /

(١) من شواهد شرح الأسموني، ج ١، ص ٢٣٣.

(٢) مغني اللبيب، ص ٨١٧.

(٣) من شواهد الكتاب، ج ١، ص ٣٧٥.

(٤) البيت في الكامل، المبرد، ج ١، ص ٨٧.

(٥) من شواهد المقتضب، المبرد، ج ٢، ص ١٣٩. غير معروف القائل.

ومنه الشاهد:

والله ما زيد بقام صاحبه ولا مخالط اللّيان جانبه^(١) / بمن قام/

في حين يقدر البصريون موصوفا؛ (جملٌ يقعُ) و(إلا رجلٌ يسير) و(يكفي رجل) و(برجل قام صاحبه) على التوالي.

ويعلل ابن الحاجب عدم جواز حذف الموصول من المركب الموصولي كما شأن حذف الموصوف من المركب الوصفي، يعلل ذلك بقوله: "فلأن الصفة تدل على الذات التي دلّ عليها الموصوف بنفسها، وباعتبار التعريف والتذكير، لأنها تابعة للموصوف في ذلك، والموصول لا ينفك عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرف، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى"^(٢).

ولا أظنه -رحمه الله- قد وفق في هذا التعليل، ذلك أنه نظر للموصول والصلة كمقابل للموصوف والصفة، وليس الأمر كذلك، فالموصول ما هو إلا دالة ربط كما تقدم، والذي يقابل الموصوف هو المرجع الذي يعود عليه الضمير الموصول، والمرجع يكثر حذفه لتقوم الصلة والموصول مقامه.

يندر أن تقوم الجملة الواصفة مقام الموصوف إلا إذا كانت مصدرة بالضمير الموصول، ومن ذلك في اللغة العبرية (w'ahri lō-yo'ilū halāhū) = (وراء لا ينفع مشوا) (برميا: ٢: ٨). فقد أضيفت (وراء) إلى جملة (لا ينفع)، وقواعد العربية تقتضي أن تكون مصدرة بالضمير الموصول: (وراء من لا ينفع)^(٣).

وخلاصة القول أن الجملة الواقعة صفة إذا كانت مصدرة بموصول فإنها يمكن أن تقع أحد ركني الإسناد في جملة موسعة، دون أن يكون المرجع مذكورا، ولا يجوز

(١) من شواهد الخصائص، ج ٢، ص ٣٦٨.

(٢) الأمالي النحوية، ابن الحاجب، الأملية رقم (١٥٥).

(٣) انظر: التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، ص ١٨٣.

حذف الضمير الموصول في هذه الحالة، وهذا الأمر يمليه قيد سلامة التركيب، كما في قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (المائدة: ٧٨). فبحذف الضمير الموصول من مثل هذه الجملة تقع جملة (كفروا من بني إسرائيل) موقع نائب الفاعل وهذا غير جائز في العربية في مثل هذه الجملة.

وإن كان المرجع المذكور لم يجر حذف الموصول وذلك لاعتبار الدلالة، كقوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ إِحْمَرَْنَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ (التحریم: ١٢). فبحذف الموصول من مثل هذه الجملة الفرعية (أحصنت فرجها) خبرا للمبتدأ (مريم).

ثالثاً: الصلة:

الصلة "وهي التي يسميها سيبويه حشواً، أي ليست أصلاً، وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه"^(١)، ويقصد بالاسم الضمير الموصول، وليس الأمر كما ذكر، فالصلة هي الأصل في وصف المرجع وما الموصول إلا رابط لسلامة التركيب كما تقدم.

-رتبة الصلة:

تقع الصلة تالية للموصول، ولا يجوز أن تتقدم أو شيء من متمماتها على الضمير الموصول، ولا يفصل بينها وبين الموصول بأجنبي، إلا أن يكون المتقدم جاراً ومجروراً أو ظرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَكُنَّا مِنْهُمْ مِنَ الْزَاهِدِينَ﴾ (يوسف: ٢٠). على اعتبار أن (ال) في (الزاهدين) ضمير موصول^(٢)، ومدتقم أنه لباحث لا يذهب هذا المنصب.

(١) الكليات، الكفوي، ص ٥٦٣.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٢٣-٢٢٤.

-حذف الصلة:

حذف الصلة وبقاء الموصول ليس بجائز، إلا عند دلالة صلة أخرى عليها، كما في حالة العطف على موصول آخر، كقول الشاعر:

وعند الذي واللاتِ عُدْنَكِ إحنةً عليكِ فلا يغرركِ كيدُ العَوَائِدِ^(١)

أو لدلالة المعنى والسياق عليها، كما في قول الشاعر:

نحسن الألى، فاجمع جمو عاك ثم وجههم إلينا^(٢)

"وقد التزم حذفها مع (اللتيا) معطوفا عليها التي إذا قصد بها الدواهي"^(٣)، وهي قولة عربية محفوظة، وقد وردت في قول علي -كرم الله وجهه- "هيهات بعد اللتيا والتي"^(٤). ويكثر ذلك على ألسنة العامة إذا أرادوا التعجب من دهاء شخص ما أو استبطان شتمه، ذلك بقولهم: (ابن الذين!)، وهي من المواطن النادرة التي يرد فيها الموصول في العامية بهذه الصيغة، فالموصول الشائع هو (آلي)، ولا أظنها إلا بتأثير الفصحى.

على أنه لم يرد حذف الصلة وبقاء الموصول في القرآن الكريم، والأمثلة الواردة محفوظة في الشعر حسب.

أما حذف الموصول مع الصلة فنظير حذف الصفة، إذ هما لوصف المتقدم وتبيينه، فلو حذفنا لما دلّ عليهما في الكلام شيء. إنما قدر النحاة صفة محذوفة لدلالة السياق، كما في قوله تعالى: ﴿يَا خُذْ كُلَّ سَفِينَةٍ خَصَبًا﴾ (الكهف: ٧٩). حيث قدرت (صالحة)

(١) البيت من شواهد مغني اللبيب، ص ٨١٦.

(٢) السابق، ص ٨١٦.

(٣) الكافية، ج ٢، ص ٦٠.

(٤) نهج البلاغة، ص ١١٢.

صفة لـ (سفينة). إذ بعدم التقدير تختلف الدلالة التفسيرية للآية، فسياق الآيات يدل على أن الحاكم كان يأخذ السفن الصالحة حسب. وكذا الحال بالنسبة للمجموعة الموصولية. ويكثر ذلك في الحديث اليومي عند التعريف العهدي، كأن تقول: (هل رأيت الرجل؟)، ومقصود الكلام (هل رأيت الرجل الذي / لك منه علم/)، كأن يكون معهودا للسامع بذكره أو رؤيته أو غير ذلك.

الخاتمة النحوية:

أما المرجع فإنه يحتل موقعه في الجملة الرئيسية، فيقع مواقع الاسم، كأحد ركني الإسناد، أو فضلة، حاله حال الاسم الموصوف.

وأما الضمير الموصول فقد تقدم أن العربية تتبعه الجملة الرئيسة، فإذا كان المرجع مذكورا شكل مع الصلة صفة لهذا المرجع. وإن لم يكن المرجع مذكورا قامت المجموعة الموصولية مقام الاسم الصريح.

وقد عد النحاة الصلة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، قال ابن هشام: "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقي أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجا بأنهما كالكلمة الواحدة"^(١)، والجمهور على أن الإعراب للموصول وحده أما الصلة فلا محل لها من الإعراب، ودليل ذلك أن الإعراب يظهر في الضمير الموصول وحده^(٢).

ولا تختلف جملة الصلة عن الجملة الواقعة صفة للنكرة، وأما عدم ظهور علامات الإعراب عليها؛ فلأن الجمل لا تدخل جدول الإعراب، وعليه فإنه إن كان ثمة إعراب فللموصول والصلة أي (للمجموعة الموصولية).

(١) مغني اللبيب، ص ٥٣٥. وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٣، ص ١٣٩.

(٢) انظر: السابق.

احتلت المجموعة الموصولية موقع المبتدأ في مواطن كثيرة في القرآن الكريم، وجاءت خبراً للمبتدأ، واسماً أو خبراً لـ(إنّ) وأخواتها، واسماً لـ(كان) وأخواتها، وفاعلاً، ومفعولاً به وتابعة لـ(أي) في النداء في مواطن كثيرة، ومستثنى، ومجرورة بحرف جر، ومضافاً إليها، وصفة، واسماً لـ(ما) النافية للجنس في موطن واحد، وبدلاً في موطن واحد، ومحتملة أن تكون نعتاً مقطوعاً^(١).

والجدول التالي يبين الخانات النحوية التي احتلتها الضمائر الموصولة الخاصة وتواترها في القرآن الكريم^(٢):

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة، ق ٣، ج ١، ص ١٩٢.

(٢) فيما يتعلق بالإحصاء، انظر: السابق، ص ١٩٢ وما بعدها. وانظر: معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، اسماعيل عمايرة، مواطن ورود الضمائر الموصولة.

الخاتمة النحوية	التواتر	الشاهد
صفة أو معطوف على صفة	٢٤٩	(واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) (المائدة: ٨٨).
مجرور أو معطوف على مجرور	٢٢٦	(ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها) (النحل: ٩٢).
مبتدأ	١٩٢	(والذين يدعون من نون الله لا يخلقون شيئا وهم يُخلقون) (النحل: ٢٠).
فاعل	١٦٥	(وقال الذين اتبعوا: لو أن لنا الكرة) (البقرة: ١٦٧).
مفعول به أو معطوف عليه	١٣٦	(الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها) (الزمر: ٤٢).
خبر	١٣٤	(هو الذي خلقكم من طين) (الأنعام: ٢).
اسم إن أو أخواتها أو معطوف عليه	٩٨	(إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار أولئك عليهم لعنة الله) (البقرة: ١٦١).
مضاف إليه أو معطوف عليه	٩٤	(قد سمع الله قول التي تجادلك) (المجادلة: ١).
تابعة لأبيها في النداء	٩٢	(قالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر) (الحجر: ٦).
يحتمل أن تكون نعتا مقطوعا	٥١	(الذي جعل لكم الأرض فراشا والسماء بناء) (البقرة: ٢٢).
بعد أداة الاستثناء (إلا)	٢٦	(إن أمهاتهم إلا اللاتي ولدنهم) (المجادلة: ٢).
نائب فاعل	١١	(لعن الذين كفروا من بني إسرائيل) (المائدة: ٧٨).
اسم كان وأخواتها	٧	(فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يملأ فليملأ وليه بالعدل) (البقرة: ٢٨٢).
خبر إن أو معطوف عليه	٣	(إن شرّ الدواب عند الله الذين كفروا) (الأنفال: ٥٥).
خبر إن مؤكداً باللام	٢	(إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة) (آل عمران: ٩٦). (إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي) (آل عمران: ٦٨).
بدل	٢	(وأسروا النجوى الذين ظلموا) (الأنبياء: ٣).
اسم (ما) التي بمعنى ليس	١ -	(فما الذين فضلوا برأدي رزقهم على ما ملكت أيماهم) (النحل: ٧١).

جدول رقم (٨)

قيود سلامة التركيب:

يخضع كل تركيب في أي لغة إلى قواعد مكونية وقواعد نحوية وقواعد دلالية، تجعل هذا التركيب أو ذاك مقبولا عند أبناء اللغة، فتحصل فيها الدلالة ويتم التواصل.

أ- القواعد المكونية:

ويقصد بالقواعد المكونية ما يستلزمه التركيب من ذكر عناصره وإمكان حذفها، وقد كان الحديث في الصفحات السابقة عن مكونات المركب الموصولي، وهي (المرجع) والموصوف والجملة الواصفة (صلة الموصول)، ودالة الربط (الضمير الموصول)، وتبين أن العربية تبيح حذف المرجع، فنقوم المجموعة الموصولية بوظيفته في التركيب والخانة النحوية. ثم إمكان حذف الضمير الموصول حيث لم يكن من ذكره بد في المركب الموصولي، إلا في مواطن العطف كما تبين، وكذا بالنسبة لصلة الموصول.

ب- القواعد النحوية:

يقصد بالقواعد النحوية، ما تقتضيه الخانة النحوية من أثر في المركب الموصولي، وقضايا المطابقة والربط الضميري، وقد أولى النحاة هذه النواحي جل اهتمامهم.

لما كانت مقولات: الإعراب، والتعريف والتكثير، والتذكير والتأنيث، لا تنطبق على الجملة فإن ذلك يتم من خلال الضمائر التي تحتويها الجملة، ومن خلال الضمير الموصول في حالة المركب الموصولي. وفيما يلي تبيان ذلك:

أولاً: الإعراب:

فيما خلا الرأي الذي لم يقبله ابن هشام، والذي ذكر آنفاً، فإن النحاة مجمعون على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب^(١)، والجملة التي لا محل لها من الإعراب عندهم هي الجملة التي "لم تحل محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجملة"^(٢). فالإعراب يقع على الضمير الموصول، ومجمل الضمائر الموصولة تلتزم حالة البناء، ما عدا (الَّذَانِ) و(اللّٰتَانِ)، و(ذو) الطائفة في بعض لهجات طيّ، و(أي) من الموصولات المشتركة.

ونجد علة بناء الضمائر الموصولة عند ابن يعيش، حيث يقول: "... ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسماً إلى جملة بعده توضحه، وجب بناؤه، لأنه صار كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، أو أنه أشبه الحرف من حيث أنه لا يفيد بنفسه، ولا بدّ من كلام بعده، ...، ولذلك يقول بعضهم: إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب، ...، والصواب عندي أن الإعراب للاسم الأول، الموصول، ومجرى الصلة من الموصول، مجرى الصفة من الموصوف، فكما لا يتوقف إعراب الموصوف على تمامه بالصفة لا يتوقف إعراب الموصول على تمامه بالصلة، والصلة لا موضع لها من الإعراب، لأنها لم تقع موقع المفرد، لأن الصلة لا تكون مفرداً"^(٣).

لقد تبين من خلال مقارنة المركب الوصفي والمركب الموصولي، أن موقع الصلة (الجملة الفرعية) يكون بالنسبة للمرجع الموصوف (الاسم المتقدم على الموصول والصلة)، يكون مطابقاً لموقع الصفة من الموصوف، أما الموصول فلا يعدو كونه دالة ربط كما تقدم. فهو من الأدوات النحوية، والأدوات النحوية في اللغة العربية تلتزم حالة البناء في أغلبها، وليست علة بنائه ما ذكره ابن يعيش من افتقاره للصلة، فالمثنى (الَّذَانِ)

(١) انظر: المغني، ص ٥٣٥.

(٢) السابق، ص ٥٠٠.

(٣) شرح المفصل، ج ٣، ص ١٣٩.

واللّتان) مفتقران للصلة كذلك ولكنهما معربان. كما أن الضمائر الموصولة في الأكديّة
معربة إعراباً كاملاً^(١). في حين تميل العربية إلى بناء الضمائر الأدوات بأنواعها.

ثانياً: المطابقة:

يقصد بها اشتراك (المرجع)، و(الضمير الموصول)، و(الضمائر في جملة الصلة)
بسمات التعريف والتذكير، والجنس، والعدد، والإعراب.

تقع المجموعة الموصولة من المرجع موقع الصفة من الموصوف، وتقتضي
القواعد النحوية أن تطابق الصفة الموصوف مطابقة كاملة. أما في المركب الموصولي
فإن الضمير الموصول يقوم بوظيفة المطابقة مع المرجع. ولهذا عدّ النحاة الضمائر
الموصولة من المعارف، ذلك أن المرجع في المركب الموصولي لا يكون إلا معرفة.
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة: ١٨٥). وهي الوظيفة التي أسندها النحاة
للضمائر الموصولة^(٢). وفي تعريف الضمائر الموصولة خلاف، وقد سبقت الإشارة
إليه^(٣).

أما سمات الجنس، فالضمائر الموصولة نوعان: الضمائر التي تفرق بين المذكر
والمؤنث، وهي ما أطلق عليه الموصولات الخاصة، وبالذات صيغ المفرد والمثنى منها
(الذي، التي، واللذان واللّتان) وما اشتق للجمع من (الذي) و(التي)، أما الصيغ الأخرى
مثل (اللاتي) و(الألى) فقد تقع للمذكر والمؤنث.

والنوع الثاني: الضمائر التي لا تفرق بين المذكر والمؤنث، وهي الموصولات
المشتركة (من، ما)، و(ذو) الطائفة. في حين يحدد جنس (أي) ما تضاف إليه من
ضمير، (أيها، أيهم...).

وفي جملة الصلة تكون المطابقة في الجنس من خلال الضمير العائد.

(١) انظر: اللغة الأكديّة، عامر سليمان، ص ٢٣٥.

(٢) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ٢٦١.

(٣) انظر: ص ٢٩ من هذه الدراسة.

بقيت المطابقة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع). وتكون فيه المطابقة باتجاهين: مطابقة باتجاه المرجع، ومطابقة باتجاه العائد من الصلة.

تقتضي الموصولات الخاصة (الذي، اللذان، الذين...) المطابقة مع المرجع في الإفراد والتثنية والجمع. إلا أن العربية تتيح مرونة في استعمال المفرد مكان المثنى والجمع، ويتوقف ذلك على وضوح المعنى واستقامته. وذلك في القرآن الكريم كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخْضْتُمْ عَلَىٰ الْإِذِي خَاضُوا﴾ (التوبة: ٦٩).

أما في الصلة فالمطابقة في سمات الجنس والعدد تحددتها قيود الربط والإحالة كما سيوضح.

هذا بالنسبة للموصولات الخاصة، أما الموصولات المشتركة (ما، من، أي)، وكذلك (ذو) الطائية، فإنها تلتزم حالة واحدة، ويتم تحديد سمات الجنس والعدد من خلال الضمائر في الصلة.

ثالثاً: الربط العائدي:

يخضع كل تركيب يكون صفة أو خبراً أو حالاً إلى قواعد الربط الضميري، فلا بدّ له من أن يحتوي ضميراً يعود على الرأس الاسمي (الموصوف أو المرجع أو المبتدأ) وهذا الضمير يمكن أن يكون ظاهراً؛ منفصلاً أو متصلاً، ويمكن أن يكون مستتراً. ففي المركب الوصفي تحتاج إلى رابط واحد بين الصفة والموصوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾ (يس: ٢٠). إذ يشتمل الفعل (يسعى) على ضمير الفاعل الذي يعود على (رجل)، وهذا الربط ضروري وبدونه يصبح التركيب لاحقاً لخلوه من الرابط، كما في الأمثلة التالية:

(جاء رجلٌ يسعى خالد).

أو (جاء رجلٌ ضربت).

أو (جاء رجل مررت).

وكذا الحال بالنسبة للتركيب الواقع خبراً، فلا يجوز:

(زيدٌ ضربت عمرو)

أما المركب الموصولي فنحتاج فيه إلى روابط ثلاث^(١):

الأول: الربط بين المرجع والضمير الموصول.

الثاني: الربط بين الضمير الموصول والعائد في الصلة.

الثالث: الربط بين المرجع والعائد في الصلة.

وتقتضي الروابط الثلاث المطابقة في سمات الجنس والعدد، ولا تقتضي كلها المطابقة في سمات الإعراب، والسمة الأخيرة، أي الإعراب، قائمة في الربط الأول فقط، أي بين المرجع والضمير والموصول، أما الربطان الثاني والثالث فلا يقتضيان المطابقة في سمات الإعراب، ذلك أن الضمير الموصول والمرجع يقعان خارج الصلة. فالموصول مكون رئيس من مكونات المركب الموصولي ولا غنى للتركيب عنه كما تقدم، وهو كذلك يحمل سمات الربط العائدي، فيقتضي أولاً المطابقة في سمات العدد والجنس والإعراب، حيثما سمحت بنيته الصرفية بذلك، كما في الموصولات الخاصة، فكأنه يحمل ضميراً عائداً على المرجع الموصوف، أما بالنسبة للمطابقة في العدد بين المرجع الموصوف والضمير الموصول فتبدو ظاهرياً ليست قائمة في حال ما يكون الموصول متعدداً، أي في حالة العطف، مثال ذلك: (مررت بالرجلين الذي بعته والذي اشتريت منه). إلا أنها في واقع الحال قائمة، وذلك أن الموصول الأول يعود على مقدر: (الرجل الذي بعته) والثاني يعود على مقدر آخر (والرجل الذي اشتريت منه). فيكون هذا التركيب على سبيل البدل لا على سبيل النعت. وعليه فإن التراكيب التالية تراكيب لائحة:

(١) الرجلان الذي جاء سافر.

(٢) الرجل اللذان جاء سافر.

(٣) الرجلين اللذين رأيتهما سافر.

(٤) الرجل التي شاهدتهما سافرت.

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، ج ٢، ص ٨٠.

أما في الموصولات التي لا تظهر فيها سمات العدد والجنس والإعراب فإننا نحتاج إلى الروابط الأخرى ليستقيم التركيب.

الربط الثاني، أي بين الموصول والعائد، ضروري كذلك، غير أنه لا يقتضي المطابقة في سمات الإعراب، ذلك أن الموصول يقع خارج الصلة. «أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ (آل عمران: ٢٢). في حين يكون الربط الثالث، بين المرجع والعائد، تحصيل حاصل للربط الثاني والأول فالموصول يربط المرجع ويربط الضمير العائد. أو بعبارة الفاسي الفهري يراقب العائد في جملة الصلة^(١).

يبدو العائد عنصرا ضروريا في المركب الموصولي، ولا يستقيم التركيب بدونه، ولهذا كان التركيب التالي غير مقبول في العربية:

فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع^(٢)

لعدم احتواء الصلة على ضمير يعود على الجزء الأول من المركب الموصولي (سعاد)، فتبدو الجملة من غير العائد جملة مفككة.

أحوال العائد:

يقتضي الربط الثاني، بين الضمير الموصول والعائد، أن يراقب الموصول العائد من حيث المطابقة في سمات الجنس والعدد. ويبدو أن ذلك لا يكفي، إذ لو كان الأمر كذلك لكان التركيب التالي مستقيما ولما لفت انتباه النحاة:

أنا الذي سمتني أمي حيدرة^(٣)

(١) انظر: اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، ج ٢، ص ٨٢.

(٢) من شواهد مغني اللبيب، ص ٦٥٥.

(٣) انظر: الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٣١٢. والبيت من شواهد شرح الكافية، وهو لعلي بن أبي

طالب. انظر: الخزانة، ج ٦، ص ٦٥-٦٧.

فالعائد في الصلة هو ضمير المتكلم في (سَمَّيْتُ) في حالة النصب، وهو مطابق للموصول في الجنس والعدد، وهو كذلك مطابق للمبتدأ، ضمير المتكلم (أنا)، إذن لا بد من البحث عن قيد آخر.

يظهر هذا القيد عند مقارنة هذا التركيب بالتركيب المقابل الذي تمليه القواعد النحوية العربية: (أنا الذي سمته أمي حيدرة)، فالضمير العائد في الصلة لابد أن يعود بصيغة الغائب، مع أن المبتدأ في هذا التركيب ضمير المتكلم (أنا).

ويمكن أن نصوغ هذه القاعدة على النحو التالي:

يحمل الضمير الموصول سمة ضمير الغائب (هو، هي، هما، هم، هن)، وهو يربط العائد في الصلة.

وعلة ذلك أن الضمير في (الذي) لا يعود على المبتدأ (أنا) وإنما يعود على محذوف مقدر بـ(الرجل) وهو رأس المركب الموصولي، (أنا الرجل الذي سمته أمي حيدرة).

إلا أن النحاة أجازوا أن يعود الضمير في الصلة بصيغة المتكلم إذا كان المبتدأ ضمير المتكلم، كما في الشاهد السابق، أو بصيغة المخاطب، إذا كان المبتدأ ضمير المخاطب، ولكن على قلة. "قال المازني: ولولا أن هذا حكى عن العرب الموثوق بعريبتهم لرددناه لفساده"^(١). ويبدو أن اللغات السامية تتيح هذا النسق من الربط الضميري، حيث نجد في العبرية: (אֲנִי יוֹסֵף אֲחֵיכֶם אֲשֶׁר-מָכַרְתֶּם אֹתִי) (تكوين: ٤٥: ٤) (أنا يوسف الذي بعثتموني)، وكذا الحال في السريانية^(٢).

أمّا (من) و(ما)، فلا يُذكر المرجع معهما، فتقوم المطابقة بين الضمير العائد والضمير الموصول، وهذه المطابقة تكون إمّا باعتبار لفظهما (مفرد مذكر) أو باعتبار معناه.

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٣١٢.

(٢) انظر: الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية، زكية رشدي، ص ١١٧.

حذف العائد:

مقارنة الجملة الواقعة صفة بالجملة الواقعة صلة تبرز قضية أولاها النحاة جل اهتمامهم، ألا وهي قضية العائد في الصفة أو الصلة وحذفه. قال ابن هشام: "والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر"^(١)، ويعلل ذلك ابن الحاجب بقوله: "السّرّ في ذلك أن الصلة والموصول جزء واحد فاستغني بالربط اللفظي عن الربط بالضمير"^(٢).

ويتضح الأمر عند مقارنة الجمل التالية:

- (١) إن الله لا يحب رجلاً يكرهه المؤمنون.
- (٢) إن الله لا يحب رجلاً يكرهه المؤمنون.
- (٣) إن الله لا يحب الرجل الذي يكرهه المؤمنون.
- (٤) إن الله لا يحب الرجل الذي يكرهه المؤمنون.
- (٥) المنافق يكرهه المؤمنون.
- (٦) المنافق يكرهه المؤمنون.

فالتركيبان (١) و(٥) لا يعدّان مقبولين في العربية بنفس درجة التركيب الأخرى، والسبب في ذلك هو خلوهما من العائد، وقد يبدو أن مفكّكين، أو قابلين لغير تأويل أما التركيب (٣) فمع أنه خالٍ من العائد فإنه مقبول بنفس درجة التركيب (٤) الذي يحتوي على عائد، فيبدو أن الضمير الموصول يقوم بعملية الربط بين الجملة الفرعية (الصلة) و(المرجع). وقد حقق حذف العائد من الصلة في القرآن الكريم تواتراً أعلى من ذكره. كما أن خاصية ذكر احتواء الصلة على ضمير عائد تكاد تكون خاصة من خواص اللغات السامية، لا نجد لها نظيراً في اللغة الإنجليزية على سبيل المثال، ولهذا يكثر

^(١) مغني اللبيب، ص ٦٥٥.

^(٢) الأمالي النحوية، ابن الحاجب، أملية رقم (١)، ص ١٥.

الخطأ من متعلمي الإنجليزية من العرب في التراكيب التي تحتوي موصولا نتيجة التدخل من اللغة الأم، فيقولون: (The man who I see him) بدلا من (The man whom I see).

شروط حذف العائد:

الحذف خاصة من خواص اللغات البشرية بعامة، وإن اختلفت في مواطنه؛ جازا ووجوبا ومنعا. والقاعدة العامة في الحذف هي: ما لا ضرر في حذفه لا خير في وجوده. فإذا ما استقام التركيب وحصلت الدلالة ولم يتعدد التأويل جاز الحذف.

أما حذف العائد من صلة الموصول فالأمر فيه لا يخلو: أن يكون العائد في موضع رفع، أي أنه أحد ركني الإسناد، كأن يكون مبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ﴾ (الأسراء: ٨٢)، أو أن يكون في محل نصب كأن يكون مفعولا به، كقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ (هود: ١١١)، أو أن يكون مجرورا بالإضافة، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ﴾ (آل عمران: ٢٢)، أو مجرورا بحرف جر، كقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وليس الحذف في هذه المواطن سواء. وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: العائد في محل رفع.

يقول ابن الحاجب: "أما المرفوع فواجب الإثبات، لأن المرفوع أحد جزئي الجملة، فلا يجوز حذفه بخلاف المنصوب"^(١).

فلا يحذف العائد في هذه الحال إلا بشروط منها^(٢):

(١) الأمالي النحوية، ابن الحاجب، الأملية رقم (١)، ص ١٥.

(٢) ترد هذه الشروط وأمثلتها عند حسن عباس، النحو الوافي، ج ١، ص ٣٩٤-٣٩٥.

(١) أن يكون مبتدأ وخبره لفظ مفرد، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ (الزخرف: ٨٤)، وقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (الأنعام: ١٥٤)، ويشترطون في حذف صدر الصلة استطالتها^(١)، كما في الآية الأولى. أما في الآية الثانية فلم تستطل الصلة.

ومنه في العبرية (המים אשר מתחת לרקיعة) (تكوين: ١: ٧) = (المياه التي من تحت الجلد).

(٢) ألا يكون العائد معطوفا. كقولنا: (رأيتُ الذي حامد وهو صديقان).

(٣) ألا يكون العائد مبتدأ محذوف الخبر، كما في تركيب لولا . (حضر الذي لولا هو لخرجت).

(٤) ألا يكون بعد نفي، كقولنا (حضر الذي ما هو بجاهل).

(٥) ألا يكون العائد في أسلوب الحصر بـ(إلا) و(إنما). كقولنا: (كتب الذي ما في القرية إلا هو خطيبا).

ومجمل الأمثلة التي يوردها عباس حسن أمثلة مصنوعة.

لَمْ يحذف العائد مرفوعا إلا في مواطن قليلة في القرآن الكريم، ويبدو أن الأساليب الأدبية الراقية لا تجنح لحذف العائد المرفوع إلا مع استطالة الصلة، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾، أمّا قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾، فقد خُرجَ على غير وجه حذف العائد، إذ عُدَّتْ (الذي) مصدرية، (تماما على إحسانه)^(٢).
ثانيا: العائد في محل نصب.

يكثر حذف العائد المنصوب في القرآن الكريم، وغيره، ويبدو أن القاعدة العامة هي عدم ذكره، فقد ورد مذكورا مع (ما) مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾ (هود: ١١١). ومع (من) ثلاث عشرة مرة، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ

(١) انظر: السابق.

(٢) انظر: مغني اللبيب، ص ٧٣٧.

بدينارٍ لا يؤديه إليك) (آل عمران: ٧٥) ومع الموصولات الخاصة تسع عشرة مرة، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ (الرعد: ٣٦).

فلا تتجاوز نسبة ذكر العائد منصوبا ١٪ من مجمل ورود الضمائر الموصولة في القرآن الكريم.

ويمتنع حذف العائد منصوبا في الأحوال التالية^(١):

(١) أن يكون أحد ركني الإسناد، كأن يكون اسما لـ (إن) وأخواتها. كقولنا: (هذا الذي كأنه أسدٌ هصور).

(٢) أن تصلح الجملة بعد حذفه صلة، دون الحاجة لتقدير عائد محذوف، كأن يكون في الصلة ضمير آخر يصلح لأن يكون عائدا. كقولنا: (الذي ضربته في داره علي).

(٣) أن يكون العائد من ضمائر النصب واجبة الانفصال، كقولنا: (هذا الذي إياه أعني)، بمعنى: أعنيه ولا أعني غيره.

وفي أخوات العربية من اللغات السامية نجد العبرية تحذف العائد المنصوب كما في: (מכל-מלאכתו אשר עשה) (تكوين: ٢: ٢) = (من كل عمله الذي عمل). ويكثر حذفه بعد فعل القول: (אשר אמר יהודה) (العدد: ١٠: ٢٩) = (الذي قال الرب أعطيك إياه).

ثالثا: العائد في محل جر.

"شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا، نحو ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ (المؤمنون: ٣٣)، أي منه"^(٢).

ويمتنع حذف العائد إذا كان مجرورا بحرف غير الحرف الذي جرّ به الموصول. ومما جاء خلافا لهذا الشرط قول الشاعر:

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٤٩-١٥٣.

(٢) مغني اللبيب، ص ٧٣٦.

أخ مخلصٌ وافي صبورٌ محافظٌ على الوعد والعهد الذي كان مالكاً^(١)

إذ الموصول ليس مجروراً بحرف جر، والتقدير: (الذي كان عليه مالك).
ومنه قول علي -كرم الله وجهه-: "نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالتّي نزلت في الرخاء"^(٢). حيث الموصول مجرور بغير الحرف الذي جر به العائد، (نزلت فيه).
ويمتنع حذفه إذا اختلف العاملان؛ العامل في الموصول والعامل في العائد، كقولنا: (مررت بالذي فرحت به)^(٣)، فلا يجوز (مررت بالذي فرحت).
أما العائد المجرور بالإضافة فيمتنع حذفه، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ مَبْتَطَحُوا﴾ (آل عمران: ٢٢) .

وإذا كان المضاف اسم فاعل أو مفعول مما يتعدى فعله لمفعولين، جاز حذفه كقول الشاعر:

ما الله موليك فضلاً فاحمدنه به فما عند غيره نفع ولا ضرر^(٤)

لأنه هنا بمقام العائد المنصوب؛ مفعولاً به لاسم الفاعل.
وقد جاءت مواطن حذف العائد المجرور في القرآن الكريم قليلة، حيث حذف في عشرين موطناً.

ولا يختلف الحال في العبرية حيث يحذف العائد المجرور كما في: (כל־מי אדם אשר חי) (تكوين: ٥: ٥) (كل أيام التي عاش) غير أن العبرية تتوسع في حذف العائد من غير أن يكون الموصول مجروراً، كما في هذا المثال.

(١) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٢٥.

(٢) نهج البلاغة، ص ٤٧٣.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٥٣.

(٤) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٢٢.

قيود الدلالة في المركب الموصولي:

يقصد بقيود الدلالة هنا استقامة الخطاب من حيث أدائه دلالة محددة للمتلقى. فقد يكون التركيب سليماً من حيث عناصره المكونة، وقيوده النحوية، كقولنا (رأيتُ الرجل الذي عيناه في وجهه)، فهذا الناتج اللغوي يحقق سلامة التركيب من حيث المكونات والتطابق والربط العائدي، غير أنه لا يستقيم في اللغة من حيث الدلالة، ذلك أن المركب الموصولي: (الذي عيناه في وجهه) لا يعطي فائدة وصفية للمرجع الموصوف (الرجل). وقيود الدلالة تنفرع إلى قسمين هما: قيود الحذف وقيود الصلة.

أولاً: قيود الحذف:

لعل أغلب القيود المكونية والنحوية التي سبق الحديث عنها تتعلق بالدلالة أكثر من تعلقها بسلامة التركيب، من حيث المكونات والقواعد النحوية؛ فالقاعدة العامة التي ذكرت في الحذف (ما لا ضرر في حذفه لا خير في ذكره) قاعدة دلالية كما هو واضح. ف فيما يتعلق بحذف الموصول، اتضح أنه يحذف في حالة العطف على موصول متقدم كما في قوله تعالى: ﴿عَامِنًا بِالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ (العنكبوت: ٤٦)، فالدلالة هي التي أملت تقدير موصول محذوف، فالتركيب ليس محالاً مع عدم التقدير، إلا أن ذلك يؤكد دلالة أخرى. والأمر ذاته في حذف العائد المنصوب كما في المثال السابق: (الذي ضربته في بيته) فبحذف العائد يمكن أن تتعدد الدلالة كما تقدم.

ثانياً: قيود الصلة:

وقيود الصلة نوعان: نوع يتعلق بالإسناد، ذلك أن الصلة لا بد أن تكون جملة، وآخر يتعلق بالدلالة، من حيث إن الصلة جملة خبرية، وقد لخص ابن السراج قيود الصلة بقوله: "كل ما يصلح خبراً يصلح صلة"^(١). وأما شروط هذه الجملة (الصلة) فهي:

(١) الأصول في النحو، ابن السراج، ج ٢، ص ٢٦٨.

(١) ألا تكون عامة في كل أفراد جنس المرجع، كقولك: (ركبت في الطائرة التي تطير في الهواء)، فالصلة هنا لا تفيد المرجع تخصيصاً، فالطائرات كلها تطير في الهواء، وقد سبق في تعريف الموصول القول (بأنه معهود لدى المتلقي بمضمون صلته)، أي أن الصلة معلومة لدى المتلقي تفصيلاً لا إجمالاً، وأنها تختص بشيء معين بما كان يعرفه المخاطب قبل مجيء الخطاب، فلا فائدة لسائل يسأل: (ما هو برج إيثل؟) بإجابتك (هو البرج الذي في باريس) إذا لم يكن يعرف ذلك البرج الموجود في باريس. وقد تكون الصلة مجملة لا مفصلة في معرض التهويل أو التعظيم، كقولنا: (أبدى من الشجاعة ما أبدى). وفي هذا المعنى يقول السكاكي: "وأما الحالة التي تقتضي كونه موصولاً فهي: متى تم إحضاره في ذهن السامع بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه، واتصل بإحضاره بهذا الوجه غرض، مثل ألا يكون لك منه أمر معلوم سواء أو لمخاطبك" (١).

(٢) أن تكون جملة خبرية، وقد ذهب الكسائي إلى جواز أن تكون الجملة الإنشائية صلة (٢)، ومن ذلك قول الفرزدق:

وإني لراج نظرة قبل التي لعلّي وإن شطت نواها أزورها (٣)

وقول جميل:

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا أنني لك عاشق (٤)

(١) مفتاح العلوم، السكاكي، ص ١٨١.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٣٥. الهامش.

(٣) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ٢٠٩.

(٤) من شواهد شرح الأشموني، ج ١، ص ٢١٠.

(٣) ألا تكون مفنقرة لكلام قبلها، فلا يجوز (جاء الذي لكنه قائم)^(١)، أو (جاء الذي لأنه قائم) إلى غير ذلك مما لا يتم معناه إلا بكلام قبله.

(٤) يشترط في الصلة عندما تكون شبه جملة أن تحصل فيها الفائدة، فلا يجوز (جاء الذي بك) أو (جاء الذي اليوم)^(٢). وقد وقعت الصلة شبه جملة في القرآن الكريم في مواطن كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿لَلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: ٢٨٤)، وقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَذَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ الْبَلَاءِ﴾ (الأنعام: ١٤٨).

(٥) يصح أن تكون الصلة شرطية، وقد وقعت صلة (مَنْ) جملة شرطية في ثلاثة مواطن في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِطَافٍ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤَدُّ إِلَيْكَ﴾ (آل عمران: ٧٥)، ومثال ذلك من النثر قول علي -كرم الله وجهه-: "أيتها الفرقة التي إن أمرت لم تطع"^(٣).

يصح أن تقع الصلة مؤكدة بالقسم كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ﴾ (النساء: ٧٢)، أو مؤكدة بـ(إِنَّ) كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْهُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوزَ بِالْعَصَبَةِ أَلَيْسَ الْقُوَّةُ﴾ (القصص: ٧٦). وقد منع الكوفيون وأبو العباس ثعلب وقوع الجملة القسمية خبراً للمبتدأ أو صلة للموصول^(٤).

مما تقدم يتضح أن قيود الدلالة تملي أن تكون الصلة جملة خبرية معهودة لدى المتلقي، تفيد موصوفها معنى يميزه عن أفراد جنسه، مرتبطة بالمرجع عن طريق الربط العائدي، سواء كان الرابط مذكوراً أم محذوفاً مقدراً، إذ المقدّر كالمذكور، وأن تؤدي

(١) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٣٦.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل، ج ١، ص ١٣٦.

(٣) نهج البلاغة، الشريف الرضي، ص ٤٢٢.

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عزيمة، ق ١، ج ٣، ص ١٤٨.

معناها تامة دون افتقارٍ لكلامٍ قبلها، والشائع فيها أن تكون خبرية غير أنه وقع في الشعر
أن كانت طلبية للتمني. ويقلُّ أن تقع مؤكدة بالقسم أو غيره، ويقلُّ أن تقع شرطية.

الخاتمة

عرضت هذه الدراسة لجملة من القضايا التي تخص الضمائر الموصولة في اللغة العربية، وخلصت إلى أن الموصول دالة ربط نحوية، لا يمكن أن يعد من الأسماء، فلا ينطبق عليه تعريف الأسم، فهو لا يشترك مع الاسم ألا في القيمة الإحالية في التركيب، وهو بذلك يشترك مع الضمائر شخصية أو إشارية. ثم عرضت مفهوم الجملة وموقع الموصول وصلته فيها، وخلصت إلى أن المجموعة الموصولية تصف اسما معرفة وتشكل معه ما أطلق عليه المركب الموصولي، قياسا على المركب الوصفي الذي يطلق على الموصوف والصفة.

كما تم حصر الموصولات الواردة في القرآن الكريم، تواترها ولغتها، وتبين أن القرآن الكريم لم ترد فيه سوى الموصولات الخاصة الأكثر شيوعا وهي: (الذي، اللذان، الذين، التي، اللاتي، اللاتي) ثم (من، ما، أي) من الموصولات المشتركة. فلم ترد ذو الطائفة ولا صيغة التثنية للمؤنث (اللذان). كذلك لم ترد (ذا) سواء موصولة أو إشارية إلا مركبة مع (ما) أو (من)، ولم ترد العديد من الصيغ الأخرى التي لا تعدو كونها تعددا لهجيا أو تغييرا صوتيا. تقتضيه استقامة الوزن الشعري، كما في (الت) و (الذي)، وغيرهما مما هو مثبت في الجدول رقم (٣).

وقد خرجت الدراسة، وفق المنهج التاريخي المقارن، بأن الضمير الموصول (الذي) تطور خاص بالعربية للعنصر الإشاري (*d*) والعنصر الإشاري (*'ul*)، وأن ثمة صلة واضحة بين هذا الضمير والضمير الموصول (آلي) الشائع في اللهجات المعاصرة. كما ناقشت الدراسة التغيرات الصوتية في صيغ التثنية والجمع في هذه الضمائر واللغات الواردة فيها، ودالة التعريف وتأصيلها.

وقد ناقشت الدراسة قضايا التركيب، حيث تبين أن المرجع الموصوف يجب أن يكون معرفة، وأن المركب الموصولي نظير المركب الوصفي، وعليه فإن جملة الصلة يجب أن تحتوي عائدا على المرجع، غير أن هذا العائد يكثر حذفه، وقد بلغت نسبة

ذكره في القرآن الكريم ما لا يزيد على ١٪ من نسبة تواتر الضمائر الموصولة. كذلك عرضت الدراسة لقيود التركيب، كالمطابقة والربط العائدي، وقيود الدلالة، وتبين أن المركب الموصولي يحتوي ربطتين أساسيتين بين المرجع والضمير الموصول والعائد، وتبين أن المرجع الموصوف هو الذي يحدد صيغة الموصول والعائد. وأشارت الدراسة إلى أن الضمير الموصول في اللغة العربية يقع خارج جملة الصلة.

- الأمالي النحوية، أمالي القرآن الكريم، ابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي.
بيروت، مكتبة النهضة العربية: ١٩٨٥.
- إملأ ما مَنَ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، أبو البقاء العكبري، تحقيق:
إبراهيم عطوة.
القاهرة، دار الحديث: ١٩٩٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري،
تحقيق محمد محمد الدين عبد الحميد.
د. م، د. د. د: ١٩٨٢.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل الموجود وعلي معوض.
بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٣.
- بناء الجملة الأساسية في النقوش النبطية، منتصر الحمد.
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: ١٩٩٦.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد.
القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب: ١٩٧٠.
- التأويل النحوي للقرآن الكريم، عبدالفتاح الحموز.
الرياض، مكتبة الرشد: ١٩٨٤.
- التطور النحوي للغة العربية، برجستراسر، أخرجه: رمضان عبدالنواب.
القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٩٨٢.
- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي الحمد.
إربد، دار الأمل: ١٩٨٤.
- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق: عبدالسلام هارون.
القاهرة، مكتبة الخانجي: ١٩٨٦.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار.
بغداد، دار الشؤون الثقافية: ١٩٩٠.
- خصائص العربية في الأفعال والأسماء، دراسات لغوية مقارنة، سلسلة دراسات لغوية (١)،
إسماعيل عمارة.
عمان، دار حنين: ١٩٩٢.
- دراسات في علم أصوات العربية، داود عبده.
الكويت، مؤسسة الصباح: د.ت.

- دراسات في علم اللغة، كمال بشر.
القاهرة، دار المعارف: ١٩٦٩.
- دراسات في لهجات شرقي الجزيرة العربية، جونستون، ترجمة: أحمد محمد الضبيب.
بيروت، الدار العربية للموسوعات: ١٩٨٣.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عضيمة.
القاهرة، دار الحديث: ١٩٨٠.
- دراسات نقدية في النحو العربي، عبدالرحمن أيوب.
القاهرة، مكتبة الانجلو: د. ت.
- ديوان الأعشى الكبير، شرحه وضبطه: محمد قاسم.
بيروت، المكتب الاسلامي: ١٩٩٤.
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه: علي فاعور.
بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٧.
- ديوان المتنبي، شرح الواحدي، تحقيق: فريدريخ ديستريشي.
القاهرة، دار الكتاب الاسلامي: د. ت، د. ط.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم بستاني.
بيروت، دار صادر: د. ت.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف.
القاهرة، دار المعارف: د. ت، د. ط ٣
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي.
دمشق، دار القلم: ١٩٩٣.
- سنن النسائي، شرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي على شرح السيوطي.
بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٥.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
بيروت، دار الخير: ١٩٩٠.
- شرح الأشموني المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد.
القاهرة، المكتبة الأزهرية: د. ت.

- شرح كتاب الحدود، عبدالله الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان.
القاهرة، مكتبة وهبة: ١٩٩٣.
- شرح اللحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، ابن هشام الأنصاري، تحقيق:
صلاح راوي.
القاهرة، دار مرجان: د. ت. ط ٢
- شرح المفصل، ابن يعيش. مشيخة الأزهر.
القاهرة، إدارة الطباعة المنيرية: د. ت.
- الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، سمير سبتية.
دبي، دار القلم: ١٩٩٥.
- صحيح البخاري، ضبط وشرح: ديب البغي.
دمشق، مطبعة الهندي: د. ت. ط.
- الضمير وأثره في بناء الجملة العربية وتركيبها، محمود أبو موسى.
رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك: ١٩٩٥.
- العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تعريب وتحقيق: عبدالصبور شاهين.
بيروت، المطبعة الكاثوليكية: ١٩٦٦.
- فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبدالنواب.
مطبوعات جامعة الرياض: د. ت.
- فقه اللغة العربية، كاصد الزبيدي.
الموصل، جامعة الموصل: ١٩٨٧.
- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، جرجي زيدان.
بيروت، دار الحداثة: ١٩٨٢.
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، خليل عمارة.
الزرقاء، مكتبة المنار: ١٩٨٧.
- الكامل، الميرد. كتب هوامشه: نعيم زرزور وتغريد بيضون.
بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٧.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون.
بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٨.

- كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. القاهرة، دار ومكتبة الهلال: د. ت.
- كتاب الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح رضي الدين الاسترأبادي. بيروت، دار الكتب العلمية: د. ت.
- كتاب اللامات، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك. دمشق، المطبعة الهاشمية: ١٩٦٩.
- الكلبيات، أبو البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش وزميليه. بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٩٩٢.
- لسان العرب، ابن منظور. بيروت، دار صادر: د. ت.
- اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري. الدار البيضاء، دار توبقال: ١٩٨٨.
- اللغة، فندريس، تعريب: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص. القاهرة، مكتبة الانجلو: ١٩٩٥.
- اللغة الأكديّة، عامر سليمان. الموصل، دار الكتب: ١٩٩١.
- اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان. الدار البيضاء، دار الثقافة: د. ت.
- اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فايز فارس. الكويت، دار الكتب الثقافية: د. ت.
- اللهجات العربية الغربية القديمة، رابين، ترجمة: عبدالرحمن أيوب. الكويت، منشورات جامعة الكويت: ١٩٨٦.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق: علي النجدي وزميلاه. القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: ١٩٦٦.
- المحيط في قواعد اللغة الإنجليزية، أحمد حساني. بيروت، دار الشرق العربي: د. ت.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: برجستراسر.
القاهرة، دار الهجرة: د. ت.

- مسائل خلافية بين الخليل وسيبويه، فخر الدين قباوة.
إربد، دار الأمل: ١٩٩٠.

- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس.
الكويت، د. د.: ١٩٨١، ط ٣.

- معاني القرآن، الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي.
بيروت، عالم الكتب: ١٩٨٣.

- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، وضعه: اسماعيل عمارة وعبد الحميد السيد.
بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٩٨٨.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه: محمد فؤاد عبد الباقي.
بيروت، دار الأندلس: د. ت.

- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي الحمد.
إربد، دار الأمل: ١٩٩٣.

- المغنى الجديد في علم الصرف، محمد خير الحلواني.
د. م، دار الشرق العربي: د. ت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن مبارك ومحمد علي حمد الله.
بيروت، دار الفكر: ١٩٨٥.

- مفتاح العلوم، السكاكي، تعليق: نعيم زرزور.
بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٧.

- المفصل في صناعة الإعراب، الزمخشري، مراجعة: محمد عز الدين السعيد.
بيروت، دار الرشيد: ١٩٨٢.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان.
بغداد، دار الرشيد: ١٩٨٢.

- المقتضب، المبرد، تحقيق، محمد عبد الخالق عزيمة.
بيروت، عالم الكتب: د. ت.

- من أسرار العربية، إبراهيم أنيس.
القاهرة، مكتبة الانجلو: ١٩٧٨.

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا.
الرياض، دار الرياض: د. ت.
- النحو الوافي، عباس حسن.
القاهرة، دار المعارف: ١٩٨٧.
- نهج البلاغة للإمام علي، عليه السلام، الشريف الرضي، تحقيق: المركز اللبناني للفهرسة العلمية
والدراسات الإسلامية.
بيروت، مؤسسة المعارف: د. ت.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالسلام هارون
وعبدالعال سالم مكرم.
بيروت، مؤسسة الرسالة: ١٩٩٢.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

- An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic languages. moscati & other's .
Wiesbaden, otto Harrassowitz: 1969.
- Comparative Grammar of the Semitic languages. O'leary.
Amsterdam, Philo Press: 1969.
- Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic languages. W. Wright.
Amsterdam, Philo Press: 1966.
- Studies in Semitic Philology. M.M. Bravmann.
Leden, Brill: 1977.
- Studies in the grammar of early Arabic. Simon Hopkins.
Oxford, Oxford U : 1984

ثالثاً: الدوريات

- أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس: ٢٣-٢٨ / تشرين الثاني / ١٩٨١. سلسلة اللسانيات، ع ٥٥.
ملاحظات بشأن تركيب الجملة، محمد الشاوش.

- الدراسات الإسلامية، مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد، مج ٢٦، ع ٤٤.
(مَن) و (ما) موصولتان هما في التعليق الشرطي أم غير موصولتين،
(دراسة في البنية الشكلية) فيصل صفا.

- دراسات (العلوم الإنسانية)، الجامعة الأردنية، مج ٢٠ (أ)، ع ٤٤، ١٩٩٣.
نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية من خلال أسلوب الشرط، إسماعيل عمايرة.

- دراسات (العلوم الإنسانية والتراث)، الجامعة الأردنية، مج ١١، ع ٤٤، ١٩٨٤.
نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية، إسماعيل عمايرة.

- مجلة جامعة الملك سعود، (الآداب ١)، مج ٢، ١٩٩٠.
ظاهرة التبادل بين المفرد المثنى والجمع، دفع عبد سليمان.

- مجلة جامعة الملك سعود، (الآداب ٢)، مج ٢، ١٩٩٠.
تحقيق مسألة (ما) ودراساتها عند أبي علي الفارسي، صالح بن سليمان العمير.

- مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج ٣٠، ١٩٧٢.
الموصول في اللغات العربية والعبرية والسريانية، زاكية رشدي.

- المورد، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، مج ١٩، ع ١٩٨٠، ١٩٨٠.
اللغات الأوروبية والسامية تعود لأصل مشترك، نجيب اسكندر.

Abstract

Relative Pronouns and Clauses in Arabic:

A Study in Morphology and Syntax The Holy Qur'an as a model for application

Prepared by Mahmoud M.R. Al-Deeky
Supervised by Dr. Abdulhameed Al-Aqtash

This study treats the subject of relative pronouns in Arabic based on a comparison between Arabic and other Semitic languages. The principles discussed in the study are applied to the Holy Qur'an in two areas:

First: A study was done of the origins and development of Arabic relative pronouns by an examination of the internal structure of each pronoun including its phonetic and morphological elements, and by searching in other Semitic languages for phonetic elements common to relative pronouns and demonstrative pronouns in Arabic and the other Semitic languages. A study was also done of Arabic dialects, including both modern standard Arabic and colloquial Arabic; and what has been recorded on relative pronouns by scholars of the Semitic languages. Attention was also given to what have been termed the "common relative particles" in Arabic, namely, *mā*, *man*, and *'ay* and the definite article.

Second: The study examines the elements which make up relative clauses, that is, the relative pronoun, the clause which follows and refers back to the relative pronoun and its referent, and the referent itself (referred to in this study as the *marji'*). The qualities of each element were examined with respect to definiteness and indefiniteness, the position of the word in the sentence, and omission. Clarification was also made of the conditions which a sentence must meet in order to be correct in relation to agreement, inflectional endings, means of connecting the latter part of a sentence with its referent, and meaning.

The study defines the concept and function of relative pronouns and lists the relative pronouns in the Holy Qur'an with a calculation of their frequency of occurrence in the various accepted Qur'anic readings. It also includes charts which set forth the relative pronouns which appear in the Holy Qur'an, the grammatical position each one occupies within a given sentence, and figures representing the relative pronouns in the Semitic languages and in some of the ancient Arabic dialects.